الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية:
مجلس الشورى
(دراسة حالة)

إعداد

علاءالدين عبدالله سعود بن خضير

المشرف

الأستاذ الدكتور سعد أبو دية

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون أول ، ٢٠٠٦م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة: **الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية : مجلـــس الشورى (دراسة حالة)**، وأجيزت بتاريخ / / ٢٠٠٦م

أعضاء لجنة المناقشة **التوقيع**

- **الأستاذ الدكتور سعد أبودية ، رئيسا**
- **الدكتور ، عضوا**
- **الدكتور ، عضوا**
- **الدكتور ، عضوا**

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

إلى والدي ووالدتي ... حفظهما الله
إلى أشقائي
إلى كل من رفع يديه بالدعاء لي
إلى مملكتي الحبيبة

اهدي هذه الرسالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان والتقدير إلى الأستاذ الدكتور سعد أبودية الأستاذ المشرف على الرسالة والذي كان لنصائحه وإرشاداته الفضل الأكبر في إعداد هذه الدراسة لما بذله معي من جهد ووقت طيلة فترة إعدادي لهذه الدراسة .

والشكر الجزيل إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بحضور ومناقشة هذه الدراسة و إثرائها بمقترحاتهم وإرشاداتهم وتعليقاتهم القيمة التي سيكون لها الأثر الكبير في إخراج هذه الدراسة بالصورة الأكاديمية العلمية المرجوة .

كما يتقدم الباحث بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء هيئة التدريس قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية على جهودهم في خدمة العلم وطلابه .

والشكر موصول إلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فهرس المحتويات

قرار لجنة المناقشة..... ب
الإهداء..... ج
شكر وتقدير..... د
فهرس المحتويات..... ه
الملخص بالغة العربية..... ح
الإطار العام للدراسة..... ١
مشكلة الدراسة..... ١
هدف الدراسة..... ١
أهمية الدراسة..... ١
فرضية الدراسة..... ٢
تساؤلات الدراسة..... ٢
الدراسات السابقة..... ٢
منهجية الدراسة..... ٩

المدخل النظري..... ١٠
المبحث الأول: الشورى ١٠
المبحث الثاني: النظام السياسي في المملكة العربية السعودية ١٦
المبحث الثالث: الإصلاح ١٩
المبحث الرابع: الأنظمة السياسية ٢٢

الفصل الأول: الشورى في العالم العربي والإسلامي..... ٢٩

المبحث الأول: نموذج الشورى في دول الخليج العربية (سلطنة عمان)..... ٢٩

المطلب الأول: نشأة مجلس الشورى العماني..... ٢٩
المطلب الثاني: تشكيل مجلس الشورى..... ٣١
المطلب الثالث: اختصاصات مجلس الشورى..... ٣٣

المبحث الثاني: نموذج الشورى في الدول العربية (جمهورية مصر العربية)..... ٣٥

المطلب الأول: نشأة مجلس الشورى المصري..... ٣٦
المطلب الثاني: تشكيل مجلس الشورى..... ٣٧
المطلب الثالث: اختصاصات مجلس الشورى..... ٤٠

المبحث الثالث: نموذج الشورى في الدول الإسلامية (جمهورية إيران الإسلامية)..... ٤١

المطلب الأول: نشأة مجلس الشورى الإيراني..... ٤١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: تشكيل مجلس الشورى..... ٤٣
المطلب الثالث: اختصاصات مجلس الشورى..... ٤٤

الفصل الثاني: الشورى في المملكة العربية السعودية..... ٤٧

المبحث الأول: الشورى من عهد الملك عبد العزيز..... ٤٧

المطلب الأول: الشورى في عهد الملك عبد العزيز..... ٤٧
المطلب الثاني: الشورى في عهد الملك سعود..... ٤٩
المطلب الثالث: الشورى في عهد الملك فيصل.....
٤٩
المطلب الرابع: الشورى في عهد الملك خالد..... ٥٠
المطلب الخامس: الشورى في عهد الملك فهد..... ٥١

المبحث الثاني: مراحل نشأة مجلس الشورى..... ٥٢

المبحث الثالث: مجلس الشورى السعودي..... ٥٦

المطلب الأول: نشأة مجلس الشورى السعودي..... ٥٦
المطب الثاني: تشكيل مجلس الشورى..... ٥٦

المطلب الثالث: اختصاصات مجلس الشورى..... ٦١

الفصل الثالث: الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية..... ٦٥

المبحث الأول: أهمية الإصلاح واهم مراحله..... ٦٥

المطلب الأول: الإصلاح السياسي وأهميته للعالم العربي والإسلامي..... ٦٥
المطلب الثاني: الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية ومراحله..... ٦٩

المبحث الثاني: ابرز الإصلاحات السياسية التي تمت بالمملكة..... ٧٤

المطلب الأول: مجلس الشورى..... ٧٤
المطلب الثاني: الانتخابات البلدية..... ٧٦
المطلب الثالث: الحوار الوطني..... ٧٩

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على الإصلاح السياسي في المملكة
واهم مجالات الإصلاح..... ٨١

المطلب الأول: العوامل الداخلية والإقليمية والدولية وأثرها على مسيرة الإصلاح
السياسي في المملكة العربية السعودية..... ٨١
المطلب الثاني: أهم مجالات الإصلاح السياسي في المملكة..... ٨٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع: مستقبل مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية..... ٨٩

المبحث الأول: واقع مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية..... ٨٩

المطلب الأول: علاقة مجلس الشورى بمجلس الوزراء..... ٨٩
المطلب الثاني: موقف مجلس الشورى من قضايا الوطن والمواطن..... ٩٢
المطلب الثالث: تفعيل دور المجلس..... ٩٣
المطلب الرابع: قضايا مهمة لتطوير المجلس..... ٩٤

المبحث الثاني: علاقة المجلس بالمجتمع..... ٩٦

المطلب الأول: اللجان العلمية..... ٩٦
المطلب الثاني: المجالس المفتوحة..... ٩٧
المطلب الثالث: الانتخابات التشريعية..... ٩٧

المبحث الثالث: مجلس الشورى " السلطة التشريعية "..... ١٠٠

المطلب الأول: إيجابيات المجلس..... ١٠٠
المطلب الثاني: وظائف السلطة التشريعية ووظيفة مجلس الشورى..... ١٠١
المطلب الثالث: الأحزاب السياسية..... ١٠٤

الخاتمة والتوصيات.....
١٠٦
المراجع..... ١٠٩
الملخص باللغة الإنجليزية..... ١١٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية: مجلس الشورى (دراسة حالة)

إعداد

علاء الدين عبد الله سعود بن خضير

المشرف

الأستاذ الدكتور سعد أبو دية

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تحليل منهجي أكاديمي لعملية الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية وذلك بتسليط الضوء على مجلس الشورى كونه جهازا يعمل على تقديم المشورة واقتراح اللوائح والأنظمة والقرارات التي يقوم رئيس مجلس الوزراء على تصديقها واعتمادها بالإضافة إلى الصلاحيات التي منحها له النظام. ومحاولة توضيح عمل المجلس والهدف من إنشائه وتقديم اقتراحات لكيفية عمل المجلس وتنظيم اللجان الخاصة به، ومقارنة مجلس الشورى بالسلطة التشريعية في الأنظمة البرلمانية، وإعطاء نظرة مستقبلية لمجلس الشورى كسلطة تشريعية في المملكة العربية السعودية، من خلال منحه الصلاحيات التي تتناسب مع طبيعة النظام السياسي في المملكة العربية السعودية .

وانطلقت الدراسة من فرضية إن خطوات المملكة العربية السعودية في مجال الإصلاح السياسي أسهمت بشكل جزئي في إشراك المواطن في الحياة السياسية. وأن إعطاء مجلس الشورى دوره التشريعي ومنحه مزيدا من الصلاحيات خطوة مهمة في عملية الإصلاح، تغني عن تطبيق الديمقراطية الغربية.

وخلصت الدراسة إلى أن المملكة قامت بخطوات ملحوظة في مجال الإصلاح السياسي والذي أبرز دور المواطن، وإعطاء مجلس الشورى (السلطة التنظيمية) صلاحيات واسعة تعد من أهم الخطوات في مجال الإصلاح بالإضافة إلى أهمية إشراك المواطن في عملية صنع القرار وتعديل عضوية المجلس من التعيين إلى الانتخاب، كون الانتخابات التشريعية لمجلس الشورى من أهم أساليب المشاركة الشعبية المنتظر تطبيقها في المملكة.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

وقد أوصت الدارسة إلى ضرورة الاستمرار في عملية الإصلاح الشاملة والاستفادة من التجارب العربية والإسلامية، واستمرار جلسات الحوار الوطني التي تعتبر المجال الصحي لتداول الأفكار والاتجاهات في المجتمع. والعمل على توعية الشعب بأهمية السلطة التشريعية والتي تخلق التوازن في النظام السياسي، وضرورة دعم جميع شرائح المجتمع وخاصة فئة العلماء و أصحاب الفكر والمثقفين للقيادة السياسية. وعدم تجاهل المرأة في عملية الإصلاح.

أما بالنسبة لمجلس الشورى فقد أوصت الدراسة بضرورة إعطاء المجلس صلاحيات السلطة التشريعية و إعادة أسلوب تشكيله من التعيين إلى الانتخاب، والذي يضمن إشراك المواطن في الحياة السياسية، وإصدار القوانين الخاصة بذلك، وتفعيل دوره الرقابي على الأجهزة الحكومية وإعطاءه صلاحيات المحاسبة، وتحديد اختصاصات مجلس الوزراء ومجلس الشورى وحل مشكلة عدم الوضوح في عمل كل منهما.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإطار العام للدراسة

مشكلة الدراسة:

من أهم المجالات المرتبطة بعملية الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية المجال المتعلق بمجلس الشورى (كجزء من السلطة التشريعية في النظام السياسي السعودي) ، والذي تطور دوره منذ عهد الملك عبد العزيز حتى بداية القرن الحادي والعشرين وخصوصاً مع عملية التحديث التي تمت بداية التسعينات من القرن العشرين وصدور الأمر الملكي بإيجاد النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى . إلا أنه يعتبر بعيداً عن السلطة التشريعية المستقلة نظراً لطبيعة تكوينه واليات عمله وعضويته التي تتم عن طريق التعيين وليس الانتخاب.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل منهجي وأكاديمي لعملية الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية وذلك بتسليط الضوء على مجلس الشورى كونه جهازا يعمل على تقديم المشورة واقتراح اللوائح والأنظمة والقرارات والتي يقوم الملك (رئيس مجلس الوزراء) على تصديقها واعتمادها بالإضافة إلى الصلاحيات التي منحها له النظام. ومحاولة توضيح عمل المجلس والهدف من إنشائه وتقديم اقتراحات لكيفية عمل المجلس وتنظيم اللجان الخاصة به، ومقارنة مجلس الشورى بالسلطة التشريعية في الأنظمة البرلمانية، وإعطاء نظرة مستقبلية لمجلس الشورى كسلطة تشريعية في المملكة العربية السعودية، من خلال منحه الصلاحيات التي تتناسب مع طبيعة النظام السياسي في المملكة العربية السعودية .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة بكونها تحاول تحديد أهم مظاهر الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية بالتركيز على تحديث النظام السياسي في المملكة من خلال الأصوات التي تنادي بتطوير مجلس الشورى السعودي وتحويله إلى مؤسسة تشريعية تمثيلية تضمن تمثيل كافة شرائح المجتمع السعودي بمختلف اتجاهاتهم الفكرية والسياسية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرضية الدراسة:

الأولى: إن خطوات المملكة العربية السعودية في مجال الإصلاح السياسي أسهمت بشكل جزئي في إشراك المواطن في الحياة السياسية.

الثانية: إن إعطاء مجلس الشورى دور تشريعي ومنحه مزيدا من الصلاحيات خطوة مهمة في عملية الإصلاح تغني عن تطبيق الديمقراطية الغربية.

تساؤلات الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة على مجموعة من التساؤلات هي:

أولاً: ما هو الإصلاح السياسي؟

ثانياً: ما أهم ملامح الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية؟

ثالثاً: ما العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في تطور تجربة الإصلاح السعودية ؟

رابعاً: ما موقع مجلس الشورى في المملكة وما آليات عمله ؟

خامساً: ما أهم التطورات والإصلاحات التي شهدها مجلس الشورى السعودي؟

سادساً: ما التصورات الإصلاحية لمستقبل مجلس الشورى السعودي وتطوير آليات تشكيله وطبيعة عمله؟

الدراسات السابقة:

حاول الباحث رصد الدراسات الأكاديمية التي تناولت موضوع الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية من خلال رصد التطورات المتعلقة بمجلس الشورى السعودي وذلك بالبحث في فهرس مكتبة الجامعة الأردنية وقاعة الرسائل الجامعية في المكتبة والمكتبات العامة في المملكة العربية السعودية، كما استخدم الباحث العديد من قواعد البيانات الخاصة بالمكتبات والجامعات العربية المتوفرة للتأكد من عدم وجود دراسات جامعية تطرقت لنفس موضوع هذه الدراسة ، ومن ثم قام برصد الدراسات والكتب والمقالات التي تناولت الموضوع سواء فيما يتعلق بعملية الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية أو فيما يتعلق بتطور مجلس الشورى ، حيث لاحظ الباحث قلة الدراسات الأكاديمية التي تطرقت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للموضوع وكذلك الدراسات خارج الإطار الجامعي ، وخصوصاً فيما يتعلق بمجلس الشورى، وفيما يلي استعراض للدراسات التي توفرت للباحث:

- دراسة فيصل بن مشعل بن عبد العزيز (٢٠٠٢) بعنوان (التطور السياسي في المملكة العربية السعودية وتقييم لمجلس الشورى)

تناولت هذه الدراسة عملية التطور السياسي في المملكة العربية السعودية بشكل عام ومجلس الشورى بشكل خاص، حيث تطرقت الدراسة للنظام السياسي في السعودية منذ عهد الملك عبدالعزيز وتأسيس الدولة إلى صدور النظام الأساسي للحكم عام ١٩٩٢م، كما تناولت الشورى ومكانتها في النظام الإسلامي وتاريخها في الدولة السعودية الأولى والثانية وصولا إلى الدولة السعودية الحديثة، ودور الملك عبد العزيز في ترسيخ مبدأ الشورى ومن بعده إلى أبنائه الملوك. ثم قدمت الدراسة تحليلا لمجلس الشورى بعد صدور نظامه عام ١٩٩٢م، وقد هدف البحث إلى معرفة آراء أعضاء مجلس الشورى فيما يتعلق بمنجزاتهم السياسية، ومعرفة درجة الرضا لدى الأعضاء عن عملية صناعة القرار بالإضافة إلى مدى الرضا عن تركيبة وتقسيمات المجلس الإدارية، كما تطرقت إلى مستوى عضو المجلس التعليمي وتجربته السابقة وخلفيته الاجتماعية.

وخلصت الدراسة إلى أن ٦٣% من الأعضاء أبدوا رضاهم إلى حد ما عن أداء المجلس و٢٩% كانوا راضين جدا، و٨% اظهروا عدم الرضا. كما أظهرت الدراسة أن نصف الأعضاء الذين أجابوا على مدى دور المجلس في ترشيد القرار السياسي يرون انه مفيد جدا، بينما ذهب النصف الآخر إلى انه مفيد إلى حد ما، بينما يرى عضو واحد انه غير متأكد من مدى هذه الفائدة.

- دراسة فتوح أبودهب هيكل (٢٠٠٣) بعنوان (المملكة العربية السعودية وتحدي الإصلاح السياسي والديمقراطي)

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض مظاهر الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية والخطوات التي انتهجتها القيادة السعودية في سعيها لترسيخ بعض مظاهر الديمقراطية في النظام السياسي السعودي ، والتي تسارعت مؤخراً بشكل كبير أدهش المراقبين الدوليين ، حيث أمكن إرجاع هذا التسارع إلى مجموعة من العوامل والأسباب أهمها : تصاعد الهجمة الغربية على السعودية والمساعي الخارجية وخاصة الأمريكية لفرض نمط معين من قيم الإصلاح التي قد لا تتفق مع قيم المجتمعات الخليجية وثقافاتها، وقناعة القيادة السعودية بضرورة الإصلاح والتطوير باعتباره مدخلاً مهماً لتعزيز الثقة بين الحكومة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والشعب وتدعيم قوة الدولة في مواجهة التحديات الخارجية والداخلية التي تواجهها ، وتزايد الدعوات الداخلية بالإصلاح التي تقدمت بها أعداد كبيرة من المواطنين والمثقفين السعوديين وبعض القيادات الشعبية والدينية والسياسية ،والتفجيرات الإرهابية التي تعرضت لها المملكة والتي كشفت بوضوح عن مدى خطورة الفكر المتطرف الذي تبنته بعض الجماعات والذي يسهم في توفير البيئة التي تولد العنف والإرهاب ، وانخفاض أسعار النفط وتراجع دور دولة الرفاه التي تقدم الخدمات الأساسية لمواطنيها بالمجان أو مقابل رسوم رمزية ، والحرب ضد العراق واحتلاله وما أفرزه من تداعيات على مجمل أوضاع المنطقة بما فيها المملكة العربية السعودية ، وأخيراً التحولات المجتمعية التي تشهدها المملكة .

وكان من أهم الخطوات التي انتهجتها السعودية : مبادرة الملك عبد الله لإصلاح الوضع العربي ، وإنشاء مركز للحوار الوطني ، ومراجعة الفكر المتطرف الذي يقف وراء أعمال العنف والإرهاب ، وتعزيز أوضاع حقوق الإنسان في المملكة ، وتعزيز حرية الصحافة والإعلام .

وتخلص الدراسة إلى أنه بالرغم من أهمية هذه الإصلاحات التي تميزت بالسرعة والعمق مقارنة بالخطوات الإصلاحية التي انتهجتها المملكة سابقاً ، إلا أنها تظل محدودة خاصة إذا ما قورنت بالتطورات العميقة التي شهدتها تجارب الإصلاح في باقي دول المنطقة مثل البحرين وقطر وسلطنة عمان . وتقترح الدراسة من أجل تعزيز هذه الخطوات أن يتم العمل على تفعيل مجلس الشورى السعودي وذلك من خلال تغيير أسلوب تشكيله ليكون عن طريق الانتخاب المباشر من قبل جميع المواطنين الذين يحق لهم التصويت –بما في ذلك المرأة السعودية– بدلاً من التعيين .

–دراسة مركز الخليج للأبحاث (٢٠٠٣) بعنوان (الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية: التحديات الراهنة وسبل المواجهة) .

تناولت هذه الدراسة الإصلاح في المملكة العربية السعودية كما تناولت منطلقات هذا الإصلاح، وأشارت الدراسة كمبدأ أول إلى ضرورة أن يشمل الإصلاح كافة المجالات في السعودية. كما أشارت إلى أهم قضايا الإصلاح السياسي وأبعاده، ومنها تحديث الأطر الدستورية والقانونية وإن العائلة الحاكمة في السعودية تهتم بالإصلاح وإنه السبيل الأمثل لاستقرار الحكم ، ومن هذا المنطلق فإنه من المهم مراجعة الأطر الدستورية والقانونية على النحو الذي يغلق الباب أمام أية تساؤلات بشان الخلافة السياسية ، أما المبدأ الثاني فهو إقرار التدرج في الإصلاح السياسي حيث يسود اعتقاد لدى العديدين يرى من الممكن التحكم في بدء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإصلاح لكن لا يمكن التنبؤ إلى أين يمكن أن يقود، لذا ترى الدراسة إن الإصلاح التدريجي هو الحل لتجاوز أية مخاوف بهذا الخصوص ، والقضية المهمة في الإصلاح السياسي في السعودية هي المطالبة الشعبية بالمشاركة السياسية حيث أدت الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مرت بها السعودية إلى إلغاء بعض برامج الرفاه والحاجة لفرض ضرائب، وهذا يستتبع الأخذ بمبدأ (لا ضريبة من دون تمثيل)، ومما يزيد من الحاجة إلى إصلاحات سياسية وجود مطالبات بمعالجة مظاهر التمييز بين المواطنين. وقد أشارت الدراسة إلى دور الإدارة المحلية في التنمية السياسية ودورها في إتاحة الفرصة للتدريب والممارسة السياسية في إطار النظام العام للدولة .

وأخيرا تناولت الدراسة الإطار الإقليمي والدولي للإصلاح السياسي في السعودية وبيان آثاره خاصة مع نجاح تجارب الإصلاح في بعض دول الخليج العربية، وكذلك العلاقة مع الولايات المتحدة ومطالبتها للنظام السعودي بالإصلاح.

- دراسة المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية (٢٠٠٣)بعنوان (رؤى استشرافية دول مجلس التعاون الخليجي وتداعيات عراق ما بعد صدام)

بحثت هذه الدراسة في العلاقات الخليجية العراقية وآثار انهيار نظام الرئيس العراقي على دول المجلس والإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي بعد احتلال العراق حيث توضح الدراسة أن هناك نوعا من الاتفاق داخل الإدارة الأمريكية على ضرورة نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط ، حيث تعتبر الولايات المتحدة أن غياب الديمقراطية في دول المنطقة يؤثر على الأمن الداخلي لها مما يعني أنها سوف تتدخل لفرض الديمقراطية على الدول الرافضة لذلك ، وأشارت الدراسة إلى ما أعلنه وزير الخارجية الأمريكي كولن باول عن ما يسمى الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية ، وهي فكرة تقوم على إصلاح الأنظمة السياسية وتغيير المناهج وإفساح المجال للمجتمع المدني على حساب الدولة ،كذلك تصريح رئيس مجلس السياسات الدفاعية الأمريكية حيث يشير إلى أن الأمن والاستقرار لا يمكن أن يتحققا من دون إدخال إصلاحات سياسية وديمقراطية حقيقية على الأوضاع القائمة في المنطقة .

وتناولت الدراسة كذلك الخطوات الإصلاحية التي قامت بها دول الخليج العربية لتعزيز الديمقراطية والإصلاح السياسي ، ثم تناولت الرؤى المستقبلية لمسيرة الديمقراطية في دول الخليج العربية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وانتهت الدراسة إلى القول بأن الاحتلال الأمريكي للعراق يفرض تبعات جديدة على دول مجلس التعاون ، وأن الولايات المتحدة تعمل على تطبيق إستراتيجية جديـــدة للمنطقـــة، وإنه يجب على دول مجلس التعاون التعامل مع هذه الأوضاع بشكل إيجابي، وأن تعمل على تحديث البنى السياسية انطلاقا من حاجات مجتمعاتها، وان لا تنتظر الحلول الخارجية التي لا تناسبها .

- دراسة إيزابيل جاكب (Jaques,2003) بعنوان (الإصلاحات الـــسياسية والاقتـــصادية والاجتماعية في العالم العربي)

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعددة التي تواجه البلدان العربية في ظل المتغيرات العالمية المتسارعة المتصلة بالعولمة والتحرير والانفتاح . وتتضمن تلك التحديات تزايد معدلات الفقر والبطالة والنمو السكاني، إضافة إلى ضعف التشريعات والمؤسسات التي تحمي حقوق الإنسان وانعدام الشفافية والمسؤولية عند بعض الحكومات . كذلك فإنه من المؤكد أن الحرب في العراق ستكون لها آثار على التنمية في الإقليم ، وستضيف بعداً آخر للتحديات التي تواجه البلدان العربية.

وتشير الدراسة إلى الرأي القائل بأن المصالح المشتركة يجب أن تشجع الغرب والعالم العربي على العمل سوياً على أساس قيم عالمية مشتركة من أجل الوصول إلى أهداف مشتركة. وعلى الرغم من التشابه اللغوي والثقافي إضافة إلى الاشتراك في القناعات القومية إلا أن البلدان العربية تتباين في حجمها ومواطنيها وفي مواردها ومعدلات نموها السياسي والاجتماعي، وهنالك تباين أيضاً في مقدار احترام تلك البلدان للمشاركة السياسية واحترام التعددية والحقوق المدنية الأخرى . كما تتفاوت في تلك البلدان درجات النمو الاجتماعي المدني وتختلف في توجهاتها السياسية والفلسفية، فبعضها يميل نحو الفكر الأيديولوجي الإسلامي البحت والبعض الآخر نحو الفلسفة العلمانية. وتعيش الكثير من البلدان العربية خلافات ثنائية بعضها قصير الأمد والآخر طويل الأمد، وتتسبب تلك الخلافات أحياناً في حدوث شقاقات إقليمية ودولية . ومع أن عملية المشاركة السياسية أمر لا يتنافى مع المبادئ الإسلامية إلا انه لم تحدث حتى الآن تطورات ديمقراطية في البلدان العربية بالقدر الذي حدثت به في البلدان الأخرى .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دراسة علي سيد آل عويمر (٢٠٠٣) بعنوان (أثر التحولات الدولية والإقليمية على مجلس التعاون لدول الخليج العربية ١٩٩٠-١٩٩٩)

تناولت الدراسة وضع مجلس التعاون لدول الخليج العربية واثر التحولات المختلفة على مساره سواء على الأصعدة الداخلية أو الإقليمية أو الدولية وذلك بالتركيز على عقد التسعينيات، حيث انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة ، وبروز النظام العالمي الجديد .

وفي مجال التطورات السياسية والاقتصادية في دول مجلس التعاون ركز الباحث في الدراسة على التطور السياسي المتمثل في ظهور النخب القبلية وظهور الأسر الحاكمة ، وظهور السلطة الحكومية ، حيث أنه فيما يتعلق بأنظمة الحكم فباستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة التي تحكمها قبائل رئيسية عدة ، فإن نظام الحكم في دول الخليج العربية قائم على القبيلة أو العشيرة كوحدة سياسية ، وسلطة الحاكم هي امتداد لسلطة زعيم القبيلة أو سلطة العشيرة .

ورصدت الدراسة عدداً من التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنها انتشار البطالة، وضعف المشاركة السياسية، وتراجع دولة الرفاه، وذلك بسبب تراجع عائدات النفط وزيادة عدد السكان بمعدلات كبيرة وصلت إلى ٣,٥% سنة ١٩٩٦ وهي من أعلى المعدلات عالمياً إضافة إلى زيادة النفقات العسكرية والأمنية، وقد قدمت الدراسة عدداً من المقترحات في هذا الصدد تمثلت في تشجيع الإبداع ودعم التفوق العلمي والاتفاق على فلسفات تعليمية وتربوية موحدة لدول مجلس التعاون ، والاهتمام بالتعليم الفني والمهني الحديث والمراجعة الشاملة للفلسفات التعليمية .

- دراسة محمد المزروعي (٢٠٠٣) بعنوان (التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع التسعينات دراسة مقارنة في دور المؤسسة التشريعية)

وقد تناولت هذه الدراسة بالتوثيق والتحليل واقع المؤسسة التشريعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية ، من حيث الأطر والهياكل الدستورية والقانونية التي تنظم عملها ، وأساليب تشكيلها ، وآليات عملها ، والخصائص العامة التي تميزها من حيث الأصول الاجتماعية لأعضائها وخلفياتهم التعليمية والمهنية والعمرية والوظائف السابقة التي كانوا يشغلونها . حيث تؤكد الدراسة إن التطور السياسي والمطالبات بالمشاركة السياسية ليست وليدة حرب الخليج الثانية ، ولكن المحاولات كانت قد بدأت مع بدايات القرن العشرين ، حيث ظهرت حركات إصلاحية في أكثر من مدينة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خليجية مطالبة بإيجاد مجلس تشريعي ، والحد من الحكم المطلق ، وإيجاد نوع من التنظيم وبناء المؤسسات . ولقد دلت الدراسة على أن حرب الخليج الثانية لم تخلق كل مقومات التغيير التي تمت بعدها على الساحة الخليجية، ولكنها وبكل تأكيد أسهمت بالتسريع في عملية التغيير ، وبالتالي يمكن القول أن الحرب كانت بمثابة المحفز لظهور متغيرات وأحداث جديدة أسهمت في بروز مطالبات داخلية ناشطة على الساحة السياسية .

وخلصت الدراسة إلى أن التطور السياسي الداخلي في دول المجلس قد تأثر بالأوضاع الإقليمية والدولية ، وانعكاساتها ، ومن المؤكد أن جدلية التفاعل بين ما هو داخلي وبين ما هو خارجي تعتبر أساسية بالنسبة لدراسة مستقبل الأوضاع السياسية في دول المنطقة . فقد شهدت دول المجلس وبدرجات متفاوتة مطالبات وتحركات كان بعضها عنيفاً ، إلا أن معظمها كان سلمياً ، لكنها جميعاً لم تشكك في شرعية الأنظمة ، ومؤسسة الأسرة الحاكمة ، وهذا ما يفسح المجال أمام هذه الأنظمة للتجاوب مع هذه المطالب.

ولقد أظهرت الدراسة أن تولي جيل جديد من الحكام السلطة في المنطقة يعد نقطة تحول في بلدانهم ، فلقد جاء هذا الجيل بنظرة جديدة أسهمت في رسم واقع سياسي جديد شكّل نوعاً من تلبية المطالب وتحقيق الطموحات التي جدت في مرحلة ما بعد الحرب .

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من خلال محاولتها تقديم دراسة أكاديمية متخصصة لتحديد الموقع الحقيقي لمجلس الشورى في عملية الإصلاح السياسي التي تعيشها المملكة العربية السعودية ، من حيث مقارنة الواقع التطبيقي لمجلس الشورى مع النظرية السياسية في الديمقراطية، لتحدد أوجه التباين بينهما وتقديم المعالجة الواقعية من منطلق مقارنة ما هو قائم بما هو معمول به في النموذج الديمقراطي، وذلك بالاستفادة من ايجابيات النموذج الديمقراطي وتجنب السلبيات، وإعطاء البديل الإسلامي فرصته للظهور كنظام سياسي يتوافق مع الشريعة الإسلامية والسنة النبوية والذي يتمثل في نظام الشورى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الأساسية للدراسة ، سيتم اللجوء إلى مناهج البحث في العلوم السياسية التالية:

أولاً : المنهج الوصفي: ويساعد هذا المنهج على تحديد مميزات الظاهرة المراد دراستها ، وعلى تحديد الشكل العام لطبيعة هذه الظاهرة من خلال تجميع المعلومات عن خصائصها وجزئياتها بصورة كمية وكيفية ثم تبويب وتصنيف هذه المعلومات للوصول إلى الحقائق الدقيقة عن الظروف القائمة كما هي في الواقع قبل الدخول في تحليل أسباب ودوافع هذا الواقع أو العوامل المؤثرة عليه الذي هو مهمة مناهج البحث الأخرى. وسترتكز الدراسة على هذا المنهج في تقديم وصف تفصيلي لعملية الإصلاح التي تنتهجها المملكة العربية السعودية، إضافة لوصف تطورات مجلس الشورى السعودي والتي تمت على عدة مراحل.

ثانياً: المنهج التاريخي: وهو المنهج الذي ينطلق من استخدام المعلومات والأحداث التاريخية وطبيعة تناول المؤرخين لها باعتبارها بداية نقطة التحليل المنهجي لمحاور الدراسة المستندة على هذه المعلومات وعملية تطور الأحداث وتصاعد وتيرتها ، حيث يركز هذا المنهج على تحليل الجوانب التاريخية لموضوع الدراسة بهدف الوقوف على دور العامل التاريخي في رفد التغيرات الحالية والمستقبلية، وفرضت الدراسة استخدام هذا المنهج لتتبع تطور عملية الإصلاح السياسي في السعودية

المنهج التحليلي: إن محاولة الفهم الصحيح لتأثير عملية الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية على تطور الصفة التمثيلية لمجلس الشورى ، ومحاولة الوقوف على حجم هذا التأثير ومداه، إضافة لتحليل دوافع هذا الإصلاح وغاياتها ، يقود بالضرورة إلى الاستعانة بمنهج التحليل العلمي والقدرة على قراءة وفحص وتحليل الظروف والمعطيات المرتبطة بمفردات الدراسة.

ثالثاً : المنهج المقارن : تتلخص وظيفة هذا المنهج بمقارنة النماذج المختلفة للتجارب السياسية مع بعضها البعض وإيجاد الفروق والتشابهات التي تنتهي إلى وضع نظريات مؤكدة حول العلاقة بين هذه النماذج المتبعة ، وسيتم استخدام هذا المنهج لمقارنة النموذج السعودي في الإصلاح السياسي وتجربة مجلس الشورى مع النماذج المتطورة في هذا المجال وذلك للوصول إلى نتائج عملية ودقيقة لمدى الاتساق والتباين فيما بينهما.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المدخل النظري

المبحث الأول: الشورى

تعرف الشورى بأنها: عبارة عن تقليب الآراء المختلفة ووجهات النظر المطروحة في قضية من القضايا، واختبارها من أصحاب العقول ... حتى يهتدى إلى أصوبها أو أحسنها ليعمل به.(١)

وتعتبر الشورى من المبادئ الأساسية في نظام الحكم للدولة الإسلامية، حيث مارس المسلمون الشورى في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وبعد وفاته في كافة شؤون حياتهم، سواء كان في حرب أو معاهدة أو صلح. ولقد تعاظم دور الشورى بعد انقطاع الوحي بوفاة الرسول عليه الصلاة والسلام.

فكان أبو بكر الصديق رضي الله عنه إذا وردت عليه حادثة نظر في كتاب الله تعالى فان وجد فيه ما يقضي به قضى، وان لم يجد في كتاب الله نظر في سنة رسوله، وان أعياه ذلك سأل الناس: هل علمتم أن رسول الله قضى فيه بقضاء؟ فربما قام إليه القوم فيقولون: قضى فيه بكذا وكذا. فان لم يجد سنة سنها الرسول عليه السلام، جمع رؤساء الناس فاستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به. (٢)

فالشورى قاعدة من قواعد الحكم في الإسلام، ودعامة أساسية من دعائمه، فهي تعطي للأمة دورا في إدارة شؤونها والإشراف عليها، كما تحقق لها ضمانة أساسية، بأنه لن يصدر أي قرار عن الدولة إلى حيز الوجود والتنفيذ إلا بعد بحث واستقصاء وتحر للمصلحة العامة ومشاورة لأهل العلم والخبرة.

وقد دعا الإسلام إلى الشورى، وحث على الأخذ بها، ولكنه لم يضع لها نظاماً تفصيلياً ملزماً، بل ترك ذلك تبعاً لاختلاف الظروف والأحوال، وتعدد الوسائل والأساليب، لأن الغاية هي الوصول إلى القرار السليم. وبالمقارنة مع الأنظمة السياسية المعاصرة، فإن الشورى تختلف عن الديمقراطية، كونها نظاما ربانيا بعيدا عن السلبيات، وتحفل بالكثير من الفوائد ومنها:

١- أنها تؤدي إلى إشراك الأمة في تحمل المسؤولية.

---

(١) فرحات، محمد محمد، (١٩٩١) . **المبادئ العامة والنظام السياسي الإسلامي**، القاهرة: دار النهضة، ص٨٤.

(٢) دحلان، السيد أحمد، (١٩٨١) . **دراسة في السياسة الداخلية للملكة العربية السعودية**، ط١، جده: دار الشروق، ص٤٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- تحول دون استبداد الحكام بآرائهم.

٣- تطيب نفوس المحكومين وتؤلف قلوبهم.

٤- تجنب الخطأ. لقول الرسول عليه السلام: لا تجتمع أمتي على ضلالة.

٥- إن طرح الآراء ومناقشتها وبيان وجهات النظر حولها يساعد الحاكم على تبني الرأي الأفضل ويوصل إلى القرار الأمثل.

قال عمر بن الخطاب: لا خير في أمر أبرم من غير شورى.(١)

وتمر الشورى بكثير من القضايا في الوقت الحاضر ولعل من أهمها :

١- الشورى بين الإلزام والإعلام.

٢- الشورى والديمقراطية.

والتي سيناقشها الباحث في هذه المقدمة إن شاء الله.

وقد وردت نصوص الشورى عامة مما يعطي المرونة الكافية للأخذ بأفضل الأساليب التي تحقق الغرض منها. إلا أن من المهم أن يكون أهل الشورى من أهل العلم والخبرة حتى تؤتي الشورى ثمارها المرجوة منها.

الشورى بين الإلزام والإعلام:

ماذا بعد الشورى؟ هذا هو السؤال الذي اختلف على إجابته العلماء، والمقصود هل يعتبر رأي أهل الشورى من أهل العلم والخبرة ملزما للحاكم أم غير ملزم (معلم). وسيقوم الباحث باستعراض آراء الفريقين والأدلة التي استدلوا بها.

الرأي الأول:

أن الإمام ملزم برأي أهل الشورى، ويجب عليه تنفيذ ما اتفقوا أو اجمعوا عليه، ولا يجوز له أن يخالفهم، ولذلك يقولون: الشورى ملزمة للحاكم لا معلمة له فقط.(٢)

---

(١) فرحات، المبادئ العامة والنظام السياسي الإسلامي، مرجع سابق، ص٨٥. وايضاً:

- Esposito, John L., (2001), Islam And Democracy**, Humanities**, Vol. 22 Issue 6, p22-25.

(٢)Tamimi, Azzam S., (1997), Democracy in Islamic Political Thought, Belfast Islamic Centre: **http://salam.muslimsonline.com/bicnews/Articles/democracy.htm**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرأي الثاني:

أن الإمام مخير في قبول رأي أهل الشورى أو رفضه، والحكم الأخير له، ويجب على الأمة السمع والطاعة له مادام هذا اجتهاده ورأيه. و يرى أصحاب هذا القول أن الشورى ما هي إلا للاستشارة والتوضيح فقط، فهي كما يقال:(للإعلام لا للإلزام).[١]

وقد استدل أصحاب الرأيين بأدلة من القران الكريم، ومن السنة النبوية، وكذلك من أفعال الصحابة والأدلة العقلية والتي تؤيد آراءهم. وسيستعرض الباحث أدلة الفريقين مع بيان وجهة النظر التي يرى صحتها.

أدلة الرأي القائل بأن الشورى ملزمة:

أولا: من القران الكريم:

قال تعالى:{فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك، فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله } (آل عمران:١٥٩)

وكان استدلالهم بهذه الآية من وجهين:

١- أن الآية الكريمة تدل على أن الشورى واجبة من قوله تعالى:{ وشاورهم في الأمر } ولا يتحقق الوجوب إلا إذا التزم المستشير برأي الذين استشارهم أو أكثريتهم.

٢- إن العزم في قوله تعالى:{ فإذا عزمت فتوكل على الله } يعني الأخذ برأي الأكثرية ثم الاعتماد على الله في التوفيق.[٢]

ثانيا: من السنة النبوية:

عن خالد بن معدان وعبد الرحمن بن أبي حسين أن رجلا قال: يا رسول الله ما الحزم؟ قال: "أن تشاور ذا رأي ثم تطيعه". وفي رواية: "تستشير الرجل ذا الرأي ثم تمضي إلى ما أمرك به". فهذا الحديث يدل على أن العزم يدل على الأخذ برأي الأكثرية. والعزم والحزم معناهما متقارب. [٣]

ثالثا: من أفعال الصحابة:

إن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان ينزل على رأي أغلبية أهل الشورى، وكان يقول: "تشاوروا في أمركم، فان كان اثنان واثنان، فارجعوا في الشورى، وان كان

---

(١)الصالح، محمد أحمد، (١٩٩٩) . **الشورى في الكتاب والسنة**، الرياض، د. ن ، ص١٠٦.

(٢)أبو فارس، محمد عبد القادر، (١٩٨٨). **حكم الشورى في الإسلام ونتيجتها**، عمان:دارالفرقان، ص١٥١.

(٣)الصالح ، الشورى في الكتاب والسنة، مرجع سابق، ص١١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أربعة واثنان فخذوا صف الأكثر، وان اجتمع ثلاثة، وثلاثة فاتبعوا صف عبد الرحمن بن عوف واسمعوا وأطيعوا". [١]

رابعا: دليلهم من العقل:

يرى أهل الرأي القائل بأن الشورى ملزمة، أن العقل من الأدلة التي تؤيد رأيهم، ويعود ذلك إلى أمرين:

١- إن ترك رأي المشاورين من أهل الحل والعقد تقويض لمبدأ الشورى.

٢- وجوب الثقة في المستشارين فهم أمناء وقد اختارتهم الأمة للنيابة عنها.[٢]

أدلة الرأي القائل بأن الشورى معلمة:

أولا: من القران الكريم:

وقد استدلوا بنفس الآية التي استدل بها أصحاب الرأي القائل بالإلزام، ولكن مع اختلاف الدلالة حيث قالوا بأنها تدل على الإعلام

وذلك من وجهين:

١- إن الآية تخاطب الرسول عليه الصلاة والسلام بأن يعفو ويستغفر لمن أشاروا عليه بالخروج إلى "أحد" لملاقاة العدو. فكيف يكون ملزما برأيهم مع أنهم في حاجة إلى عفوه واستغفاره.

٢- إن الله عز وجل أسند العزم إلى النبي في قوله تعالى { فإذا عزمت فتوكل على الله } فللرسول أن يمضي في تنفيذ رأيه الذي عزم عليه، لا ذلك الذي أشير به عليه. ومعنى هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم غير ملزم بإتباع رأي أهل الشورى إذا لم يقتنع به.[٣]

ثانيا: من السنة النبوية:

قول الرسول صلى الله عليه وسلم لأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما: "لو اجتمعتما في مشورة ماخالفتكما"، وفي لفظ "لو اتفقتما في مشورة ماخالفتكما".

---

(١) فرحات ، المبادئ العامة والنظام السياسي الإسلامي، مرجع سابق ، ص١٢١. أيضاً:
- Al-Ahsan, Abdullah., (1994), **The History of Al-Khilafah Ar-Rashidah,** IQRA International Educatio, p75-78.

(٢) الغامدي، علي ، (٢٠٠١) . **فقه الشورى** ، ط١، الرياض : دار طيبة ، ص١٨٥.

(٣)الصالح، الشورى في الكتاب والسنة، مرجع سابق، ص١٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد استدلوا بهذا الحديث أن الرسول لن يخالف رأي أبو بكر وعمر حتى ولو خالف رأيهما جمهور الصحابة. (١)

ثالثا: من أفعال الصحابة:

وقد استدلوا بموقف أبي بكر من قتال مانعي الزكاة، وإنفاذ جيش أسامة فقد أصر على رأيه وهو خلاف رأي الأكثرية، إن لم يكن الكل، فلم ينظر إلى الأكثرية، وإنما وقف عندما ظهر له أنه الحق، وأن الدليل معه فشرح الله صدورهم لرأيه وكان هو الخير والبركة. (٢)

رابعا: دليلهم من العقل:

أن المفترض امتلاك الحاكم للعقل والفكر وأنه لم يصل إلى هذا المنصب إلا برضا من الناس والأمة. إذ أنهم كلفوه بالحكم لكونه يملك من رجاحة العقل والحكمة ما يمكنه من قيادة الدولة بالشكل الذي يكون فيه صالح وخير للأمة. وبالتالي يكون دور الشورى هو في إبداء الرأي والمشورة للحاكم وله أن يختار ما يراه مناسبا. (٣)

وبعد استعراض أدلة الفريقين، والتي تدل على أن الخلاف هو في فهم الآيات والأحاديث والوقائع، فان الباحث يذهب إلى الأخذ والجمع بين الأمرين. حيث يمكن الأخذ بالإلزام و الإعلام معا، مع تغليب الإلزام وذلك لكونه يعبر عن رأي الأمة عن طريق ممثليها من أهل الشورى، والتي تكون خاصة في القضايا الحساسة والقرارات الصعبة.

ويكون رأي أهل الشورى هو الإعلام في حال اتفاق أهل الحل والعقد على أمانة الحاكم ورجاحة عقله وحكمته، وقد يمتلك من بعد النظر والحنكة ما لا تتوافر في غيره من باقي أفراد الأمة، مما يجعل قراراته وان كانت أحادية إلا إنها صائبة، بما يعود بالنفع على الأمة والمجتمع.

الشورى والديمقراطية:

لا يختلف أحد في وطننا العربي وعالمنا الإسلامي مع الشعارات التي تدعو إلى إشراك المجتمع في العملية السياسية، وجعل الأمة هي التي تتولى تحديد مصيرها، كما تنادي لحفظ الحقوق وحماية الحريات وإقامة العدل والمساواة والأخذ بأسباب الرقي والتقدم.

والسؤال هنا، ما هو الأسلوب والطريق الأمثل للوصول إلى هذه القيم والمبادئ السامية؟

---

(١)أبو فارس، حكم الشورى في الإسلام ونتيجتها، مرجع سابق، ص١٠٣.

(٢)الغامدي، فقه الشورى ، مرجع سابق، ص١٠٨.

(٣) فرحات، المبادئ العامة والنظام السياسي الإسلامي، مرجع سابق، ص١٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يطرح في الصحافة العربية للإجابة على هذا السؤال أن الديمقراطية الغربية هي الوسيلة المثلى والتي بتطبيقها يمكن الوصول بمجتمعاتنا ودولنا العربية والإسلامية النامية لمصاف الدول المتقدمة التي أخذت الديمقراطية أسلوبا لها. دون النظر إلى ما يمكن أن يوصلنا إلى ذلك من خلال قيمنا الإسلامية والتي تتمثل في الشورى. والتي يعتقد الباحث أنها الطريقة الأنسب والأمثل والتي تخلو من سلبيات الديمقراطية، كما أنها تشمل ذات المميزات الايجابية، وكونها الطريقة التي تتوافق مع مجتمعاتنا العربية وعقيدتنا الإسلامية. وفي هذا المطلب يناقش الباحث أوجه الاختلاف والاتفاق بين الشورى والديمقراطية.

أولا: أوجه الاتفاق بين الشورى والديمقراطية:

١- تحقيق المساواة أمام القانون، وحرية الفكر والعقيدة، والعدالة الاجتماعية.

٢- تحقق حكم الشعب بواسطة الشعب من أجل الشعب، وذلك من خلال المبايعة الحرة للحاكم، والحاكم مسئول عن أعماله أمام الأمة.

٣- الاتفاق على وجوب مناقشة المجلس النيابي للمسائل التشريعية.

٤- الاتفاق على مبدأ الأغلبية والمعارضة. (١)

ثانيا: أوجه الاختلاف بين الشورى والديمقراطية:

١- أن الديمقراطية تستمد تشريعاتها من قوانين البشر بينما تأخذ الشورى بكل ما يتفق مع النظام الإلهي والشريعة الإسلامية التي يدين بها نسبة كبيره من مجتمعنا العربي.

٢- تدعو الديمقراطية إلى الحرية غير المحدودة والتي تؤدي إلى إفساد المجتمع، وتخالف الآداب العامة، وكما تخالف الفطرة البشرية. بينما تنادي الشورى بالحرية التي كفلها الله سبحانه وتعالي لخلقه. والتي تتمثل في عدم تعدي الآداب العامة وتعاليم الإسلام.

٣- مع الديمقراطية يمكن تغيير الدساتير والقوانين بما يتفق مع أهداف أصحاب السلطة. بينما صلاحيات أهل الشورى لا تتعدى قواعد الشريعة الإسلامية.

---

(١)الصالح، الشورى في الكتاب والسنة، مرجع سابق، ص١٣٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: النظام السياسي في المملكة العربية السعودية

تقوم السياسية العامة في المملكة العربية السعودية على الركائز والأصول الإسلامية الراسخة ومنها:

أولا: عقيدة التوحيد التي تجعل الناس يخلصون العبادة لله وحده لا شريك له.

ثانيا: شريعة الإسلام التي تحفظ الحقوق والدماء وتنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتضبط التعامل بين أفراد المجتمع وتصون الأمن العام.

ثالثا: حمل الدعوة الإسلامية ونشرها، حيث أن الدعوة إلى الله من أعظم وظائف الدولة الإسلامية وأهمها.

رابعا: إيجاد بيئة عامة صحية صالحة مجردة من البدع والانحراف، تعين الناس على الاستقامة والصلاح.

خامسا: تحقيق الوحدة الإيمانية التي هي أساس الوحدة السياسية والاجتماعية والجغرافية.

سادسا: الأخذ بأسباب التقدم وتحقيق النهضة الشاملة التي تيسر حياة الناس ومعاشهم وتراعي مصالحهم في ضوء هدى الإسلام وتعاليمه.

سابعا: تحقيق الشورى التي أمر الإسلام بها ومدح من يأخذ بها إذ جعلها من صفات المؤمنين.

ثامنا: بقاء الحرمين الشريفين مطهرين للطائفين والعاكفين والركع السجود – كما أرادهما الله بعيدين عن كل ما يحول دون أداء الحج والعمرة والعبادة على الوجه الصحيح– وان تؤدي المملكة هذه المهمة قياما بحق الله وخدمة الأمة الإسلامية.

تاسعا: الدفاع عن الدين والمقدسات والوطن والمواطنين والدولة.[١]

حددت القيادة السياسية للمملكة نوع نظام الحكم وكيفية انتقال السلطة واختيار ولي العهد ومسؤولياته، مما جعل هذا الموضوع خاضعا لنظام أساسي يحكمه ويحدد إطار عمله . كما أكد النظام على الهوية الإسلامية والأسس التي يرتكز عليها نظام الحكم في المملكة وفى هذا الإطار نص النظام على ما يلي:

- نظام الحكم ملكي.
- توارث الحكم محصور في أبناء مؤسس المملكة الملك عبدا لعزيز بن عبدا لرحمن آل سعود وأبناء الأبناء ، وتتم البيعة للأصلح منهم للحكم على أساس الشريعة الإسلامية.

---

(١) الجهني، عيد مسعود،(٢٠٠١)، **النظام السياسي والاداري في المملكة العربية السعودية**، ط١، الرياض– القاهره: مركز الخليج العربي للطاقة والدراسات الاستراتيجية، ص١٦٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يختار الملك ولى العهد ويعفيه بأمر ملكي.
- يكون ولي العهد متفرغا لولاية العهد وما يكلفه به الملك من أعمال.
- يتولى ولى العهد سلطات الملك عند وفاته حتى تتم البيعة.
- يبايع المواطنون الملك على كتاب الله وسنه رسوله.
- يستمد الحكم في المملكة سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم) وهما الحكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة المختلفة.
- يقوم الحكم على أساس العدل والمساواة وفق الشريعة الإسلامية. [١]

النظام السياسي وهوية المجتمع:

أكدت المبادئ العامة للنظام على الهوية العربية والإسلامية للحكومة والمجتمع وعلى سيادة واستقلال الدولة . وفى هذا المجال نص النظام على ما يلي:

- المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة ،دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنه رسوله (صلى الله علية وسلم) ، ولغتها هي اللغة العربية.
- أعياد الدولة هما عيدا الفطر والأضحى، وتقويمها الهجري
- علم الدولة لونه اخضر وتتوسطه كلمة لا اله إلا الله محمد رسول الله تحت سيف مسلول و لا ينكس العلم أبدا.
- شعار الدولة سيفان متقاطعان ونخلة وسط فراغهما الأعلى. [٢]

اختصاصات و صلاحيات الملك:

حدد النظام صلاحيات وسلطات الملك بوصفه رئيسا للدولة ورئيسا لمجلس الوزراء ومرجعا للسلطات الثلاث (القضائية – التنفيذية – التنظيمية) بالدولة وذلك على النحو التالي:

أولا: صلاحيات الملك بصفته رئيسا للدولة:

يقوم الملك باختيار ولى العهد وإعفائه من منصبه ، والملك مرجع لسلطات الدولة الثلاث، وسياسة الأمة سياسة شرعية طبقا لأحكام الإسلام، والإشراف على تطبيق الشريعة الإسلامية والأنظمة السياسية العامة للدولة، وحماية البلاد والدفاع عنها باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة ، ويتولى إعلان حالة الطوارئ والتعبئة العامة والحرب ، وفى حالة تعرض

---

(1) المواد رقم (٥ – ٨) من النظام الاساسي للحكم

(2) المواد رقم (١– ٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمن وسلامة البلاد للخطر للملك أن يتخذ من الإجراءات السريعة ما يكفل مواجهة هذا الخطر حتى يزول.

ويعين الملك القضاة بناء على اقتراح من المجلس الأعلى للقضاء ، ويعين الممثلين السياسيين للمملكة لدى أشخاص القانون الدولي، ويستقبل ملوك ورؤساء الدول، وقبوله أوراق اعتماد ممثلي الدول الأجنبية ، ويمنح الأوسمة وإصدار الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات بموجب مراسيم ملكية، ويعين الضباط وينهي خدماتهم بموجب النظام.[١]

ثانيا: صلاحيات الملك بصفته رئيس للسلطة التنفيذية:

الملك هو رئيس مجلس الوزراء ، وبناء على ذلك يقوم بتعيين نواب مجلس الوزراء والوزراء الأعضاء بمجلس الوزراء، وإعفائهم من مناصبهم ويعدون مسئولين بالتضامن أمامه عن تطبيق الشريعة الإسلامية والأنظمة السياسية العامة للدولة ، ويحق له حل مجلس الوزراء وإعادة تشكيله، ويقوم بتعيين من هم في مرتبة الوزراء ونواب الوزراء ومن هم في المرتبة الممتازة وإعفائهم من مناصبهم، والوزراء ورؤساء المصالح المستقلة مسئولين أمامه عن الوزارات والمصالح التي يرأسونها.[٢]

ثالثا: صلاحيات الملك بصفته مرجعا للسلطة التنظيمية:

يقصد بالسلطة التنظيمية مجلس الشورى والذي يقوم الملك بموجب أحكام النظام بتعيين أعضاء مجلس الشورى وحله و إعادة تكوينه ويحق له كذلك دعوة مجلس الشورى ومجلس الوزراء لاجتماع مشترك ودعوة من يراه لحضور هذا الاجتماع لمناقشة ما يراه من أمور.[٣]

أسلوب ممارسة الملك لصلاحياته:

يمارس الملك صلاحياته بوصفه رئيسا للدولة ورئيسا لمجلس الوزراء ومرجعا لسلطات الدولة في عدة أشكال وذلك على النحو التالي:

١- المرسوم الملكي:

يمثل الإرادة الملكية التي تصدر من الملك في شكل قرار مكتوب وبطريقة معينة بوصفه رئيسا للدولة، وذلك للموافقة النهائية على بعض الشؤون الداخلية والخارجية بعد

---

(1) المواد (٤٤، ٥٠، ٥٢، ٥٥، ٦٠، ٦٤، ٧٠)

(2) المواد (٥٦، ٥٨)

(3) المادة (٦٨) والمادة (٦٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عرضها وإقرارها من قبل مجلسي الشورى والوزراء، ويصدر المرسوم الملكي عند إقـرار المعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات والأنظمة وتعديلها.

٢- الأمر الملكي:

يمثل الإرادة الملكية التي تصدر في شكل قرار مكتوب وبطريقة معينة في أمر مـن الأمور دون مشاركة مجلسي الشورى والوزراء، مثل تعيين نواب رئيس مجلـس الـوزراء ونوابهم، وأعضاء مجلس الشورى، والقضاء، والضباط وإعفائهم من مناصبهم.

٣- الأمر السامي:

هي إرادة ملكية يصدرها الملك في شان من شؤون الدولة كتابة، بصفته رئيس مجلس الوزراء. وتصدر هذه الأوامر السامية حول أمور عدة منهـا: اعتمـاد القـرارات المتعلقـة بالإصلاح الإداري والموافقة على تنفيذ الأحكام القضائية، واعتماد السفراء والممثلين الأجانب لدى المملكة.

٤- التوجيه الملكي:

هي إرادة ملكية يعبر عنها الملك شفاهة أو كتابة وليس لها شكل معين من اجل متابعة الأحوال العامة للمواطنين أو لنشاطات وأعمال الأجهزة الحكومية. [١]

المبحث الثالث: الإصلاح

يعتبر الإصلاح السياسي من الموضوعات الحديثة التي تدور في الأوساط الـسياسية والتي أصبحت الحاجة لفهمه ملحة أكثر من أي وقت مضى، ولفهم هذا المصطلح يتحتم علينا أولا معرفة ماذا يعني الإصلاح ؟

الإصلاح لغة: ضد الفساد، ويقصد بالإصلاح اصطلاحا: رفع المـستوى الحـضاري للأمة حتى الوصول بها إلى قمة التفوق المادي والروحي. وللعمل في إطار الإصلاح لا بـد من وجود سياسات تؤدي إلى الأهداف المنشودة منه. فالإصلاح عملية اجتماعيـة متكاملـة ، وحركة فكرية شاملة ، ومنهج حياة يرتسم في طريق رفعة الأمة عموما ويظهر أثـره علـى الأفراد.[٢]

([1]) بن باز، احمد عبدالله، (٢٠٠٠)، **النظام السياسي والدستوري للمملكة العربية السعودية**، ط٣، الرياض: دار الخريجي، ص١٠٤

([2]) الزهراني، سعيد بن عايض، (٢٠٠٦)، الإصلاح من الداخل آمال وتطلعات، **مجلة بيادر**، العدد (٤٥)، ص ٣٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما عرف الإصلاح لغويا بأنه: إحداث تغيير في الشكل أو الحالة، أو وقف الخلل، أو إدخال أسلوب عمل أفضل. و هو يعني عندما يصبح علما: الأفكار والبرامج والحركات التي استهدفت إحداث تغيير في شكل السلطة، وتغيير وضع المجتمع، ووقف الخلل فيه، وإصلاح ما فيه من مفاسد.[1]

ويعرفه محمود سفر: بأنه "تصحيح الاعوجاج والالتواء وتعديل المنحنيات والانحرافات عن الطريق القويم والنهج المستقيم".[2]

اختلفت عبارات الباحثين في اختيار ألفاظ تعريف الإصلاح اصطلاحا، إلا أنه يمكن أن يعرف على انه: أسلوب ومنهج يقوم على تصحيح الأخطاء ومعالجة الفساد بما يعود على الدولة بالفائدة ويوصل المجتمع إلى ما يطمح الأفراد الوصول إليه.

و من التعريفات السابقة فان الإصلاح له موضوعات مختلفة واتجاهات يبدأ من خلالها مشروع الإصلاح. فمن ناحية القائمين بالإصلاح يمكن أن تعزى إلى اتجاهين:

الأول: الاتجاه الرسمي:

حيث يحرص القادة والأمراء وولاة الأمر والحكومة ممثلة في السلطة التنفيذية، بمعالجة المشكلات التي تظهر في المجتمع ومحاولة علاجها عن طريق سن القوانين والأنظمة، بما يعتقد بأنها تساعد في تقليل ووقف مظاهر الفساد والوصول إلى الأسلوب الأفضل والأمثل في قيادة المجتمع .

الثاني: الاتجاه الشعبي:

تكون المبادرة من الشعب بتوجيه النداءات للقادة وذلك من خلال الرموز الاجتماعية من علماء ومفكرين وأكاديميين لوضع أنماط جديدة من تسيير العمل تساهم في التطوير والتقدم ، أو من خلال مطالب أعضاء السلطة التشريعية في الدولة .

أما أنواع الإصلاح فيمكن تقسيمها إلى أربعة أنواع هي:

١ – الإصلاح الديني:

يعني إعادة النظر والتأمل في مصادر التشريع والأديان لفهمها بالشكل الصحيح على ضوء مكتشفات العلم الحديث، والواقع المتجدد للحياة، وغالبا ما يقوم بهذا رجال الدين. و من

([1]) الدسوقي، منى حسين، (١٩٩٩)، **الشيخ مصطفى الغلاييني ومفاهيمه الإصلاحية**، ط١، بيروت: المكتبة العصرية، ص ٧٠-٧١

([2]) سفر، محمود محمد، (٢٠٠٥)، **الإصلاح رهان حضاري**، ط١، بيروت: دار النفائس، ص ١٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمثلة ذلك الثورة الدينية التي قامت في أوروبا الغربية في القرن السادس عشر والتي بدأت من الكنيسة الكاثوليكية.

وكذلك دعوات الإصلاح الإسلامي التي تطلق على كل دعوة هدفها العودة إلى منابع الإسلام ومصادره الرئيسة، وكان من رموز هذا الإصلاح الإمام أحمد بن حنبل وابن تيميه.[1] وهذا لا يعني رفض قيم الدين والخروج عن ضوابطه ومتطلباته، وإنما يعني إعادة تأسيس فهمنا للدين بعيدا عن الأحادية في التفكير، والقشرية في الفهم، والتعامل مع الاجتهادات الإنسانية في فهم الدين بعيدا عن التقديس الأعمى للآراء أو مفهوم الحقائق المطلقة ، لأن بعض الآراء مرتبطة بزمان ومكان محددين، وعلينا فهم هذه الاجتهادات واحترامها دون إلغاء عقولنا أو التعامل مع تلك الاجتهادات وكأنها نصوص خالدة لا تقبل المناقشة والجدل والحوار. [2]

٢- الإصلاح الاجتماعي:

إصلاح ما يرتبط بالمجتمع، كالعادات والتقاليد والعلاقات الاجتماعية والأسرية، والمواضيع التي يمكن من خلالها توفير الأمن والسلام بين أفراد المجتمع. فعلى مستوى الأفراد لابد من الإصلاح والتقويم والإعداد المتكافئ والتدريب المتكامل كي يتحمل الفرد مسئوليته، وبإصلاح الأفراد تكون لدى المجتمع القدرة في تنظيم مؤسساته الاجتماعية وأجهزة الخدمات التي تقوم على رعاية شؤونه. أما على مستوى المؤسسات فان إصلاحها يبدأ بتحديد الأهداف الاجتماعية المرجوة منها، والدور الموكل إليها في ترسيخ النظام الاجتماعي السليم المرتكز على العدالة الاجتماعية والرحمة والبر والتلاحم والأخوة والتسامح والسلام الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد. [3]

ويرتبط الإصلاح الاجتماعي بتحقق الإصلاح السياسي، لأن عوامل الإصلاح الاجتماعي لا تنمو وتتفاعل إلا في ظروف سياسية سليمة.

٣- الإصلاح الاقتصادي:

معالجة أسباب الخلل في اقتصاد معين، والآثار المترتبة عن هذا الخلل مثل مواضيع البطالة والفقر والعجز في ميزان المدفوعات. وغالبا ما يكون الخلل الاقتصادي أثرا من آثار الفساد السياسي.

([1]) المرجع السابق، ص ٧٢

([2]) محفوظ، محمد، (٢٠٠٥)، **الحرية والإصلاح في العالم العربي**،ط١، بيروت: الدار العربية للعلوم،ص٣٧

([3]) سفر، محمود محمد، الإصلاح رهان حضاري، مرجع سابق، ص٢٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعتبر تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة معدلات التبادل التجاري من أهم ما يمكن طرحه في موضوع الإصلاح الاقتصادي بالإضافة إلى تغيير وتطوير الأنظمة والقوانين المؤثرة على عوامل الإنتاج، لتكون قادرة على مواجهة التحديات الخارجية التي تتمثل في ظهور أطراف جديدة مؤثرة في الاقتصاد العالمي، مثل الشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية، ومنظمة التجارة العالمية التي لها أثرها في زيادة الاعتماد المتبادل.

٤- الإصلاح السياسي:

هو الجانب المتعلق بالأمور السياسية المتمثلة في أساليب الحكم وقيادة الدولة، ويكون الإصلاح السياسي عند تفعيل دور المواطن ومشاركته في عملية صنع القرار السياسي، سواء كان شأنا داخليا أو خارجيا وذلك من خلال السلطة التشريعية، أو الانتخابات المباشرة وغير المباشرة.

ويتحقق الإصلاح السياسي مع وجود قانون أو دستور يتحدد من خلاله الحقوق والواجبات وتترجم نصوصه إرادة الإصلاح، ويجعل مؤسسات الدولة في إدارتها منسجمة مع الإرادة العامة للأمة، ويضع الدستور القواعد القانونية لتنظيم العلاقات بين مؤسسات الدولة وبينها وبين الأفراد أطراف المجتمع ويحدد المسؤوليات، ويصبح المرجعية الوحيدة لمعالجة المشاكل والأزمات، مع شفافية في الأداء والسياسات، وخضوع كل قوى المجتمع والدولة للقانون الذي يكفل الحريات ويصون الحقوق ويحافظ على المكتسبات وينظم عملية التنافس ويقضي على أسباب الصراع داخل المجتمع. [1]

المبحث الرابع: الأنظمة السياسية

تقسم الأنظمة السياسية سلطاتها إلى: سلطة تشريعية، وسلطة تنفيذية، وسلطة قضائية، وتختلف هذه الأنظمة من حيث علاقة هذه السلطات مع بعضها البعض، وتنقسم إلى قسمين[٢]:

١- مبدأ الفصل بين السلطات:

تمارس السلطة التشريعية في هذا المبدأ دورها التشريعي، بالإضافة إلى دورها الرقابي على السلطات الأخرى (التنفيذية والقضائية).

([1]) محفوظ، محمد، (٢٠٠٤)، **الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية**، ط١، الدار البيضاء وبيروت: المركز الثقافي العربي، ص٩-١٠

([2]) Verney, Douglas V., (2003), **The Analysis of Political Systems,** Glencore : Free Press, p41-42

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا يعني الفصل بين السلطات استقلال كل سلطة عن الأخرى، وإنما يتم توزيع وظائف الدولة بين السلطات وعدم حصرها في سلطة واحدة، مع أهمية عدم تعارض اللامركزية في مهام الدولة من التعاون بين السلطات الثلاث. [١]

٢- مبدأ تداخل السلطات:

وهي التي تعمل فيها السلطات الثلاث تحت سيطرة هيئة واحدة في النظام السياسي وهو ما يسمى بتداخل أو دمج السلطات. والتي غالبا ما ينتج عنها سيطرة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، التشريعية و القضائية، مما يضيع على الأفراد حقوقهم ويظهر الظلم وتنتفي العدالة لان السلطة التنفيذية هي التي تشرع وتنفذ دون وقوف أي سلطة مماثلة لها في القوه على أعمالها أو مراقبتها ومحاسبتها مما يخلق أنواعا من الاستبداد والهيمنة.

وتختلف مسميات السلطة التشريعية في الأنظمة السياسية بحيث إذا أطلق عليها مجلس الشعب فان ذلك يرمز إلى الشعب المشارك سياسيا والذي يشمل الناخبين ويدل على مفهوم سيادة الشعب خاصة إذا كانت أحكام الدستور قد قررت الأخذ بمبدأ سيادة الشعب. في حين ترمز تسمية مجلس الأمة إلى الشعب الذي توفرت فيه مقومات الأمة. وترتبط تسمية مجلس النواب بالنظام البرلماني، وتحمل تسمية المجلس الوطني التمثيل القطري للشعب الذي يعتبر جزءا من أمة، كما تدل تسمية مجلس الشورى على السلطة التشريعية في الإسلام بعد القرآن الكريم والسنة النبوية. [٢]

السلطات التشريعية:

أولا: النظام السياسي الإسلامي:

يختلف النظام السياسي في الإسلام عن الأنظمة السياسية في سلطته التشريعية حيث يعتبر القرآن الكريم هو مصدر التشريع الأول والذي يبين القواعد العامة دون تفصيل بينما تأتي السنة النبوية في المرتبة الثانية في التشريع حيث يبين الأحكام الواردة في مصدر التشريع الأول (القران الكريم)، ويأخذ المرتبة الأولى إذا لم يرد في القران تشريع تجاه قضية معينة. قال تعالى:{وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى}.

([1]) رعد، نزيه، (١٩٩٩) . **القانون الدستوري العام**، طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب، ص ١٢٩

([2]) طربوش، قائد محمد، (١٩٩٥) . **السلطة التشريعية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري**، ط١، بيروت : المؤسسة الجامعية، ص ١٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع اكتمال نزول القرآن الكريم وانقطاع الوحي من السماء ترك الله سبحانه وتعالى لعبادة جملة من القضايا التي لم ينزل فيها قرآن ولا سنة ليجتهد المسلمون فيها عن طريق الشورى. قال الله تعالى: {وشاورهم في الأمر} وقال تعالى: {وأمرهم شورى بينهم}.

وبذلك تكون الشورى في جميع الأمور إلا ما نزل فيه نص من الكتاب أو من سنة الرسول صلى الله عليه وسلم.

روى مالك عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قلت: (يا رسول الله، الأمر ينزل بنا لم ينزل فيه القرآن ولم تمض فيه سنه؟ فقال: اجمعوا العالمين من المؤمنين فاجعلوه شورى بينكم ولا تقضوا فيه برأي واحد). وهذا هو مفهوم التشريع الأساسي في الإسلام، ولما كانت الحوادث غير محصورة والنصوص محصورة كان لا بد من وجود مصدر للتشريع فيما يستجد من أمور. [١]

كانت الشورى حاضرة منذ عهد النبوة في قضايا المسلمين والتي استمرت حتى عهدنا هذا في كثير من الدول الإسلامية مرورا بعهد الخلفاء الراشدين والدول الإسلامية السابقة. ولأهمية الشورى في الإسلام أفرد الباحث مبحثا عن الشورى في الإسلام ولكون المملكة العربية السعودية إحدى الدول الإسلامية التي تعمل بهذا المبدأ من خلال مجلس الشورى الذي هو موضوع البحث.

ثانيا: النظام السياسي الليبرالي:

الليبرالية أيديولوجية ذات نزعة فردية حرة، تستهدف حماية وصيانة حقوق وحريات الأفراد الطبيعية. ولقد ورث العالم الغربي عن الإغريق فكرة الحرية الفردية، فقد اعتبر الإغريق الحكومات الاستبدادية وحكومات الأقلية حكومات غير صالحه لأنها تعسف بالحريات، ثم تطورت هذه الفكرة بعد ذلك وأصبحت مذهبا سياسيا في عصر النهضة الأوربية، حيث أثمر عصر النهضة الأوربية عن فكرة الفرد الحر، الذي ليس له سيد، فالإنسان اعتبر في عصر النهضة الأوربية هو نقطة الالتقاء فيما يتعلق بالآراء والأفكار والحياة. [٢]

([1]) الجامي، علي محمد، (٢٠٠٠). **سلطة ولي الأمر في التجريم التعزيري وضوابطها في الفقه الإسلامي**، رسالة ماجستير غيرمنشورة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص ٢٨

([2]) ثابت، عادل، (٢٠٠١) . **النظم السياسية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ص ٨٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتمتع السلطة التشريعية بأهمية خاصة في النظام الليبرالي، حيث تدور حول صناعة القوانين والتي تتكون من الإرادة العامة للناس، ويكون عامة الشعب هم الذين يشرعون لأنفسهم، وذلك لتحقيق السيادة الشعبية وضمانا لحريات وحقوق الأفراد.

وبالتالي فإنها تميل إلى تغليب السلطة التشريعية على باقي السلطات وتكون الحكومة مسئولة أمام السلطة التشريعية وتتوقف ممارستها لصلاحياتها على توفر الثقة فيها، وبالتالي تمارس السلطة التشريعية هيمنة رقابية على سلوك وحركة الحكومة وخاصة المراقبة المالية على إيرادات ومصروفات الدولة. (١)

ولقد ظهر في الغرب الليبرالي اتجاهان فيما يخص الأنظمة السياسية:

الاتجاه الأول: نهاية الأيديولوجيات:

وذلك نتيجة لانحسارها وتراجعها في تحريك آمال الإنسان للتغير، ونتيجة للأخذ بالتفكير العلمي وأساليب الإدارة العلمية في مؤسسات الدولة، الأمر الذي يتطلب معالجة علمية بعيدا عن الأيديولوجية.

الاتجاه الثاني: نهاية التاريخ:

الذي ظهر بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وفي مقدمة أصحاب هذا الاتجاه فرانسيس فوكوياما (مؤلف كتاب نهاية التاريخ) الذي يقول " ربما كنا نشهد نهاية التاريخ بما هو: نقطة النهاية للتطور الأيديولوجي للبشرية وتعميم الديمقراطية الغربية على مستوى العالم كشكل نهائي للحكومة الإنسانية " وذلك نتيجة تحول عدة دول شمولية وديكتاتورية إلى النموذج الليبرالي. (٢)

والفرق بين الاتجاهين أن أسلوب الإدارة العلمية وتجاهل أيديولوجيات وعقائد الشعوب الذي ينادي به أصحاب الاتجاه الأول لا يعني الديمقراطية التي ينادي بها أصحاب نهاية التاريخ.

و يلاحظ على هذين الاتجاهين:

_ عدم الواقعية في إلغاء وتجاهل الفطرة البشرية في وجود العقيدة، وميل الإنسان إلى وجود معبود، والذي قامت عليه الأديان السماوية، الإسلام والمسيحية واليهودية، أو

---

(1) نبان، طلال صالح، ديسمبر ١٩٩٧، تنازع السلطات في الأنظمة العربية في ضوء النظرية الليبرالية في الحكومات وتطبيقاتها المعاصرة، **مجلة البحوث والدراسات العربية**، القاهرة، العدد (٢٨)، ص ١٥٣ – ١٥٩

(2) ثابت، عادل، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٩١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعتقدات الأخرى مثل البوذية والهندوسية. وهو ما يثبت حاجة الإنسان بطبيعته إلى أيديولوجية يؤمن بها.

_ الحكم على الشعوب للعيش بأسلوب واحد في الحياة وهو الليبرالي الديمقراطي وعدم النظر إلى ثقافات وحضارات الشعوب التي تتمسك بها وتريد استمرارها.

_ الاستبداد حيث إنه فكر دكتاتوري، يريد أصحاب الفكر الليبرالي الديمقراطي نشر فكرهم وتطبيقه على كافة الأمم، دون النظر إلى أيديولوجيات الشعوب الأخرى واحترامها.

_ التناقض بين الليبرالية والديمقراطية، ويكون ذلك مع تطبيق الديمقراطية فان الشعوب من الممكن أن تختار عقيدة غير الليبرالية، والذي يعني وجود تعارض بين الليبرالية كأيديولوجية وبين الديمقراطية كأسلوب حياة.

أنواع الأنظمة السياسية المعاصرة:

يمكن حصر الأنظمة السياسية المعاصرة في ثلاثة أنواع وهي:

١- النظام البرلماني.

٢- النظام الرئاسي.

٣- نظام الجمعية النيابية.

ولأهمية معرفة أنواع الأنظمة السياسية ومكانة السلطة التشريعية فيها سيتحدث الباحث عن النظام البرلماني والرئاسي كونها الأكثر انتشارا، خاصة في العالم العربي، وذلك بشيء من الإيجاز.

أولا: النظام البرلماني:

هو ذلك النظام الذي يقوم على أساس التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. ويقوم النظام البرلماني على ثلاث عناصر رئيسة هي:

١- التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

٢- المساواة بين السلطتين.

٣- التأثير المتبادل. [١]

([1]) رعد، نزيه، القانون الدستوري العام، مرجع سابق، ص ١٣٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرتبط النظام البرلماني بالنظام الإنجليزي، وحيثما توافرت هذه المزايا سمي النظام برلمانيا. وتجدر الإشارة إلا أن النظام الإنجليزي يخلو من دستور مدون، ولكن لديه قواعد مكتوبة تنظم شؤون الحكم وتتمثل في:

- مجموعة الوثائق التي أفرزها الصراع بين الملك والبرلمان.
- مجموعة القوانين الصادرة عن البرلمان والمتعلقة بالإصلاحات السياسية. [١]

السلطة التشريعية في النظام البرلماني:

تملك السلطة التشريعية عدة وسائل على السلطة التنفيذية وهي باختصار:

أ- التدخل في تعيين رجال السلطة التنفيذية.

ب- التدخل في نشاط السلطة التنفيذية.

ت- مسؤولية أعضاء السلطة التنفيذية أمام المجلس. [٢]

ثانيا: النظام الرئاسي:

يقوم النظام الرئاسي على أساس الفصل التام بين السلطات في الدولة، وفي المقابل يجمع رئيس الجمهورية بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة.

وبالتالي فان النظام الرئاسي يقوم على ركيزتين أساسيتين هما:

١- إن رئيس الجمهورية المنتخب من الشعب يجمع بين رئاسة الدولة والحكومة.

٢- الفصل التام بين السلطات. [٣]

أركان النظام الرئاسي:

أ- رئيس الدولة:

ينتخب رئيس الدولة من الشعب مباشرة، وهو رئيس الحكومة في نفس الوقت وبذلك ينفرد الرئيس بالسلطة التنفيذية، ولكن مع عدم وجود مجلس للوزراء وإنما هم مستشارون ومساعدون له في سلطته.

ب- الفصل التام بين السلطات والتوازن بينها:

حيث تتمتع السلطات باستقلالية للحد الذي يجعل كل سلطة معزولة عن الأخرى، مع اشتراط وجود التوازن والمساواة بينها، فليس للسلطة التشريعية ممارسة الضغط على السلطة التنفيذية لعدم وجود الوسائل التي تتيح لها ذلك.

([1]) ثابت، عادل، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ١٠٠

([2]) رعد، نزيه، القانون الدستوري العام، مرجع سابق، ص ١٣٩

([3]) عبد الله، عبد الغني بسيوني،(١٩٩٣).**النظم السياسية والقانون الدستوري**، لبنان:الدار الجامعية،ص٢٦٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعتبر النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا كونه المثال التقليدي الذي نشأ وعرف من خلالها، وانتقل بعد ذلك للعديد من دول العالم. [١]

السلطة التشريعية في النظام الرئاسي:

تستقل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية إذ لا يملك رئيس الدولة باعتباره رئيسا للسلطة التنفيذية حق دعوة البرلمان للانعقاد العادي أو رفض دورته أو حله. ويباشر البرلمان وظيفته التشريعية باستقلال تام، بحيث لا تستطيع السلطة التنفيذية اقتراح القوانين، أو التدخل في إعداد ميزانية الدولة. كما يستقل البرلمان من الناحية العضوية عن الحكومة، فلا يجوز الجمع بين منصب وزاري وعضوية البرلمان، وليس للوزراء أن يحضروا جلسات البرلمان بهذه الصفة كما هو متبع في النظام البرلماني. [٢]

([1]) رعد، نزيه، القانون الدستوري العام، مرجع سابق، ص ١٤١

([2]) عبد الله، عبد الغني بسيوني، النظم السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص ٢٦٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الشورى في العالم العربي والإسلامي

مقدمة:

حاولت العديد من الأنظمة العربية والإسلامية المعاصرة تطبيق مبدأ الشورى في الإسلام والاستفادة من الديمقراطية الغربية. ومن هذه التجارب الحديثة، هناك التجارب الخليجية مثل التجربة العُمانية والبحرينية والقطرية بالإضافة إلى التجارب العربية مثل المصرية واليمنية وكذلك التجارب الإسلامية المتمثلة في التجربة الإيرانية .

وسيلقي هذا الفصل الضوء على ثلاثة نماذج من هذه التجارب من خلال المباحث الثلاث التالية:

المبحث الأول: نموذج الشورى في دول الخليج العربية (سلطنة عُمان)

المبحث الثاني: نموذج الشورى في الدول العربية (جمهورية مصر العربية)

المبحث الثالث: نموذج الشورى في الدول الإسلامية (جمهورية إيران الإسلامية)

المبحث الأول

نموذج الشورى في دول الخليج العربية

(سلطنة عُمان)

المطلب الأول: نشأة مجلس الشورى العماني:

صدر المرسوم السلطاني رقم (٩١/٩٤) لعام ١٩٩١م ، بإنشاء مجلس الشورى على أساس الانتخاب . وقبل ذلك كان هناك مجلس استشاري يتم تعيين أعضائه من قبل السلطان، بناءً على اقتراح الحكومة. وبموجب هذا المرسوم أصبحت كل ولاية من ولايات السلطنة تختار ممثليها لدى المجلس عن طريق الانتخاب المحدود. [١]

وقد أصبح مجلس الشورى العُماني يمثل وجها حضارياً بارزاً لمسيرة النهضة العُمانية الحديثة، حيث يتم انتخاب أعضائه بشكل مباشر من قبل المواطنين في الولايات وفق قواعد وأسس محددة ومعلنة . وقد أتى إنشاء مجلس الشورى الحالي ترسيخا لمبدأ الشورى في

---

(١) الشامسي ، ناصر بن سيف بن ناصر، (١٩٩٥)، **وسائل الرقابة السياسية التي يباشرها مجلس الشورى على أعمال الإدارة العامة في سلطنة عمان: دراسة مقارنة مع المملكة الأردنية الهاشمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشريعة الإسلامية و تأكيداً للنهج الإسلامي لسلطنة عمان.[١] وقد جاء انتخاب مجلس الشورى بعد نجاح تجربة المجلس الاستشاري الذي بدأ في عام ١٩٨١م، والغي في ١٢ نوفمبر ١٩٩١م بموجب المرسوم السلطاني رقم (٩١/٩٤) والذي قرر إنشاء مجلس الشورى.[٢] وقد تحددت مرتكزات الشورى التي تسعى إليها عمان في النقاط التالية:

الأولى: أن تكون في إطار الواقع العُماني العربي .

الثانية: أن تتوافق مع تقاليد وعادات المجتمع العُماني.

الثالثة: أن تكون منسجمة مع تعاليم الإسلام السمحة. [٣]

وتجدر الإشارة إلى أن عملية الترشيح والانتخاب تتم في إطار الحفاظ على التقاليد العُمانية في الترابط والتماسك بين أفراد المجتمع، وقد حققت التجربة العمانية خطوة هامة إضافية بصدور المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٠/٣٥) في ٢٠٠٠/٥/٧م الخاص بتبديل بعض أحكام نظام مجلسي الدولة والشورى، كما إنها سجلت في نفس العام زيادة عدد المشاركين في عملية انتخاب أعضاء مجلس الشورى إلى مائة وخمسة وسبعين ألف نسمة بنسبة ٢٥% من عدد العُمانيين البالغين من العمر ٢١ عاماً فأكثر، بعد أن كان العدد واحدا وخمسين ألفا في انتخابات الفترة الثالثة ١٩٩٨/٢٠٠٠م، كما ارتفعت نسبة عدد المشاركات من النساء في الانتخابات إلى ٣٠% .[٤]

وكتجربة أولى على صعيد دول الخليج العربي ، فقد أتيح للمرأة المشاركة في عملية الانتخاب والترشيح لعضوية المجلس ، لتكون المرأة العُمانية أول امرأة في شبه الجزيرة

---

(١) قدوره، زهير أحمد عبد الغني، (١٩٩٥). **الشورى في الإسلام والأنظمة السياسية المعاصرة: دراسة تطبيقية في دولة قطر**، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس، القاهرة،جمهورية مصر العربية، ص٣١٢.

(٢)Rabi, Uzi, (2002), Majlis Al-Shura and Majlis Al-Dawla: Weaving old practices and New Realities in the Process of State Formation in Oman. **Middle Eastern Studies;** Oct2002, Vol. 38 Issue 4, p43.

(٣)عبد الغني ، محمد شحات ، (٢٠٠١) . تجربة الإصلاح في سلطنة عمان ، المنطلقات والمعوقات ، **شؤون خليجية** ، العدد (٢٥) ، ص٥٢ .

(٤) وزارة الإعلام،(٢٠٠٥-٢٠٠٦)، مجلس الشورى، كتاب عمان، سلطنة عمان

http://www.omanet.om/arabic/goverment/gov6.asp.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية تحصل على التمثيل في مجلس نيابي ، وقد تكللت هذه المشاركة بالنجاح ، حيث فازت سيدتان بعضوية المجلس في الفترة الثانية ما بين (٩٤-٩٧) ، والتي تمت في ديسمبر من عام ١٩٩٤م . [١]

المطلب الثاني: تشكيل مجلس الشورى:

يتكون مجلس الشورى من منتخبين ممثلين لولايات السلطنة، حيث تقوم كل ولاية بانتخاب اثنين من مرشحيها إذا كان عدد سكانها ثلاثين ألف نسمة فأكثر. أما إذا كان عدد سكانها اقل من ثلاثين ألف نسمة فتنتخب واحدا من مرشحيها لتمثيلها في المجلس، وذلك وفق خطوات ومراحل حددتها اللائحة التنظيمية لانتخابات مجلس الشورى. ويعلن وزير الداخلية نتائج الانتخابات، وبذا يصبح من حصلوا على اكبر عدد من الأصوات ممثلين لولاياتهم في المجلس، وتصنف الولايات للأغراض الانتخابية وفقا لعدد سكانها. [٢]

وتمتد الفترة القانونية للمجلس ثلاث سنوات، حيث تنتهي العضوية في المجلس بانتهاء هذه المدة، ويتم إجراء انتخابات جديدة، ولا يوجد ما يمنع من إعادة انتخاب العضو مرة أخرى.[٣]

ويجب أن تتوافر في عضو مجلس الشورى الشروط التالية:

- أن يكون عُماني الجنسية بصفة أصلية طبقا للقانون.
- ألا تقل سنه عن ثلاثين سنة ميلادية .
- أن يكون من ذوي المكانة والسمعة الحسنة في الولاية .
- ألا يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
- أن يكون على مستوى مقبول من الثقافة، وأن تكون لديه خبرة عملية مناسبة.
- لا يجوز الجمع بين عضوية المجلس وعضوية مجلس الدولة أو الوظائف العامة.[٤]

---

(١) الشامسي، وسائل الرقابة السياسية، مرجع سابق ، ص٢٩ .

(٢) تركي ، أحمد السيد ، انتخابات الشورى العُمانية : استيعاب تدريجي للنخب الجديدة ، مقال منشور في موقع إسلام أون لاين على شبكة الإنترنت :

http://islam-online.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-Aug-2000/qpolitic26.asp

(٣) الشامسي ، وسائل الرقابة السياسية ، مرجع سابق ، ص٢٩.

(٤) المزروعي، محمد سالم، (٢٠٠٤). **التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع التسعينات**، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، ص١١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولمجلس الشورى مكتب يتكون من رئيس المجلس ونائبيه وستة من أعضاء المجلس. ويقوم المكتب بوظائف من أبرزها تحديد مواعيد بدء دورات المجلس وجداول أعمالها، والنظر فيما يصل إلى المجلس من رسائل المواطنين والمسئولين وغير ذلك من المهام، إلى جانب مباشرة أعمال المجلس بين دورات الانعقاد.(١) أما في ما يتعلق بالإجراءات الجزائية بحق عضو مجلس الشورى ، فلا يتم توقيف العضو أو محاكمته أثناء أدوار الانعقاد إلا بعد الحصول على الإذن المسبق من المجلس، أما فيما بين أدوار الانعقاد فيؤخذ الإذن من رئيس المجلس، وهذا مما يتيح للعضو أن يمارس مهامه في المجلس على الوجه الأمثل، كما أن حرية الرأي مكفولة داخل المجلس للأعضاء ، بشرط مراعاة قوانين البلاد ولائحة النظام الداخلي للمجلس. (٢)

أجهزة مجلس الشورى:

تتمثل أجهزة مجلس الشورى العماني مما يلي:

أولاً : رئيس المجلس ونوابه:

بناء على المادة (٢٣) من نظام مجلس الشورى العماني الصادر بالمرسوم السلطاني السامي رقم (٩٧/٨٦) لعام ١٩٩١م، ويتم تعيين رئيس المجلس بمرسوم سلطاني . ويشرف رئيس المجلس بوجه عام على حسن سير جميع أعماله ، ويراعي مطابقتها لأحكام قوانين البلاد، وله أن يستعين في ذلك بأي من نائبيه أو مكتب المجلس . (٣)

ثانياً: مكتب المجلس:

يتكون المكتب من رئيس المجلس رئيساً، ونائبي الرئيس المنتخبين، وستة أعضاء آخرين ينتخبهم المجلس بأغلبية أصوات أعضائه الحاضرين في دورة الانعقاد الأولى. ومن أهم اختصاصات المكتب وضع خطة عمل المجلس ولجانه، والإشراف على تنفيذها، بما يكفل السير المنتظم لأعمال المجلس ولجانه.(٤)

---

(١) وزارة الإعلام، سلطنة عمان، مجلس الشورى، ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

(٢) الشامسي ، وسائل الرقابة السياسية ، مرجع سابق ، ص٣٢ .

(٣) مجلس الشورى ، سلطنة عمان **http://www.shura.om/Index_Main.asp** وأيضاً:

- Rabi, Majlis Al-Shura and Majlis Al-Dawla: Weaving old practices and New Realities in the Process of State Formation in Oman. p46.

(٤) الشامسي ، وسائل الرقابة السياسية ، مرجع سابق ، ص٣٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: اللجان:

تعتبر لجان المجلس من أهم أجهزة المجلس، وذلك بحكم الدور الذي تقوم بـــه مـــن إمداد المجلس بتقارير مشروعات القوانين والموضوعات العامة والرغبات المُحالة إليها مـــن المجلس أو من الرئيس. [١]

رابعاً: الأمانة العامة:

تتشكل الأمانة العامة من الأمين العام للمجلس وعدد من الأمانات العامة المساعدة التي تخضع لإشرافه المباشر ، وبعض المكاتب والوحدات التنظيمية الأخرى التي تتبعه مباشرة.

ومن أهم اختصاصات الأمين العام:[٢]

- يتولى الأمين العام الاختصاصات التنفيذية التي تخولها له أحكام اللائحة الداخلية لمجلـــس الشورى والهيكل التنظيمي.
- يكون الأمين العام مسئولاً أمام الرئيس عن القيام بالمهام الموكلة إلية .
- يصدر الأمين العام القرارات والتوجيهات المفصلة لمهام واختصاصات الأقسام الداخلة في المكاتب والوحدات التنظيمية التي تتبعه مباشرة، كما يصدر القرارات والتوجيهات المفصلة لمهام واختصاصات مكاتب ودوائر الأمانات العامة المساعدة، وما قد يقتضيه ذلك من إعادة توزيع أعمالها، أو إنشاء أقسام جديدة أو إلغاء البعض منها، أو وضـــع آليـــات وإجـــراءات التنسيق فيما بينها وفقاً لضرورات ومصلحة العمل.

المطلب الثالث: اختصاصات مجلس الشورى:

يتمتع مجلس الشورى بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال المـــالي والإداري، ومقـــره مسقط. ويعقد المجلس أربع دورات اعتيادية سنويا خلال أشهر يناير ومارس ومايو وأكتوبر من كل عام. ويجوز لرئيس المجلس أن يدعو إلى عقد دورة استثنائية إذا اقتضت الـــضرورة ذلك.[٣]

ووفقا للمادتين (٢٨) و (٢٩) من نظام مجلسي الدولة والشورى الصادر بالمرســـوم السلطاني رقم (٩٧/٨٦) يتمتع المجلس بصلاحيات عديدة ، حيث يقـــوم مجلـــس الـــشورى

---

(١) المزروعي،التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي ، مرجع سابق ، ص١٢٥

(٢)مجلس الشورى، سلطنة عمان **http://www.shura.om/Index_Main.asp**

(٣) قدورة ، الشورى في الإسلام والأنظمة السياسية المعاصرة، مرجع سابق ، ص ٣١٣-٣١٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمساعدة السلطة التنفيذية في كل ما يهم المجتمع العُماني، ويقدم لها ما يـراه كفـيلا بـدعم مقومات المجتمع الأساسية وقيمه الأصيلة .[١]

وتتمثل اختصاصات مجلس الشورى فيما يلي : [٢]

- مراجعة مشروعات القوانين التي تعدها الوزارات والجهات الحكومية قبل اتخاذ إجـراءات إصدارها.
- إحالة مشروعات القوانين التي يتولى المجلس مراجعتها مشفوعة بتوصياته إلـى مجلـس الدولة.
- تقديم ما يراه مناسبًا في مجال تطوير القوانين الاقتصادية والاجتماعية النافذة في السلطنة.
- إبداء الرأي فيما تعرضه الحكومة عليه من موضوعات وتقديم المقترحات المناسبة إليها.
- إعداد مشروعات الخطط التنموية في البلاد.
- المشاركة في ترسيخ وعي المواطنين بأهداف التنمية ومهامها وأولوياتها والجهود التي تبذل لتنفيذها.
- إبداء الرأي في الموضوعات التي يرى السلطان عرضها على المجلس، والنظر فيما يواجه القطاعات من معوقات، واقتراح وسائل العلاج المناسبة لها.
- النظر في الأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة. واقتراح سبل تطوير وتحسين أدائها.

وفي هذا الإطار فان مجلس الشورى يرفع توصياته إلى السلطان. [٣]

وفي إطار الاختصاص المالي لمجلس الشورى ، فإنه يجـب إحالـة الإطـار العـام لمشروع خطط التنمية الخمسية إلى المجلس قبل تقديمها للاعتماد بوقت كـاف ، حيـث يـتم دراسة المشروع من قبل اللجنة الاقتصادية قبل عرضه على الأعضاء ، ومن ثم يقوم المجلس بالنظر في التقرير ومناقشة الخطة ، ووضع تقرير حول المشروع . وفي حالة الاختلاف في الرأي بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء حول المشروع، فإن للـسلطان أن يأخـذ بأحـد الرأيين .[٤]

---

(١) تركي ، أحمد السيد، انتخابات الشورى العُمانية ، مرجع سابق:

http://islam-online.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-Aug-2000/qpolitic26.asp

(٢) قدورة ، الشورى في الإسلام والأنظمة السياسية المعاصرة، مرجع سابق ، ص ٣١٥-٣١٦ .

(٣) وزارة الإعلام،(٢٠٠٥-٢٠٠٦)، مجلس الشورى، سلطنة عمان

(٤) الشامسي ، وسائل الرقابة السياسية ، مرجع سابق ، ص٣٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويدخل في اختصاصات المجلس تلقي تقارير سنوية من وزراء الخدمات حول منجزات وخطط وزاراتهم. وله في هذا أن يدعو أيا منهم لتقديم بيان حول بعض الأمور المتعلقة باختصاصات وزارته لمناقشتها وتبادل الرأي فيها. ويتم نقل المناقشات العامة مع وزراء الخدمات عبر وسائل الإعلام المختلفة.(١)

وقد تميز مجلس الشورى عن المجلس الاستشاري حيث أكد السلطان قابوس في خطاب له في ديسمبر عام ١٩٩١م على أن هذا المجلس يعد هيئة كاملة ومساوية للهيئة التنفيذية وليس جزءًا منها أو خاضعًا لها. ولهذا يرى البعض أن مجلس الشورى يتمتع بصلاحيات تشريعية، إذ له الحق في مراجعة كل التشريعات الخاصة بالمسائل الثقافية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية وخطط التنمية والتوصية بإدخال تعديلات عليها، كما له أيضًا الحق في استجواب وزراء الخدمات الذين يقدمون تقريرًا سنويًا للمجلس.(٢)

وخلاصة القول: أن مجلس الشورى العُماني يقوم بمعاضدة الحكومة في كل ما يهم شؤون المجتمع العُماني ، من خلال قيامه بالمهام الموكلة إلية، ويقدم توصياته حولها للسلطان، إلا أن هذه التوصيات غير ملزمة للسلطان، فله أن يأخذ بها وله غير ذلك.(٣)

المبحث الثاني

نموذج الشورى في الدول العربية: (جمهورية مصر العربية)

إن المتتبع لتاريخ الحياة النيابية في مصر يمكنه أن يميز ما طرأ عليها من تطور خلال ثلاث مراحل رئيسية:

الأولى: تمثل فترة ما قبل صدور دستور ١٩٢٣م.

الثانية: تمثل الفترة الواقعة في ظل دستوري ١٩٢٣ و ١٩٣٠م.

الثالثة: فتمثل الفترة من قيام ثورة ٢٣ يوليو وحتى الآن.

وقد جعلت ثورة يوليو من بين مبادئها إقامة حياة ديمقراطية سليمة، فصدرت الدساتير المؤقتة في أعوام ١٩٥٦،١٩٥٨،١٩٦٤م، إلى أن صدر الدستور الحالي لمصر في عام ١٩٧١م و المعدل في عام ١٩٨٠م .وقد وافق مجلس الشعب على هذا التعديل الدستوري في

---

(١) وزارة الإعلام، سلطنة عمان، مجلس الشورى، ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

(٢)**مجلة البيان**،(٢٠٠٢)،تحديث سياسي واقتصادي في سلطنة عمان،العدد (١٥٣)، الأربعاء ٣ شعبان ١٤٢٣ ٩ أكتوبر ٢٠٠٢

(٣) الشامسي ، وسائل الرقابة السياسية ، مرجع سابق ، ص٣٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٠ إبريل سنة ١٩٨٠م. واستفتي الشعب على هذا التعديل، فوافق عليه في ٢٢ من مايو ١٩٨٠م. وكان من أهم ما قضى به هذا التعديل إنشاء مجلس الشورى.

وسنتناول مجلس الشورى في جمهورية مصر العربية على النحو التالي :

المطلب الأول: نشأة مجلس الشورى المصري:

تم إنشاء مجلس الشورى المصري بموجب التعديل الدستوري لسنة ١٩٨٠م، حيث وافق مجلس الشعب بجلسة ٣٠ أبريل ١٩٨٠م على تعديل بعض مواد الدستور واستحداث البعض الآخر، وكان من بين النصوص المستحدثة تلك التي أنشأ بموجبها مجلس الشورى، حيث أضيف باب جديد تضمن الفصل الأول منه بيان الأحكام الخاصة بهذا المجلس، وذلك في المواد من (١٩٤) حتى (٢٠٥) منه . وقد عرض تعديل الدستور على الشعب فوافق عليه في الاستفتاء الذي أجرى يوم ٢٢ مايو ١٩٨٠م. وبذلك استكمل مجلس الشورى كيانه الدستوري. [١]

وقد تقدمت الحكومة على اثر ذلك بمشروع القانون المنظم للأحكام التفصيلية لمجلس الشورى، فصدر بهذه الأحكام القانون رقم (١٢٠) في ٢٨يونيو من عام ١٩٨٠م. وكان أول اجتماع لمجلس الشورى في أول نوفمبر ١٩٨٠م.[٢]

وقد حددت مدة العضوية في مجلس الشورى المصري بست سنوات ويتجدد انتخاب واختيار نصف الأعضاء المنتخبين والمعينين كل ثلاث سنوات وفقا للقانون، ويجوز إعادة انتخاب أو تعيين من انتهت مدة عضويته، وذلك استناداً إلى المادة (١٩٨) من الدستور المصري.

وهذا ما أكدته المادة الثالثة من القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠م والتي جاء فيها: " مدة عضوية مجلس الشورى ست سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له. ويتجدد انتخاب واختيار نصف الأعضاء المنتخبين والمعينين كل ثلاث سنوات، ويجوز إعادة انتخاب أو تعيين من انتهت مدة عضويته من الأعضاء. ويتم تحديد من تنتهي مدة عضويتهم في نهاية الثلاث السنوات الأولى بطريق القرعة التي يجريها المجلس وفقا للقواعد التي يضعها في

---

(١) هلال، علي الدين، (٢٠٠٢). **تطور النظام السياسي في مصر: ١٨٠٣-١٩٩٩**، ط٤، القاهرة، ص٢٠٩. وأيضاً:

- Noha El-Mikawy, (2002), **Institutional Reform & Economic Development in Egypt**, Cairo: American University in Cairo Press, p91-92.

(٢) قدوره ، الشورى في الإسلام والأنظمة السياسية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص٢٥٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لائحته الداخلية. ويجب أن يتم الانتخاب خلال الستين يوما السابقة على انتهاء مدة العضوية ، ويتم التعيين خلال الثلاثين يوما السابقة على انتهائها ".

المطلب الثاني: تشكيل مجلس الشورى:

يتشكل مجلس الشورى المصري من عدد من الأعضاء يحدده القانون على أن لا يقل عن (١٣٢) عضواً ، ويتم انتخاب ثلثي أعضاء المجلس بالاقتراع العام ، على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ، ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي ، وذلك استناداً إلى نص المادة (١٩٦) من الدستور.[١] وقد أعطى الدستور حق تحديد عدد أعضاء المجلس للقانون، وقد حدد هذا العدد القانون رقم (١٢٠) لسنة ١٩٨٠م بـ (٢١٠) عضوا، ثم عدل عدد الأعضاء إلى (٢٥٨) عضوا بموجب القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨٩م، وأخيرا صدر القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٥م ليصبح عدد الأعضاء(٢٦٤) عضواً.[٢]

وقد نص الدستور على أنه يجب أن يكون نصف عدد الأعضاء المنتخبين على الأقل من العمال والفلاحين أما من يعينهم رئيس الجمهورية فلم يوجب نص المادة (١٩٦) أن يكون نصفهم من العمال والفلاحين بل ترك تقدير ذلك لرئيس الجمهورية .

وقد أعطت المادة (١٩٧) من الدستور حق تحديد الدوائر الانتخابية للقانون بقولها "يحدد القانون الدوائر الانتخابية الخاصة بمجلس الشورى، وعدد الأعضاء بكل دائرة، والشروط الواجب توافرها في المنتخبين أو المعينين منهم. "

وقد حدد القانون رقم (١٢٠) لسنة ١٩٨٠م في شأن مجلس الشورى تحديد عدد الدوائر الانتخابية لمجلس الشورى ب(٢٦) دائرة، كل دائرة منها تمثل محافظة، كما حدد عدد الأعضاء الممثلين لكل منها. ثم صدر القانون رقم(١٠) لسنة ١٩٨٩م بتعديل عدد الدوائر الانتخابية إلى (٨٦) دائرة، وحدد نطاق كل دائرة منها ومكوناتها وفقا للجدول المرفق بالقانون المذكور ، ثم زيد عدد الدوائر إلى (٨٨) دائرة بموجب القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٥م.

حيث نصت المادة (٢) من هذا القانون على ما يلي: " تقسم جمهورية مصر العربية إلى ثمان وثمانين دائرة انتخابية. ويكون تحديد نطاق كل دائرة ومكوناتها وفقا للجدول المرفق

---

(١) هلال، تطور النظام السياسي في مصر ، مرجع سابق، ص٢٠٩.

(٢) حيث نصت المادة الأولى من هذا القانون على أنه: " يؤلف مجلس الشورى من مائتين وأربعة وستين عضواً. وينتخب ثلثا أعضاء المجلس بالاقتراع المباشر السري العام، على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين.ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي " .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بهذا القانون . وينتخب عن كل دائرة انتخابية عضوان يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين ".

أما فيما يتعلق بشروط العضوية في مجلس الشورى ، فقد قضت المادة (١٩٧) من الدستور بأن يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في الأعضاء المنتخبين والمعينين ، وقد حددت هذه الشروط المادة (٦) من القانون رقم (١٢٠) لسنة ١٩٨٠م حيث نصت على أنه مع عدم الإخلال بالأحكام المقررة في القانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٥٦م بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية.

ويشترط فيمن يرشح أو يعين عضوا بمجلس الشورى :

- أن يكون مصري الجنسية من أب مصري.
- أن يكون مقيدا في أحد جداول الانتخاب بجمهورية مصر العربية، وألا يكون قد طرأ عليه سبب يستوجب إلغاء قيده طبقا للقانون الخاص بذلك.
- أن يكون بالغا من العمر خمسا وثلاثين سنة ميلادية على الأقل يوم الانتخاب أو التعيين .
- أن يجيد القراءة والكتابة.
- أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية الإلزامية أو أعفي من أدائها طبقا للقانون.
- ألا تكون قد أسقطت عضويته بقرار من مجلس الشورى أو من مجلس الشعب بسبب فقد الثقة والاعتبار، أو بسبب الإخلال بواجبات العضوية بالتطبيق لأحكام المادة (٩٦) من الدستور، ما لم يكن قد زال الأثر المانع من الترشيح قانونا. وذلك في الحالتين الآتيتين :

أ - انقضاء فترة التجديد النصفي أو الفصل التشريعي الذي صدر خلاله قرار إسقاط العضوية حسب الأحوال .

ب - أن يصدر قرار من مجلس الشورى أومن مجلس الشعب بإلغاء الأثر المانع من الترشيح المترتب على إسقاط العضوية ، ويصدر قرار المجلس في هذه الحالة بأغلبية أعضائه بناء على اقتراح مقدم من ثلاثين عضواً، وذلك بعد انقضاء دور الانعقاد الذي صدر خلاله قرار إسقاط العضوية على الأقل .

وينتخب أعضاء مجلس الشورى بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت في الانتخاب . فإذا كان المرشحان الحاصلان على الأغلبية من غير العمال والفلاحين أعلن انتخاب الحاصل منهما على أكبر عدد من الأصوات وأعيد الانتخاب في الدائرة بين المرشحين من العمال والفلاحين اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات ، وفي هذه الحالة يعلن انتخاب الحاصل منهما على أكبر عدد من الأصوات . وإذا لم تتوافر الأغلبية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلقة لأحد المرشحين في الدائرة أعيد الانتخاب بين الأربعة الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ، وفى هذه الحالة يعلن انتخاب الاثنين الحاصلين على أعلى الأصوات بشرط أن يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين .[١]

ويأتي ذلك استجابة لما ورد في متن الدستور في شرط أن يكون ثلثا مجلس الشورى من العمال والفلاحين. وإذا لم يرشح في الدائرة الانتخابية سوى شخصين أحدهما من العمال أو الفلاحين على الأقل، أعلن فوزهما بالتزكية . وكذا إذا لم يرشح في الدائرة سوى شخص واحد أعلن فوزه بالتزكية، ويجرى انتخاب تكميلي لاختيار العضو الثاني من بين العمال والفلاحين، إذا كان من أعلن فوزه بالتزكية من غيرهم. وإذا خلا مكان أحد الأعضاء المنتخبين قبل انتهاء مدة عضويته يجرى انتخاب من يحل محله. وإذا كان من خلا مكانه عضوا معينا عين من يحل محله . وفى هاتين الحالتين تستمر مدة العضو الجديد حتى يستكمل مدة سلفه، استناداً إلى المادة (١٤) من قانون مجلس الشورى. ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشعب وعضوية مجلس الشورى، وفقا لنص المادة (٢٠٠) من الدستور المصري.[٢]

وقد أحاط الدستور مجلس الشورى وأعضاءه بكثير من الضمانات التي تمكنهم من أداء واجباتهم ومن أهمها :

١- لا يجوز حل المجلس إلا بقرار من رئيس الجمهورية وذلك في حالة الضرورة، ويجب أن يتضمن قرار الحل إجراء الانتخابات خلال ستين يوما وأن يجتمع المجلس الجديد خلال العشرة الأيام التالية لإجراء الانتخابات . وهو ما أشارت إليه المادة (٢٠٤) من الدستور.

٢- يتمتع أعضاء المجلس بالحصانة البرلمانية ، إذ لا يجوز اتخاذ إجراءات جنائية ضد أحد منهم إلا بإذن مسبق من المجلس، أو من رئيسه إذا كان الإجراء المطلوب اتخاذه في

---

(١) أنظر المادة (١٢) من القانون الصادر بشأن مجلس الشورى .

(٢) نصت المادة (١٥) من القانون رقم (١٢٠) لسنة ١٩٨٠ بشأن مجلس الشورى على أنه : " لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى وعضوية مجلس الشعب أو المجالس الشعبية المحلية ، كما لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى ووظائف العمد والمشايخ أو عضوية اللجان الخاصة بها . ويعتبر من ينتخب لعضوية مجلس الشورى متخليا مؤقتا عن عضويته الأخرى أو وظيفته المشار إليها بالفقرة السابقة بمجرد توليه عمله بالمجلس . ويعتبر العضو متخليا نهائيا عن عضويته الأخرى أو وظيفته المذكورة بانقضاء شهر من تاريخ الفصل بصحة عضويته بمجلس الشورى إذا لم يبد رغبته في الاحتفاظ بعضويته الأخرى أو وظيفته. وإلى أن يتم التخلي نهائيا لا يتقاضى العضو سوى مكافأة عضويته لمجلس الشورى ".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العطلة البرلمانية ، وذلك استناداً إلى نص المادة (٩٩) من الدستور ، والتي تطبق أحكامها على مجلس الشورى استناداً إلى المادة (٢٠٥) من الدستور .

المطلب الثالث: اختصاص مجلس الشورى:

حددت اختصاصات مجلس الشورى في المادتين (١٩٤) و (١٩٥) من الدستور، إذ تنص المادة (١٩٤) على أن يختص مجلس الشورى بدراسة واقتراح ما يراه كفيلاً بالحفاظ على مبادئ ثورتي ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ و١٥ مايو سنة ١٩٧١، ودعم الوحدة الوطنية ، والسلام الاجتماعي، وحماية تحالف قوى الشعب العاملة والمكاسب الاشتراكية ، والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات العامة والواجبات، وتعميق النظام الاشتراكي الديمقراطي وتوسيع مجالاته. كما تنص المادة (١٩٥) من الدستور على أن يؤخذ رأى مجلس الشورى فيما يلي:

- الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور ومشروعات القوانين المكملة للدستور.
- مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضى الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة.
- مشروعات القوانين التي يحيلها إليه رئيس الجمهورية.
- ما يحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياستها في الشئون العربية أو الخارجية.

ويتضح مما سبق ، أن مجلس الشورى المصري لم يقم على الأسس التي تحكم المجالس العليا في الدساتير التي تأخذ بنظام المجلسين ، فهو مجلس استشاري نيابي يقوم أعضاؤه بأعمال التشريع استناداً إلى المادة (١) من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى الصادرة في ٢٢ مايو من عام ١٩٨٣م .[١]

(١) قدورة ، الشورى في الإسلام والأنظمة السياسية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ٢٥٤-٢٥٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طلبات المناقشة:

عملاً بحكم المادة (١٢٩) من الدستور والمادة (١٠٢) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنه يجوز لعشرين عضواً على الأقل من أعضاء مجلس الشعب، وبالمثل أعضاء مجلس الشورى، طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الوزارة بشأنه وتبادل الرأي فيه. وطبقاً للفقرتين الثانية والرابعة من المادة (١٠٣) من اللائحة الداخلية فإن مكتب المجلس يدرج طلب المناقشة في أول جلسة تالية لتقديمه، كما يجوز – بناء على طلب الحكومة – المناقشة فيه في ذات الجلسة.

حيث يقوم مجلس الشورى بمناقشة بيانات رئيس الدولة ورئيس الوزراء والوزراء ، وذلك من خلال دراسات متعمقة تجريها لجانه ، والتي تصدر في شكل كتيبات تمثل في مجملها مكتبة متكاملة في الموضوعات الرئيسية التي تواجه المجتمع المصري ، وتعتبر هذه المناقشات ثرية وخصبة.(١)

كما تنص المادة (١٣٠) من الدستور على أنه: " لأعضاء مجلس الشعب، وبالمثل أعضاء مجلس الشورى، إبداء رغبات في موضوعات عامة إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء ". وهو ما يمنح مجلس الشورى حق الاقتراح برغبة.

وخلاصة القول: فان مجلس الشورى المصري لا يخرج عن كونه مجلساً استشارياً، وأن أعضاء الحكومة غير مسئولين أمام مجلس الشورى، ولكن يمكن الاستماع إلى شهادات المسئولين أمام المجلس أو أمام لجانه بناء على طلبهم. وأنه يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشورى عند الضرورة، وفي هذه الحالة تجب الدعوة إلى انتخابات جديدة لمجلس الشورى خلال (٦٠) يوما من تاريخ حله.

المبحث الثالث

نموذج الشورى في الدول الإسلامية : (جمهورية إيران الإسلامية)

المطلب الأول: نشأة مجلس الشورى الإيراني:

لقد اتخذ مجلس الشورى في إيران صفة الإسلامي بدلاً من صفة الوطني ، وذلك بناءً على اقتراح تقدم به (هاشمي رافسنجاني) بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٨٠م ، إلا أن هذا التغيير لم يكن موضع اتفاق ، ومبرر ذلك أن إسلامية المجلس تنعقد له بحكم المضمون

(١) هلال، تطور النظام السياسي في مصر، مرجع سابق، ص٢٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وآليات العمل ، وليس بالاسم الذي ليس أكثر من تحصيل حاصل ، علاوة على ذلك فإن الصفة الإسلامية للمجلس تثير حساسيات الأقليات الدينية التي تشعر وكأنها باتت خارج حدود الوطن .[١]

وتبدو ملاحظة الكاتب تجاه تسمية مجلس الشورى غير موضوعية حينما يصفها بأنها تحصيل حاصل، ثم يعود ليقول بأنها تثير حساسيات الأقليات الدينية متجاهلا في ذلك أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، ومن حق الأمة الإسلامية أن تعيش تحت التسميات التي تتوافق مع دينها.

وقد أشار الدستور في المواد (٦) و (٧) منه إلى اعتبار مجالس الشورى في كل مدينة وقضاء وقرية ومحلة، مراكز لصنع القرار بنص الدستور. حيث نصت المادة (٧) من الدستور على أنه: " تعتبر مجالس الشورى من مصادر اتخاذ القرار وإدارة شؤون البلاد، وتشمل هذه المجالس: مجلس الشورى الإسلامي... " .وكان الدستور قد نص في المادة (٦) منه على أنه: " يجب أن تدار شؤون البلاد في جمهورية إيران الإسلامية على رأي الأمة الذي يتجلى بانتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي... " .

وبناءً على ذلك، فإن السلطة التشريعية في النظام السياسي الإيراني يتولاها مجلس الشورى الإسلامي الذي يتشكل من النواب المنتخبين من الشعب. وتبلغ السلطة التنفيذية بكافة القوانين والقرارات الصادرة عن السلطة التشريعية، بعد أن يتم الاستفتاء عليها من الشعب، بناء على طلب أكثر من ثلثي أعضاء المجلس.[٢] ويعتبر مجلس الشورى الإيراني دستورياً أقوى مؤسسات صنع القرار في إيران ، لما يتمتع به من صلاحيات، فقد استطاع مجلس الشورى أن يعزل رئيس الجمهورية ، وأن يسحب الثقة من وزراء ويفرض اختياراته فيما يخص شخص رئيس الوزراء، فقد مارس في الواقع العملي جميع ما يملك من صلاحيات منحها له الدستور .[٣]

---

(١) مسعد ، نيفين عبد المنعم (٢٠٠١) . **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية**، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص١٠٩. وأيضاً:

- John O. Voll and John L. Esposito, (1994) Islam's Democratic Essence, the Middle East Quarterly, Volume I, Number 3: **http://www.meforum.org/article/151**

(٢) الجوجو ، عبد الله حسن ، (١٩٩٦) . **الأنظمة السياسية المعاصرة:** دراسة مقارنة، ط١، ليبيا: الجامعة المفتوحة، ص٢٧١.

(٣) مسعد ، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية، مرجع سابق ، ص ١١٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: تشكيل مجلس الشورى:

تجدر الإشارة بداية إلى أن أول مجلس للشورى تم تشكيله في إيران كان بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٨٠م ، وتتوالى تجديد انتخابه كل ٤ سنوات فتم تجديده ست مرات كان آخرها عام ٢٠٠٤م .[١]

وينتخب الشعب أعضاء مجلس الشورى وعددهم (٢٩٠) في اقتراع مباشر وسري كل أربع سنوات. وينص الدستور على أن يكون أعضاء المجلس مسلمين عميقي الإيمان بالإسلام. غير أن الأقليات الدينية لها تمثيلها في مجلس الشورى حسب كثافتهم العددية ، حيث يمثل اليهود نائباً واحداً والمسيحيون والآشوريون والكلدانيون نائباً واحداً ، في حين أصبح عدد ممثلي نصارى الأرمن اثنين بسبب الزيادة في تعدادهم السكاني .[٢]

واستناداً للمادة (٦٥) من الدستور، فإن جلسات المجلس تنعقد بحضور ثلثي الأعضاء، وذلك فور إتمام الانتخابات وإعلان نتائجها، ويكون التصديق على المشروعات واللوائح وفق ما يقضي به نظامه الداخلي، باستثناء الحالات التي يشترط فيها الدستور نصاباً خاصاً.[٣]وبموجب المادة (٦٦) من الدستور ، فإنه يتم انتخاب رئيس المجلس وهيئة الرئاسة وفق النظام الداخلي للمجلس ، حيث يحيل الدستور على النظام الداخلي للمجلس لاستكمال بعض التفاصيل الخاصة بطريقة الانتخاب ومدة دورة عمل كل من رئيس المجلس وهيئة الرئاسة وعدد اللجان، والشؤون المرتبطة بمناقشات المجلس، وأمور المناقشات والانضباط.[٤]

وتجدر الإشارة إلى أن انتخابات المجلس توقف أثناء الحرب في المناطق المحتلة أو لمدة محددة في جميع البلاد . وهو ما أكدته المادة (٦٨) من الدستور ، حيث يكون ذلك باقتراح من رئيس الجمهورية ، وباشتراط موافقة ثلاثة أرباع عدد النواب ، وتأييد مجلس صيانة الدستور ، وفي حالة عدم التمكن من تشكيل المجلس الجديد يواصل المجلس السابق أعماله ، كما حصل في عام ١٩٨٠م ، حيث تم تعطيل الانتخابات في كردستان الإيرانية ، وذلك بعد تفاقم الاضطرابات فيها. [٥]

---

(١) البرلمان الإيراني: مجلس الشورى الإسلامي، قسم البحوث والدراسات في قناة الجزيرة الفضائية:
www.aljazeera.net/NR/exeres/F20B98D4-B5C5-4E5B-B34F-718A7DD9E0D5.htm.

(٢) الجوجو، الأنظمة السياسية المعاصرة،مرجع سابق،ص٢٧١. وأنظر المادة(٦٤) من الدستور الإيراني

(٣) مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية، مرجع سابق، ص١٠٩.

(٤) الجو جو، الأنظمة السياسية المعاصرة ، مرجع سابق، ص٢٧١.

(٥) مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية، مرجع سابق، ص١١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يتعلق بمناقشات مجلس الشورى ، فيجب أن تكون علنية ، وذلك وفقا لنص المادة (٦٩) من الدستور ، والتي جاء فيها : " مناقشات مجلس الشورى الإسلامي يجب أن تكون علنية وان ينشر تقرير كامل عنها في الإذاعة والجريدة الرسمية لاطلاع الرأي العام... ".

وتستثني هذه المادة من العلنية الحالات التي يتطلب فيها السرية، حفاظاً على أمن الدولة، وذلك بناء على طلب من رئيس الجمهورية أو أحد الوزراء أو عشرة من النواب. وفي هذه الحالات يجب إطلاع الرأي العام على مضمون الجلسة بعد زوال حالة الضرورة، حيث يتم ضبط مضمون اللوائح والتشريعات المصادق عليها في تلك الظروف الاستثنائية بموافقة ثلاثة أرباع مجلس النواب وحضور أعضاء مجلس صيانة الدستور.[١]

المطلب الثالث: اختصاصات مجلس الشورى:

لقد حدد الدستور الإيراني سلطات مجلس الشورى، في الأمور التالية:[٢]

- مناقشة خطط وجداول أعمال الحكومة للمصادقة عليها، ومناقشة أي جدول أعمال مقدم من (١٥) عضوا على الأقل.[٣]
- تولي التحقيق في جميع شؤون البلاد . وذلك بموجب المادة (٧٦) من الدستور.
- المصادقة على كل المعاهدات والبروتوكولات والعقود والاتفاقيات ، وذلك وفقا لنص المادة (٧٧) من الدستور .
- إحداث تغييرات طفيفة في الخط الحدودي للبلاد . وفقا لضوابط محددة وهي: أن يكون التغيير جزئياً، وبشكل متقابل، وأن لا يضر باستقلال الدولة ووحدة أراضيها وموافقة أربعة أخماس الأعضاء على ذلك.[٤]

---

(١)مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية، مرجع سابق، ص ١١٠.

(٢) البرلمان الإيراني: مجلس الشورى الإسلامي، مرجع سابق.

(٣) نصت المادة (٧٤) من الدستور على أنه: " تقدم اللوائح القانونية بعد مصادقة مجلس الوزراء عليها إلى مجلس الشورى الإسلامي كما يستطيع ما لا يقل عن خمس عشر نائباً اقتراح القوانين وطرحها في مجلس الشورى".

(٤) المادة (٧٨) من الدستور الإيراني .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الموافقة أو الرفض على طلب الحكومة بإعلان أحكام الطوارئ لمدة لا تزيد عن ٣٠ يوماً.[١]
- التصويت على منح أو سحب الثقة من الوزراء أو أي موظف حكومي، والتصويت على سحب الثقة من الرئيس. و هو ما أشارت إليه المواد (٨٧) و(٨٨) و(٨٩) من الدستور.

وبموجب المادة (٨٦) من الدستور فإن عضو مجلس الشورى يتمتع بالحصانة الكاملة، ولا تجوز ملاحقته أو استجوابه.

- يحق لمجلس الشورى استجواب الوزراء وإحضارهم إلى المجلس لهذا الغرض.[٢]
- وبموجب المادة (٨٠) من الدستور ، فإن من صلاحيات مجلس الشورى الموافقة على المساعدات والمنح التي تجريها الحكومة ، وهنا وبالنظر إلى الواقع العملي فيما يتعلق بالمساعدات التي تقدمها السلطة التنفيذية لجهات أجنبية ، فان هذه المساعدات لم تكن تحظى بموافقة البرلمان أو حتى تعرض عليه ابتداء ، حيث سجل نواب المجلس في بعض الأحيان احتجاجهم على بعض أوجه الإنفاق الخارجي للحكومة ، وهذا ما حصل عندما تم تقديم المنح لسوريا ومساعدات بعض المنظمات الجهادية الإسلامية في لبنان .[٣]

وبالإضافة إلى ما سبق ، فإن مجلس الشورى يلتزم في سنه للقوانين بالدستور والمذهب الرسمي للبلاد ، وهو ما أكدت عليه المادة (٧٢) من الدستور ، وذلك بقولها : " لا يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يسن القوانين المغايرة لأصول وأحكام المذهب الرسمي للبلاد أو المغايرة للدستور ، ويتولى مجلس صيانة الدستور مهمة البت في هذا الأمر طبقاً للمادة السادسة والتسعين من الدستور " .

خلاصة:

قدم هذا الفصل وصفاً لتجارب تطبيقية في ثلاث من الأنظمة العربية والإسلامية المعاصرة التي تطبق مبدأ الشورى، مع تفاوت موقعه في النظام من صفة استشاري إلى صفة تمثيلية للشعب.

وقد قدم المبحث الأول وصفا لتجربة ونموذج الشورى في دول الخليج العربية وهي (سلطنة عُمان) ، فتناول نشأة مجلس الشورى في عمان، وأجهزة مجلس الشورى

---

(١) أنظر المادة (٧٩) من الدستور الإيراني .

(٢) الجوجو ، الأنظمة السياسية المعاصرة: دراسة مقارنة، مرجع سابق ، ص ٢٧٢ .

(٣) مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية، مرجع سابق، ص١١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واختصاصاته في السلطنة . أما المبحث الثاني فقد تناول نموذج الشورى في الدول العربية وهي (جمهورية مصر العربية) ، وقدم وصفاً لنشأة مجلس الشورى في مصر وكذلك تشكيل مجلس الشورى واختصاصاته. وتناول المبحث الثالث نموذج الشورى في الدول الإسلامية وهي (جمهورية إيران الإسلامية) وقدم كذلك وصفاً لنشأة مجلس الشورى الإيراني وتشكيله والاختصاصات التي يمارسها هذا المجلس.

وظهر من خلال هذه النماذج الثلاث بمستوياتها الخليجية و العربية و الإسلامية اختلاف أنظمة الحكم فيها من جمهورية إلى ملكية ، الاختلاف الكبير في تطبيق نموذج الشورى بمفهومه الإسلامي. ودور الخصوصية الثقافية والاجتماعية والسياسية لكل دولة من هذه الدول في تطبيق منهج الشورى في نظامها السياسي ، رغم انتمائها الإسلامي ، فالخصوصية الخليجية تتمايز بالطبع عن خصوصية النظام السياسي المصري في تطبيق نظام الشورى ، وكذلك تتمايز أيضاً عن نظام الشورى الإيراني ، وبنفس الوقت تتباين التجربة المصرية عن التجربة الإيرانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
الشورى في المملكة العربية السعودية

مقدمة:

تتخذ المملكة العربية السعودية القران الكريم دستورها، وهو ما يحتم عليها اخذ النظام السياسي الإسلامي أسلوب الحكم لها، ومن أهم ركائز هذا النظام هو وجود مجلس الشورى، وقد حرصت القيادة السياسية باختلاف ملوكها ومراحل تطورها تطبيق هذا المنهج، حتى صدر نظام مجلس الشورى عام ١٩٩٢م والذي لا يزال محل المراجعة والتحديث والتطوير.

وفي هذا الفصل يلقي الباحث الضوء على مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الشورى من عهد الملك عبد العزيز

المبحث الثاني: مراحل نشأة مجلس الشورى

المبحث الثالث: مجلس الشورى السعودي

المبحث الأول
الشورى من عهد الملك عبد العزيز

المطلب الأول: الشورى في عهد الملك عبد العزيز

يعود تأسيس مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية إلى الملك عبد العزيز، وذلك عند لقائه مع علماء المسجد الحرام بمكة المكرمة، حيث قال: " لا أريد أن استأثر بالأمر في بلادكم دونكم وإنما أريد مشورتكم في جميع الأمور ". وفي عام ١٣٤٤ الموافق ١٩٢٥م أمر الملك عبد العزيز بتأليف هيئة تأسيسية لوضع التعليمات الأساسية لتشكيل الحكومة. [١]

ولقد بدأت المراحل الأولى لتنفيذ مشروع مجلس الشورى باجتماع (٥٦) شخصا من المجلس الأهلي والمجالس الاستشارية، واختاروا من بينهم لجنة مكونة من (١٣) شخصا تمثل الهيئة التأسيسية التي ستقوم بوضع نظام الحكم وتعيين شكل العلم والنقود. [٢]

---

(1) الادارة العامة للعلاقات العامة والاعلام، (١٤٢٣)، **مجلة الشورى**، السنه(٤)، العدد(٣٧)، ص٢٥.

(2) ساعاتي، امين،(١٩٩٧)، **الشورى في المملكة العربية السعودية**، القاهره: دار الفكر العربي، ص٧٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ١٣٤٦/١/٩ الموافق ١٩٢٧/٧/٩م صدر نظام مجلس الشورى في (١٥) مادة وبأعضاء متفرغين عددهم (٨) وكان تشكيل المجلس على النحو التالي:

"رئيس المجلس هو النائب العام الذي له أن يحضر معه أحد مستشاريه للجلسات بدون أن يكون للمستشار رأي في المناقشات، وفي حالة غياب الرئيس يترأس المجلس إما معاونه أو أحد مستشاريه".

يكون انتخاب أعضاء المجلس على الصور الآتية:

تنتخب الحكومة أربعة أعضاء بعد استشارة أهل الفضل والخبرة، وتختار أربعة أعضاء بمعرفتها، ويكون اثنان من هؤلاء من أهل نجد. (1)

ومجلس الشورى الذي أنشئ يعد تطويرا لمجلسين هما المجلس الأهلي الذي شكل في مكة المكرمة عام ١٣٤٣ الموافق ١٩٢٤ للإشراف على الإدارة المحلية والمجلس الاستشاري الذي شكل عام ١٣٤٤ الموافق ١٩٢٥ ليساعد النائب العام. (٢)

وكان للمجلس سلطات وصلاحيات تشريعية وتنظيمية وكذلك التعقيب على قرارات الدولة وإبداء الملاحظات. وفي خطاب الملك السنوي أمام مجلس الشورى يقول الملك عبد العزيز عام ١٣٤٩ الموافق ١٩٣٠م: " لقد أمرت ألا يسن نظام في البلاد ويجري العمل به قبل أن يعرض على مجلسكم، وتنقحوه بمنتهى الحرية على الشكل الذي يكون من الفائدة للبلاد". وكان في المجلس ثلاث لجان فرعية : لجنة الأنظمة ، واللجنة المالية ، واللجنة الإدارية. ولكل لجنة اختصاص بالنظر فيما يتصل بها، وتدرس مع ممثلين للإدارات الصادرة منها، ثم يضع قرار اللجنة أمام المجلس في جلسة عامه من جميع الأعضاء وتجري حوله المناقشة. (٣)

وفي عام ١٣٥١ الموافق ١٩٣٢م اصدر الملك عبد العزيز قراره بتغيير اسم الدولة من المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها إلى المملكة العربية السعودية وتضمن المرسوم الملكي في المادة (٦) الشروع في وضع نظام أساسي للمملكة يتضمن تطويرا لمجلس

---

(1) بن باز، احمدعبدالله، النظام السياسي والدستوري للمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص٢١٤

(2) بن عبدالعزيز، فيصل بن مشعل، (٢٠٠٢)، **التطور السياسي في المملكة العربية السعودية وتقييم لمجلس الشورى**، ط١، الرياض: مكتبة العبيكان، ص١٨٧

(3) جمال، احمد محمد، اكتوبر ١٩٨٤، الملك عبدالعزيز مؤسس مجلس الشورى، **مجلة الحرس الوطني**، العدد (٢٣)، السنه (٥)، ص٤٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشورى، وفي عام ١٣٦٩ الموافق ١٩٥٠م قال رئيس المجلس الأمير فيصل بن عبد العزيز: " إن مسئولية المجلس هي القيام بما عليه من توجيهات، وإقرار ما يلزم لتقدم البلاد والأمة، ومراقبة ما ينفذ ومالا ينفذ، وملاحظة ما تقصر عنه القوانين أو الأوامر والقرارات"[١]

وصل عدد أعضاء المجلس (٢٠) عضوا في عام ١٣٧١ الموافق ١٩٥٢م ، وفي عام ١٣٧٢ الموافق ١٩٥٣م أصاب مجلس الشورى نوع من الجمود وذلك بسبب إنشاء مجلس الوزراء، حيث شملت صلاحياته واختصاصاته عمل مجلس الشورى، وأصبحت القوانين والتشريعات التي تتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية من الصلاحيات الأساسية لمجلس الوزراء. [٢]

المطلب الثاني: الشورى في عهد الملك سعود:

تم في عهد الملك سعود والذي كان متابعا لأعمال المجلس، إعادة تكوين أعضاء المجلس وزيادة عددهم إلى (٢٥) عضوا في عام ١٣٧٥ الموافق ١٩٥٥م. [٣]

كما اصدر ولي عهده الملك فيصل بيانه الوزاري عام ١٣٨٢ الموافق ١٩٦٢م، الذي تضمن شرحا مستفيضا عن النظام الجديد لمجلس الشورى ومجلس القضاء الأعلى ومجلس الوزراء، وقد اصدر العديد من الأنظمة المتعلقة بالنظام الأساسي للحكم. [٤]

كما جاء في بيان الملك سعود السياسي قوله: " إن تأليف هذه الوزارة ما هو إلا خطوة أولى ستتبعها بإذن الله خطوات تحقق ما نصبو إليه من رفاهية شعبنا والأخذ بيده والتعاون معه في إدارة الشؤون العامة للبلاد طبقا لتعاليم ديننا وعملا بتقاليدنا و سنعني بوضع نظام أساسي للحكم يحدد اختصاصات الجماعات والأفراد مبيننا حقوقهم ووجباتهم ، وذلك طبقا لما نص عليه ديننا الحنيف وسنه نبينا الكريم"[٥]

المطلب الثالث: الشورى في عهد الملك فيصل:

كان دور الملك فيصل بارزا قبل استلامه مقاليد الحكم وذلك لتوليه رئاسة مجلس الوزراء عام ١٣٨٢ الموافق ١٩٦٢م، حيث أعلن بان الحكومة قد وضعت برنامجا إصلاحيا من بين عناصره عزم الحكومة على إصدار نظام أساسي للحكم مستمد من كتاب الله وسنة

---

(1) الجهني، عيد مسعود، **الشورى وفن الحكم في المملكة العربية السعودية**، ص ٢٣٦

(2) الرشيدي، احمد، مايو (١٩٩٦)، المؤسسة التشريعية في العالم العربي، **اعمال المؤتمر الرابع للباحثين الشباب**، القاهره، مركز البحوث والدراسات السياسية، ص٥١١

(3) الادارة العامة للعلاقات العامة والاعلام،(١٤٢٥)،(٢٠٠٥)م،**مجلة الشورى**، العدد(٥٩)، السنه(٦)،ص٦

(4) الجهني، عيد مسعود، الشورى وفن الحكم في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص٢٣٦

(5) ساعاتي، امين، الشورى في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص١١٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رسوله صلى الله عليه وسلم وسيرة الخلفاء الراشدين، حيث يضع في وضوح كامل المبادئ الأساسية للحكم وعلاقة الحاكم بالمحكوم، وينظم سلطات الدولة المختلفة وعلاقة كل جهة بالأخرى، كما ينص على الحقوق الأساسية للمواطنين. (١)

كما جاء في بيانه الوزاري عام ١٣٨٢ الموافق ١٩٦٢م قوله: " إن حكومة جلالة الملك سوف تعكف على دراسة إصدار نظام أساسي للحكم ونظام جديد لمجلس الشورى ونظام المقاطعات".(٢)

المطلب الرابع: الشورى في عهد الملك خالد:

تقدم الملك خالد خطوات واسعة نحو إصدار نظام أساسي للحكم يتضمن نظاما لمجلس الشورى ونظاما للمقاطعات، انتقلت رئاسة الدولة إلى الملك خالد عام ١٣٩٤ الموافق ١٩٧٢م، وعندها أعلن في بيانه السياسي انه يسير على خطى الملك فيصل.

وقال في بيانه السياسي: " لما كان من الواجب أن يكون نظام الحكم في أي دولة صورة صادقة لحقيقة التطور الذي وصل إليه المجتمع ، فقد حرصت حكومة جلالة الملك على تطوير المجتمع السعودي علميا وثقافيا واجتماعيا حتى وصل إلي المستوي الذي تنعكس معه صورته في شكل نظام راق للحكم يمثل الأهداف العظيمة الخالدة التي جاءت بها شريعتنا الغراء" ولقد حدثت من آن لآخر عدة تطورات فعلية في شكل الحكم السعودي كانت تمثل تطور المجتمع في المملكة وتحاول في الوقت نفسه أن تأخذ بيده لمستوى أرقي مما هو عليه. (٣)

وفي عام ١٣٩٥ الموافق ١٩٧٥م أعلن ولي العهد الملك فهد التزام المملكة بتشكيل مجلس استشاري يضم مابين (٣٠) إلى (٤٠) عضوا معينا، كما أعلن في عام ١٣٩٧ الموافق ١٩٧٩م أن مجلس الشورى سيكون قريبا. وقد أعلن الملك خالد عزم الحكومة السعودية على إعادة النظر في نظام مجلس الشورى وإحياء مهمته. (٤)

---

(1) بن باز، احمد عبدالله، النظام السياسي والدستوري للمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص٩٧

(2) ساعاتي، امين، الشورى في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص١١٥

(3) المرجع السابق، ص ١١٦

(4) الرشيدي، احمد، الموسسة التشريعية في العالم العربي، مرجع سابق، ٥١٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي عام ١٤٠٠ الموافق ١٩٨٠م اصدر الملك خالد أمرا ملكيا بتشكيل لجنة مكونة من مختصين ومسئولين سعوديين لوضع الصيغة النهائية للنظام الأساسي للحكم، ونظام مجلس الشورى، ونظام المقاطعات تمهيدا لإقراره. [١]

المطلب الخامس: الشورى في عهد الملك فهد:

بدأت جهود التحضير لمجلس الشورى الجديد مع بداية الثمانينات الميلادية من القرن العشرين، وذلك استجابة من الحكومة للمستجدات التي طرأت على الساحة الداخلية والخارجية، ومن ذلك حادث الحرم المكي، ظهرت الحاجة إلى إنشاء لجنة عليا عهد إليها بمهمة وضع الأطر والمعايير التي سيرتكز عليها تشكيل المجلس الجديد، وقد كلف الملك فهد برئاسة اللجنة عام ١٤٠٢ الموافق ١٩٨٢م وذلك قبل وفاة الملك خالد. واستمرت اللجنة في عملها حتى اصدر الملك فهد ثلاثة مراسيم ملكية في ١ مارس ١٩٩٢م أحدثت تغييرات في البنية السياسية تمثلت في إصدار النظام الأساسي للحكم، ونظام جديد لمجلس الشورى، ونظام المناطق. [٢]

يقول الملك فهد عن مجلس الشورى بأنه: " نوع من المشاركة بين القاعدة والقمة ويضم عددا كبيرا من المواطنين نستأنس بآرائهم، كما سيكون مساندا لمجلس الوزراء، تحال إليه جميع القضايا والأمور العائدة لمصلحة المواطنين والدولة، ويشكل قوة رافده له. وسيكون أعضاؤه، بإذن الله، من خيرة المواطنين وعلى مستوى راق من التفكير، فينظرون في المعاملات التي تحتاج إلى رأي وبصيرة ليساعدونا "[٣]

وقد كان إعلان الأنظمة الثلاثة نقلة نوعية في تاريخ المملكة، ودخولها طورا جديدا من التفاعل والتكامل بين القيادة والمواطنين، من خلال مشاركة أصحاب الرأي والمشورة والاختصاص في تسيير أمور وحياة المواطنين، يقول الملك فهد: " إن المملكة طول مسيرتها كانت تحكم بموجب قواعد ملزمة وأصول واضحة، وقد دأب حكام المملكة على استشارة العلماء وأهل الرأي كلما دعت الحاجة إلى ذلك "[٤]

---

(1) بن باز، احمد عبدالله،النظام السياسي والدستوري للمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص٩٧

(2) بن عبدالعزيز، فيصل بن مشعل، التطور السياسي ، مرجع سابق، ص ١٩٧

(3) رسالة الرياض، **مجلة الموقف**، العدد (٨٦)، مايو ١٩٩٢م، ص٢٧

(4) الجهني، عيد مسعود، الشورى وفن الحكم في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٢٣٧ – ٢٣٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أكد الملك فهد على أن النظام الجديد هو إصلاح لنظام مجلس الشورى في قوله: "... والنظام الجديد لمجلس الشورى إنما هو تحديث وتطوير لما هو قائم عن طريق تعزيز أطر المجلس ووسائله وأساليبه بمزيد من الكتابة والتنظيم والحيوية من اجل تحقيق الأهداف المرجوة منه ". إن هذا المجلس ومنذ قيامه أتاح للمواطن السعودي قدرا اكبر من المشاركة في صنع القرار، كما لعب دورا إيجابيا في العديد من القرارات التي تبنتها الدولة في الكثير من المجالات، إذ سعى الملك فهد من خلال المجلس إلى الاستفادة من خبرة رجالات الدولة، الذين لهم خبرتهم في مؤسسات الدولة، وجامعاتها ومعاهدها العلمية والدينية، والمؤسسات الخاصة وحقول الثقافة والإعلام، والاستفادة من كل الكفاءات من جميع أنحاء البلاد. (١)

المبحث الثاني

مراحل نشأة مجلس الشورى

المرحلة الأولى:

المجلس الأهلي لعام ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م :

جاء تأسيس أول مجلس منتخب في١٣٤٣/٥/٢٤ الموافق١٩٢٤/١٢/٢٠م، أطلق عليه المجلس الأهلي الشوري برئاسة الشيخ عبد القادر الشيبي ، ويضم في عضويته (١٢) عضواً، ولما كان بناء الدولة لم يكتمل ؛ فقد أوكل لهذا المجلس تنظيم مواد أساسية لإدارة البلاد، ولم يكن هناك نظام يحدد عمل المجلس، واستمر هذا المجلس حوالي ستة أشهر. (٢)

المرحلة الثانية :

المجلس الأهلي الشوري لعام ١٣٤٤هـ/١٩٢٥م :

رغبة في توسيع دائرة المشاركة، فقد تم حل المجلس السابق، وصدرت الإرادة السلطانية في ١٣٤٤/١/٨ الموافق ١٩٢٥/٧/٢٨م، بتشكيل مجلس منتخب يمثل جميع حارات مكة المكرمة، وعددها (١٢) حارة، على أن يكون اثنان من العلماء، وواحد عن التجارة، إضافة إلى ثلاثة أعضاء يعينهم السلطان عبد العزيز من أعيان البلد. وهنا كان الجمع بين الانتخاب والتعيين، حيث جاء المجلس برئاسة الشيخ محمد المرزوقي، والشيخ عبد القادر الشيبي، نائباً للرئيس، و (١٥) عضواً، والشيخ محمد سرور الصبان، أميناً للسر.

---

(1) الشمري، غسان ابراهيم،(٢٠٠٠)، **انبعاث امة استقرار السعودية وتطورها**، ط١ اربد، الاردن، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، ص ٣٤٥

(2) الادارة العامه للعلاقات العامة والاعلام، مجلس الشورى لمحة تاريخية، مجلس الشورى، ص٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاء هذا المجلس أكثر تنظيماً عن سابقه، وذلك بوجود نائبٍ للرئيس، وأمينٍ للسر، وافتتح المجلس في يوم الثلاثاء ١٣٤٤/١/١٣ الموافق ١٩٢٥/٨/٢م. ثم جاءت تعليمات تشكيل هذا المجلس في ست مواد، حددت شروط العضوية، وآخر موعد للاقتراع، ومن لهم حق الاقتراع، وهي تعد النواة لنظام مجلس الشورى الذي تأسس فيما بعد. (١)

أما ما يتعلق باختصاصاته ؛ فقد تمت صياغتها في (٧) مواد، تشمل : تنظيم جميع الأمور وترتيبها في المحاكم، والأمور البلدية، والأوقاف، والتعليم، والأمن، والتجارة، إضافة إلى تشكيل لجان دائمة لحل المشكلات التي يُرجع فيها إلى العرف بما لا يخالف أصلاً من أصول الشريعة الإسلامية. (٢)

المرحلة الثالثة :

مجلس الشورى لعام ١٣٤٥هـ/١٩٢٦م :

صدرت موافقة الملك عبد العزيز في١٣٤٥/٢/٢١ الموافق ١٩٢٦/٨/٢٩م على التعليمات الأساسية لنظام الحكم، وذلك ضمن المراحل التي مرت بها البلاد نحو توحيدها، وبناء مؤسسات قادرة على النهوض بالدولة والمجتمع نحو التقدم. (٣)

ومن ضمن تلك التعليمات القسم الرابع الخاص بالمجالس، ومنها ما يتعلق بمجلس الشورى وهي المواد:(٢٨)، و(٢٩)، و(٣٠)، و(٣١)، و (٣٦)، و (٣٧). أشارت هذه المواد إلى مقر المجلس، وتسميته بمجلس الشورى بدلاً من الاسم السابق المجلس الأهلي، وتشكيلة أعضائه الذين بلغ عددهم (١٢) عضواً، وتحديد انعقاد جلساته، ومن لهم حق حضور الجلسات، ومدة العضوية بسنة واحدة. لم ترد هذه المواد في مجملها في تعليمات تشكيل المجلس السابق، وتم حل هذا المجلس في ١٣٤٦/١/٧ الموافق ١٩٢٧/٧/٦م. (٤)

المرحلة الرابعة :

مجلس الشورى لعام ١٣٤٦هـ/١٩٢٧م :

بعد يومين من حل المجلس السابق أي في ١٣٤٦/١/٩ الموافق ١٩٢٧/٧/٨م صدر أمر ملكي بتعديل القسم الرابع من التعليمات الأساسية، وهي الخاصة بمجلس الشورى، بحيث يعمل المجلس وفقاً للنظام الجديد المعدل، وقد تكون المجلس لهذا العام من ثمانية أعضاء لمدة

---

(1) المرجع السابق، ص٥

(2) مجلس الشورى السعودي، **http://www.shura.gov.sa/ArabicSite/shurainksa/index.ht**

(3) مجلس الشورى لمحة تاريخية، مرجع سابق، ص٦

(4) موقع مجلس الشورى الالكتروني، مرجع سابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سنتين، ووفقاً للنظام فإن تشكيل الأعضاء يتم بانتخاب الحكومة أربعة بعد استشارة أهل الفضل والخبرة، وأربعة تختارهم الحكومة بمعرفتها يكون اثنان منهم من أهل نجد. [١]

أما نظام المجلس، فقد صدر في (١٥) مادة، أظهرت في تنظيمها تجارب المجلس السابقة. وهو بذلك يعتبر أول نظام للمجلس، ويلزم بأعضاء مفرغين عددهم (٨) أعضاء، برئاسة النائب العام للملك سمو الأمير فيصل بن عبد العزيز، على أن ينعقد المجلس مرتين في الأسبوع، ويمكن أن يجتمع أكثر من ذلك بناء على دعوة من رئيسه كلما دعت الحاجة.

وبهذا يعد هذا العام تاريخ التأسيس الفعلي لمجلس الشورى في عهد الملك عبد العزيز، وقد افتتح الملك عبد العزيز دورته الأولى في ١٣٤٦/١/١٤هـ، الموافق ١٩٢٧/٧/١٣م، وعقدت أولى جلساته في يوم الأحد ١٣٤٦/١/١٨ الموافق ١٩٢٧/٧/١٧م. [٢]

المرحلة الخامسة :

مجلس الشورى لعام ١٣٤٧هـ/١٩٢٨م :

نظراً لكثرة الأعمال الموكلة إلى المجلس ؛ فقد اقتضت المصلحة إجراء بعض التعديلات في نظامه، حيث صدر في هذا العام نظام آخر معدل في (١٤) مادة، وكانت التعديلات التي تم إدخالها في هذا النظام، هي :

أطلق العدد الذي يؤلف منه أعضاء المجلس، وبلغ العدد ذلك العام (١٢) عضواً، بعد أن كان محدداً بثمانية أعضاء. كما أشارت المادة الثانية إلى تعيين نائب دائم للمجلس من قبل الملك، وأن ينتخب نائب ثان من قبل المجلس، وحددت المادة الثامنة انعقاد جلسات المجلس يومياً بعد أن كانت مرات انعقاده جلستين في الأسبوع.

كما صدر عن المجلس في العام نفسه ملحق للنظام في (٧) مواد، تمت صياغته ليكون أكثر ملائمة وتنظيماً لسير أعمال المجلس، وقد صدر لاحقاً بعد إدخال بعض التعديلات، تحت اسم: (النظام الداخلي لمجلس الشورى)، في (٢٤) مادة. [٣]

استمر مجلس الشورى بنظامه المذكور دون تعديل، وكان يمارس قدراً واسعاً من الصلاحيات إلى أن تأسس مجلس الوزراء عام ١٣٧٣ الموافق ١٩٥٣م، حيث جرى توزيع الكثير من صلاحيات مجلس الشورى بين مجلس الوزراء، والأجهزة الحكومية الجديدة،

(1) مجلس الشورى لمحة تاريخية، مرجع سابق، ص٦
(2) موقع مجلس الشورى الالكتروني، مرجع سابق
(3) مجلس الشورى لمحة تاريخية، مرجع سابق، ص٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمطورة وفق أنظمتها، لكن مجلس الشورى ظل يواصل جلساته ويستعرض ما يحال إليه وفق نظامه، وإن لم يكن بالمستوى الذي كان عليه من قبل. (١)

المرحلة السادسة :

استمر مجلس الشورى يعقد جلساته وفق نظامه الصادر عام ١٣٤٧ الموافق ١٩٢٨م حتى عام ١٤٠٠ الموافق ١٩٨٠م. وفي عام ١٤١٢ الموافق ١٩٩٢م، صدر النظام الجديد لمجلس الشورى، الذي يمثل نقلة تطويرية للمجلس تتواكب مع المستجدات، وتطلعات القيادة والمواطنين في هذه المرحلة. (٢)

ومن خلال مقارنة بعض مواد النظام القديم، بمواد النظام الحديث، تبرز لنا بعض التغيرات النوعية المهمة، وهي:

- زيادة مواد النظام: حيث زادت عدد مواد النظام الحديث إلى (٣٠) مادة، بينما كان عددها في القديم (١٤) مادة.
- تغير مدة المجلس: حيث كان في القديم سنتان، واصبح في الجديد (٤) سنوات.
- نقل مقر المجلس: انتقال مقر المجلس من مكة المكرمة إلى الرياض.
- تحديد نواب الرئيس: بينما كان لرئيس المجلس نائبين، حدد النظام الجديد نائباً واحداً له فقط.
- تحديد عمر العضو: حدد النظام القديم عمر عضو المجلس بما لا يقل عن (٢٥) سنة، بينما حدد النظام الجديد عمره بما لا يقل عن (٣٠) عاماً.
- زيادة مواد اللائحة الداخلية: للمجلس القديم (٢٤) مادة في لائحته الداخلية، بينما جاءت لائحة النظام الجديد في (٣٤) مادة تشمل اختصاصات الهيئة العامة، ورئيس المجلس، ونائبه، والأمين العام، والجلسات، واللجان، والتصويت، وإصدار القرارات، كما صدرت لائحة أخرى توضح حقوق أعضاء المجلس وواجباتهم، وقواعد تنظيم الشؤون المالية والوظيفية للمجلس، وقواعد التحقيق والمحاكمة لعضو المجلس وإجراءاتها ؛ وهي أمور لم ترد في النظام القديم. (٣)

(1) موقع مجلس الشورى الالكتروني، مرجع سابق
(2) مجلس الشورى لمحة تاريخية، مرجع سابق، ص٧
(3) موقع مجلس الشورى الالكتروني، مرجع سابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

مجلس الشورى السعودي

المطلب الأول: نشأة مجلس الشورى السعودي:

صدر الأمر الملكي رقم أ/٩١ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ الموافق ١٩٩٢/٣/٢م بإنشاء مجلس الشورى السعودي، وذلك بعد أن أكملت اللجنة العليا وضع الصيغة النهائية للنظام.[١] وذلك بعد (٦٦) عاما من إنشاء المجلس الأول عام ١٣٤٦ الموافق ١٩٢٧م.

وقد نصت المادة الأولى من نظام مجلس الشورى على ما يلي: "عملا بقول الله تعالى:{فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين} (آل عمران/١٥٩). وقوله سبحانه :{ والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون} (الشورى/٣٨). واقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم في مشاورة أصحابه وحث الأمة على التشاور، ينشأ مجلس الشورى ويمارس المهام المنوطة به وفقا لهذا النظام والنظام الأساسي للحكم ملتزما بكتاب الله وسنة رسوله، محافظا على روابط الأخوة والتعاون والبر والتقوى".

المطلب الثاني: تشكيل مجلس الشورى:

صدر الأمر الملكي رقم أ/١٦ وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ الموافق ١٩٩٣/٨/٢١م بتكوين مجلس الشورى من (٦٠) عضوا معينين من الملك وذلك بموجب المادة (٣) من نظام مجلس الشورى، والتي نصت على ما يلي: " يتكون مجلس الشورى من رئيس وستين عضوا يختارهم الملك من أهل العلم والخبرة والاختصاص وتحدد حقوق الأعضاء وواجباتهم وكافة شئونهم بأمر ملكي"

ومع بداية الدورة الثانية لمجلس الشورى صدر الأمر الملكي رقم أ/٧٢ وتاريخ ١٤١٨/٣/٢ الموافق ١٩٩٧/٧/٨م بزيادة الأعضاء في مجلس الشورى إلى (٩٠) عضوا، في الدورة الثالثة ١٤٢٢/٣/٣ الموافق ٢٠٠١/٥/٢٦م وصل عدد أعضاء المجلس إلى (١٢٠)

---

(1) الزهراني، عبدالرحمن بن علي، (٢٠٠٢)، **مسيرة الشورى في المملكة العربية السعودية**، ط٣، الرياض، مجلس الشورى، ادارة العلاقات العامه والاعلام، ص٣٧٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عضوا وإلى (١٥٠) عضوا وذلك بموجب الأمر الملكي رقم أ/٢٦ وتاريخ ١٤٢٦/٣/٢ الموافق ٢٠٠٥/٤/١١م. [١]

وفي عام ١٤٢٦ الموافق ٢٠٠٥م، ومع بداية السنة الأولى من دورة المجلس الرابعة شهد المجلس زيادة في عدد الأعضاء حيث وصل إلى (١٥٠) عضوا والتي ساهمت في توسيع المشاركة وكذلك أداء المجلس وإنجازه للموضوعات المطروحة. [٢]

ومع نمو عدد أعضاء المجلس إلا انه يعتبر أكثر من عدد أعضاء مجالس الشورى في مصر (٢٦٤) عضوا وإيران (٢٩٠) عضوا وذلك نسبة إلى عدد السكان.

واستنادا للمادة (١٣) من نظام مجلس الشورى فان مدة المجلس أربع سنوات هجرية (دورة) تبدأ من التاريخ المحدد في الأمر الملكي الصادر بتكوينه ويتم تشكيل مجلس الشورى الجديد قبل انتهاء مدة سلفه بشهرين على الأقل، وفي حالة انتهاء المدة قبل تشكيل المجلس الجديد يستمر المجلس السابق في عمله حتى يتم تشكيل المجلس الجديد، ويراعى عند تشكيل المجلس الجديد اختيار أعضاء جدد لا يقل عددهم عن نصف عدد أعضاء المجلس.

ويتشابه مجلس الشورى في السعودية وإيران في مدة المجلس (٤) سنوات بينما تختلف عنه في مصر (٦) سنوات وعمان (٣) سنوات. ووفقا للمادة (١٦) فان جلسات المجلس واجتماعاته لا تكون نظامية إلا إذا حضر ثلثا أعضائه على الأقل بمن فيهم الرئيس أو من ينوب عنه، ولا تكون قراراته نظامية إلا إذا وافق عليها أغلبية المجلس. ويعقد المجلس جلسه عادية كل أسبوعين على الأقل طبقا لما نصت عليه المادة (١٢) من اللائحة الداخلية لنظام مجلس الشورى.

ويشترط لعضوية المجلس الشروط التالية:

- أن يكون سعودي الجنسية بالأصل والمنشأ.
- أن يكون من المشهود لهم بالصلاح والكفاية.
- أن لا يقل عمره عن ثلاثين سنه هجرية. [٣]

---

(1) الادارة العامة للعلاقات العامة والاعلام،(١٤٢٥)، الذكرى الرابعة والسبعين لليوم الوطني، **مجلة الشورى**، العدد (٥٩)، السنة (٦)، ص٧

(2) الادارة العامة للعلاقات العامة والاعلام،(١٤٢٦)، الذكرى الخامسة والسبعين لتوحيد المملكة، **مجلة الشورى**، العدد (٧١)، السنة (٧)، ص١٠

(3) المادة (٤) من نظام مجلس الشورى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولعضو المجلس أن يقدم طلب إعفائه من عضوية المجلس إلى رئيس المجلس وعلى الرئيس أن يعرض ذلك على الملك وذلك وفقا للمادة (٥). أما إذا اخل عضو المجلس بواجبات عمله فيتم التحقيق معه ومحاكمته وفقا لقواعد التحقيق والمحاكمة لعضو مجلس الشورى وإجراءاتها التي تنص في المادة (١) على ما يلي: " إذا اخل عضو مجلس الشورى بشيء من واجبات عمله يعاقب بأحد العقوبات التالية:

- توجيه اللوم كتابة.
- حسم مكافأة شهر.
- إسقاط العضوية.

وفي حالة ما إذا خلا محل احد أعضاء المجلس لأي سبب فيختار الملك من يحل محله ويصدر بذلك أمر ملكي وفقا للمادة (٧). ولا يجوز الجمع بين عضوية المجلس وأي وظيفة حكومية أو إدارة أو شركة إلا إذا رأى الملك أن هناك حاجة، كما لا يجوز لعضو المجلس أن يستغل هذه العضوية لمصلحته. [١]

أجهزة مجلس الشورى:

حدد نظام مجلس الشورى واللائحة الداخلية أجهزة المجلس، كما جاء في المادة (١٠) ونصت على ما يلي: "يعين رئيس المجلس ونائبه والأمين العام للمجلس ويعفون بأمر ملكي وتحدد مراتبهم وحقوقهم وواجباتهم وكافة شئونهم بأمر ملكي".

رئاسة المجلس:

تحدد اللائحة الداخلية لمجلس الشورى اختصاصات رئيس المجلس ونائبه والأمين العام، حيث نصت المادة (١) على ما يلي: " يشرف رئيس المجلس على جميع أعمال المجلس، ويمثله في علاقاته بالجهات والهيئات الأخرى ويتكلم باسمه".

كما يرأس رئيس المجلس جلسات المجلس، واجتماعات الهيئة العامة، ويرأس اجتماعات اللجان التي يحضرها".[٢]

و يفتتح رئيس المجلس الجلسات، ويعلن انتهاءها، ويدير المناقشات خلالها، ويشترك في هذه المناقشات، ويأذن بالكلام ويحدد موضوع البحث، ويوجه نظر المتكلم إلى التزام حدود الموضوع، والوقت، وينهي المناقشة، ويطرح الموضوع للتصويت. وله أن يتخذ ما يراه ملائما وكافيا لحفظ النظام في أثناء الجلسات، وذلك طبقا للمادة (٣) من اللائحة الداخلية

(1) المادة (٩) و (٨) من نظام مجلس الشورى

(2) المادة (٢) من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للمجلس. ولرئيس المجلس دعوة المجلس أو الهيئة العامة، أو أي لجنة من اللجان إلى عقد جلسة طارئة لبحث موضوع معين. (١)

ويقوم نائب رئيس مجلس الشورى بمساعدة رئيس المجلس في حالة حضوره ويتولى صلاحياته في حالة غيابه، بموجب المادة رقم (٥)، ونصت المادة (٦) على ما يلي: "يتولى نائب الرئيس رئاسة جلسات المجلس واجتماعات الهيئة العامة عند غياب الرئيس. وفي حالة غيابهما يتولى رئاسة المجلس من يختاره الملك. ويكون لهما في إدارة هذه الجلسات الاختصاصات المقررة لرئيس المجلس. (٢)

أما في ما يخص الأمين العام فقد جاءت المادة (٧) من اللائحة الداخلية لتبين مهامه والتي تنص على ما يلي: "يحضر الأمين العام، أو من ينوب عنه جلسات المجلس، واجتماعات الهيئة العامة، ويشرف على تحرير المحضر، ويبلغ مواعيد الجلسات، وجدول الأعمال للأعضاء، بالإضافة إلى أي أعمال تحال إليه من المجلس، أو من الهيئة العامة، أو من رئيس المجلس. ويكون مسئولا أمام رئيس المجلس عن شئون المجلس المالية والإدارية".

الهيئة العامة:

تتكون الهيئة العامة للمجلس، من رئيس المجلس ونائبه ورؤساء لجان المجلس المتخصصة. (٣)

ولا تعتبر اجتماعات الهيئة نظامية إلا إذا حضرها ثلثا أعضائها على الأقل، وتصدر قراراتها بموافقة الأغلبية الحاضرة، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع وذلك استنادا للمادة (٩) من اللائحة الداخلية.

وتختص الهيئة العامة بما يلي:

- وضع الخطة العامة للمجلس، وتشكيل لجانه بما يمكنه من انجاز أعماله وتحقيق أهدافه.
- وضع جدول أعمال جلسات المجلس.
- الفصل فيما يحيله إليها رئيس المجلس، أو المجلس من اعتراضات على مضمون محاضر الجلسات، أو على نتائج الاقتراع وفرز الأصوات، أو غير ذلك من الاعتراضات التي قد تثار في أثناء جلسات المجلس. ويكون قرارها في ذلك نهائيا.

---

(1) المادة (٤) من اللائحة الداخلية

(2) اللائحة الداخلية لمجلس الشورى

(3) المادة (٨) من اللائحة الداخلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إصدار القواعد اللازمة لتنظيم أعمال المجلس، وأعمال لجانه، وذلك بما لا يتعارض مع نظام مجلس الشورى ولوائحه. [١]

اللجان المتخصصة:

نصت المادة (٢٢) من اللائحة الداخلية على ما يلي: "تتكون كل لجنة من اللجان المتخصصة من عدد من الأعضاء يحدده المجلس على أن لا يقل عن خمسة أعضاء، ويختار المجلس هؤلاء الأعضاء. ويسمي من بينهم رئيس اللجنة، ونائبة، ويراعى في ذلك اختصاص العضو، وحاجة اللجان.

وتعتبر اللجان من الأجهزة المهمة في المجلس، حيث تقوم بدراسة ما يحال إليها من المجلس أو من رئيس المجلس. وعندما يرتبط الموضوع المطروح في المجلس بأكثر من لجنة يحدد رئيس المجلس اللجنة التي يحال إليها، أو يحيله إلى لجنة يكون أعضاؤها من أعضاء اللجان ذات العلاقة. وتجتمع هذه اللجنة برئاسة رئيس المجلس أو نائبة. [٢] وفي السنة الثالثة من الدورة الثانية عام ١٤٢٠ الموافق ٢٠٠٠م قرر المجلس زيادة عدد اللجان من (٨) إلى (١١) لجنة.

أما فيما يخص اجتماعات اللجان واستنادا على المادة (٢٦) فإنها غير علنية ولا يكون الاجتماع نظاميا إلا بحضور ثلثي الأعضاء على الأقل، وتصدر التوصيات بأغلبية الحاضرين. وعند انتهاء اللجنة من دراسة موضوع معين تحرر بذلك تقريرا يتضمن أساس الموضوع المحال إليها، ورأيها فيه، ويتضمن أيضا توصياتها، والأسباب التي بنيت عليها التوصية، ورأي الأقلية إن وجد. [٣]

ويشتمل المجلس على لجان متخصصة تغطي كافة قضايا واحتياجات المجتمع وهي:

- لجنة الشؤون الإسلامية وحقوق الإنسان.
- لجنة الشؤون الاجتماعية والصحية والأسرة.
- لجنة الشؤون الاقتصادية.
- لجنة الشؤون الأمنية.

---

(1) المادة (١١) من اللائحة الداخلية

(2) المادة (٢٧) من اللائحة الداخلية

(3) المادة (٣٠) من اللائحة الداخلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- لجنة الأنظمة والإدارة.
- لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي.
- لجنة الشؤون الثقافية والإصلاحية.
- لجنة الشؤون الخارجية.
- لجنة الخدمات والمرافق العامة والبيئة.
- لجنة الشؤون المالية.
- لجنة الشؤون والاتصالات. [١]

المطلب الثالث: اختصاصات المجلس:

نصت المادة (١٥) من نظام مجلس الشورى على اختصاصات المجلس، حيث يبدي المجلس الرأي في السياسات العامة للدولة والتي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء، وله على وجه الخصوص ما يلي:

- مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإبداء الرأي نحوها.
- دراسة الأنظمة واللوائح، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية، والامتيازات، واقتراح ما يراه بشأنها.
- تفسير الأنظمة.
- مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات، والأجهزة الحكومية الأخرى، واقتراح ما يراه حيالها.

وبموجب المادة (١٨) من نظام مجلس الشورى، فان الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات وتعديلها، لا تصدر بمرسوم ملكي إلا بعد دراستها من مجلس الشورى. كما أن لكل عشرة من أعضاء المجلس، حق اقتراح مشروع نظام جديد، أو تعديل نظام نافذ، وعرضه على رئيس مجلس الشورى، وعلى رئيس المجلس رفع الاقتراح إلى الملك. [٢]

---

(1) مجلس الشورى، (٢٠٠٦)، مسيرة الشورى والاصلاح تاريخ ثري ومستقبل طموح، **مجلة الشورى**، العدد (٧٦)، السنة (٧)، ص٤٣

(2) المادة (٢٣) من نظام مجلس الشورى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويحق لرئيس مجلس الشورى رفع طلب لرئيس مجلس الوزراء بتزويد المجلس بما لدى الأجهزة الحكومية من وثائق وبيانات يرى المجلس أنها ضرورية لتسهيل سير أعماله. [١] وتنص المادة (٢٢) على ما يلي: " على رئيس مجلس الشورى أن يرفع طلبا لرئيس مجلس الوزراء بطلب حضور أي مسئول حكومي جلسات مجلس الشورى، إذا كان المجلس يناقش أمورا تتعلق باختصاصاته، وله الحق في النقاش دون أن يكون له حق التصويت".

وبمقارنة مجلس الشورى السعودي مع مجالس الشورى في النماذج السابقة (عمان، مصر، إيران) نجد أن مجلس الشورى السعودي والمصري محدودي الصلاحيات، بينما يأخذ مجلس الشورى الإيراني اختصاصات واسعة جعلته سلطه تشريعية مستقلة مثل منح أو سحب الثقة من الوزراء واستجوابهم. أما في سلطنة عمان فيختلف الحال حيث يقتصر الاستجواب لوزراء الخدمات فقط، ويعتمد في باقي اختصاصاته على إبداء الرأي فيما يحال عليه من رئيس الدولة، وإعداد الخطط العامة للتنمية، وهي في ذلك مقاربة لاختصاصات مجلس الشورى السعودي، وكذلك في مراجعة مشروعات القوانين والأنظمة قبل صدورها.

مشاركات المجلس الخارجية:

استطاع المجلس من خلال حضوره على الساحة الإقليمية والدولية، الانضمام والمشاركة في فعاليات اتحادات البرلمانات الإقليمية والدولية، وهي كالتالي:

١ – الاتحاد البرلماني الدولي.

٢ – الاتحاد البرلماني العربي.

٣ – اتحاد البرلمانات الآسيوية من أجل السلام.

٤ – اتحاد البرلمانيين الدولي لتقنية المعلومات.

٥ – عضو مؤسس في اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٦ – منتدى برلماني أفريقيا والدول العربية للسكان والتنمية.

٧ – جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية.

٨ – عضو مؤسس في جمعية الأمناء العامين لمجالس الشورى والأمة والوطني بدول مجلس التعاون العربية. [٢]

---

(1) المادة (٢٤) من نظام مجلس الشورى

(2) **http://www.shura.gov.sa/arabicsite/shabah/index.htm**

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

أدوات المجلس الإعلامية:

حقق المجلس خطوات ملموسة من خلال تعاونه مع وسائل الإعلام المختلفة، ومنها :

١ – الصحافة:

انتهج المجلس سياسة إعلامية هادئة تسعى إلى نقل الصورة الحقيقية للمجلس، وابراز أعماله وأنشطته في مسيرته بكل شفافية، حتى أصبح هناك حضور إعلامي واضح للمجلسً. وقد تم ترتيب أماكن مخصصة لمندوبي الصحافة المحلية لحضور جلسات المجلس، وإعداد تقاريرهم الصحفية عن الجلسات والاجتماعات ؛ أثمرت عن تخصيص بعض الصحف المحلية صفحات يومية، وأخرى أسبوعية ؛ للحديث عن أنشطة المجلس، تعرض فيها صورة كاملة لما يدور في أروقة المجلس.

٢ – النقل الإذاعي والتلفزيوني للجلسات:

إدراكاً من المجلس بمدى تأثير الإعلام المسموع، والمرئي وقدرة انتشارهما الواسعة؛ فقد تم إعداد برنامج إذاعي أسبوعي، يبث من خلال إذاعة البرنامج العام في الإذاعة السعودية، يهتم بالمجلس، وأحداثه، ونشاطاته. أما ما يتعلق بالبث التلفزيوني لجلسات المجلس؛ فهناك برنامج أسبوعي يعرض أبرز ما يتم تداوله وإقراره تحت قبة المجلس من خلال نقل جزئي للجلسات وفق خطة طموحة، وصولاً إلى النقل الكامل مستقبلاً.

٣ – المطبوعات:

يوفر المجلس مجموعة من المطبوعات، والكتيبات التي تعرض مسيرة المجلس، ومنجزاته، والسير الذاتية للأعضاء، وتجهيزاته المكتبية، والفنية. ونظراً لأهمية المطبوعة، وما توفره من معلومات وافية ؛ فقد قامت إدارة العلاقات العامة والإعلام ؛ بإصدار مجلة شهرية، بعنوان :(الشورى)، تحوي أخبار المجلس، وتحليلات لبعض أعماله، وكذا بعض الموضوعات المهمة، ويتم طباعة (٥٠٠٠) نسخة منها، توزع على مختلف قطاعات الدولة، والمجالس البرلمانية، وضيوف المجلس، ومن يرغب الحصول عليها.

٤ – الإنترنت:

قام المجلس بإنشاء موقع له على الشبكة الالكترونية (الإنترنت)، يحوي معلومات عن المجلس، وأعضائه، وأنشطته، وكذا تلقي المقترحات، والعرائض من خلاله، والتي يتم التعامل معها وفق نظام المجلس ولوائحه. [١]

---

(1) ادارة المعلومات،(٢٠٠٣)، **الشورى في الاسلام ممارسة نيابية تجربة المملكة العربية السعودية**، ط٣، الرياض، مجلس الشورى، ص٦٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلاصة:

يعتبر مجلس الشورى السعودي الأقدم على مستوى الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، حيث أنشئ في عهد الملك عبد العزيز، واستمر في عهد أبنائه الملوك، سعود وفيصل وخالد وفهد.

وقد شهد المجلس تغيرات كبيره في هيكله وصلاحياته، حيث كان يملك سلطات واسعة لكنها تقلصت بعد إنشاء مجلس الوزراء، ثم حاول الملوك بعد ذلك إحداث نوع من التوازن وذلك بتطوير المجلس وتفعيل دوره بعد فترة الجمود، والتي تم فيها نقل كثير من صلاحياته إلى مجلس الوزراء، وكان من نتائج هذه المحاولات زيادة عدد اللجان لتشمل جميع التخصصات وكذلك عدد الأعضاء. وفي عام ١٩٩٢م تمت النقلة الكبيرة والمهمة في تاريخ المملكة حيث صدر النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق.

ومنذ ذلك الوقت ومع بداية القرن الحادي والعشرين لا يزال المجلس يسير على طريق التحديث والتطوير والتي ينتظر منه ومن القيادة السعودية الكثير، وهو ما سيناقشه الباحث في الفصل الرابع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية

مقدمة:

يلقي الباحث الضوء في هذا الفصل على أهمية الإصلاح السياسي للعالم العربي والإسلامي، كونه يمر بمرحله حرجه تتطلب من دوله إعادة النظر في أساليب الحكم القائمة، وإعطاء المواطن العربي حرية في ممارسة حقوقه السياسية والإنسانية، مع التركيز على المملكة العربية السعودية – موضوع الدراسة– ومراحل الإصلاح السياسي، وابرز الإصلاحات التي تمت في الفترة قبل ٢٠٠٦ ، مع ذكر أهم العوامل الداخلية والخارجية التي لها أثرها على عملية الإصلاح. وقد قسم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: أهمية الإصلاح السياسي وأهم مراحله.

المبحث الثاني: ابرز الإصلاحات السياسية التي تمت بالمملكة.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على الإصلاح السياسي في المملكة وأهم مجالات الإصلاح.

المبحث الأول

أهمية الإصلاح السياسي وأهم مراحله

المطلب الأول: الإصلاح السياسي وأهميته للعالم العربي والإسلامي:

الإصلاح طبقا لما ورد في قاموس أكسفورد هو: "تعديل أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص ، وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية".

وهو بهذا المعنى مفهوم يوازي فكرة التقدم والتحديث، ويقودنا في التحليل النهائي إلى أن الإصلاح في جوهره: تغيير نحو الأفضل. ويسعى في مضمونه إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يضعها صناع القرار في حقل معين من حقول النشاط الإنساني. و من هنا يمكننا النظر للعملية الإصلاحية عموما باعتبارها عملية حركية لتطوير أداء المجتمع من خلال تحسين أداء الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية والسياسية بهدف زيادة كفاءتها وفعاليتها. و نخلص من هذا إلى أن عملية الإصلاح السياسي مطلب متجدد ليس على الصعيد الشعبي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقط، وإنما على مستوى صناع القرار السياسي تفرضه طبيعة المتغيرات والمستجدات التي تحدث على الصعيد المحلي وربما الإقليمي والعالمي. (١)

وترجع أهمية الإصلاح السياسي إلى أن طبيعة التطورات السياسية، تفرض منطقا جديدا مفاده: أن الانخراط في مشروع الإصلاح السياسي هو المسار الأسلم للحفاظ على الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي. فاستمرار الأوضاع السيئة على حالها أمر مكلف للوطن والمجتمع على أكثر من صعيد. ولا خيار أمام الدول إلا الاستجابة إلى مطالب الإصلاح التي يعبر عنها المجتمع وقوى الوطن المتعددة. إن البطء في تنفيذ خطوات عملية في مشروع الإصلاح السياسي قد يكلف الوطن الكثير. لذلك فلا حل أمام القيادات لمواجهة المخاطر والتحديات الكبرى التي تواجه المجتمعات إلا المسارعة في عملية الإصلاح السياسي بما تعنيه هذه العملية من احترام كامل لحقوق الإنسان والمساواة التامة بين المواطنين وإدارة المال العام وثروات الوطن على أسس جديدة من العدالة والمساواة. (٢)

وتتأكد مع بداية القرن الواحد والعشرين ضرورة مبادرة الأنظمة السياسية إلى القيام بإصلاحات شاملة، تستجيب فيها إلى تطلعات شعوبها وتحفظ وجودها وتحقق الاستقرار والأمن السياسي والاجتماعي، وتسد الطريق على مساعي الدول الكبرى، التي يبدو أنها مصممة على التدخل في شئون مختلف دول الشرق الأوسط لغرض تغيير سياسي فيها بحجة نشر الديمقراطية، وضمن مشروع مكافحة الإرهاب خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر. إن أخذ زمام المبادرة من قبل الحكومات للإصلاح السياسي هو الطريق لتفادي انفجار غضب الشعوب التي يصعب عليها الاستمرار في تحمل ضغوط الواقع والصبر عليه، ووضوح ضعف بنية الأنظمة. فالنظام إذا لم يكن محميا بإرادة شعبة ويستند في وجوده إلى دعم القوى الداخلية، فإنه يكون عرضة للانهيار إذا ما قررت القوى الخارجية ممارسة ضغطها ضد هذه الدولة لتحقيق أغراضها. لذا فإنه من الأفضل أن تستجيب الأنظمة لمطالب شعوبها المشروعة. (٣)

إن الإصلاح السياسي يبدأ بعزائم صادقة، وتوجهات مخلصة، ومقاصد خيرة من أولئك الذين وضع الله مقدرات الأمة في أيديهم وحملهم الأمانة في أعناقهم ليصدقوا مع الله، و يؤدوا

---

(1) ضاحي، طلال محمود، (٢٠٠٦)، إرادة الإصلاح السياسي بين الطموح والتحدي، **مجلة الشورى**، العدد (٧٦)، السنة (٧)، ص ٢١.

(2) محفوظ، محمد ، الحرية والإصلاح في العالم العربي، مرجع سابق، ص ١٠

(3) الصفار، حسن موسى، (٢٠٠٥)، **الاستقرار السياسي والاجتماعي**، ط١، بيروت لبنان: الدار العربية للعلوم، ص٢٥-٢٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أماناتهم بتطوير مؤسسات الحكم فيشركوا فيها الأكفاء والقادرين المؤهلين من أفراد الأمة على أوسع نطاق ممكن، وبصورة تحقق الأهداف السامية التي دعا إليها الإسلام ويجعل الشعوب الإسلامية والعربية تمارس حقها الطبيعي التي منحها أله إياها في الاختيار الراشد لطريقة حياتها وكيفيتها وفيمن يحكمها. إن تحقيق الإصلاح السياسي في المجتمع المسلم يعيد الكثير من الأمور إلى نصابها ويحفز الفرد على الأداء الفعال ويهيئ له حريته في التعبير والاختيار الذي يحفظ له كرامته ويضمن له حقوقه الإنسانية. (١)

إن الإصلاح ليس أماني براقة أو تطلعات مثالية بل هو جهد يتمثل في واقع الحياة بالمعطيات المتاحة والإمكانيات المتوفرة والإصلاح ليس انقطاعا عن ركب الجماعة أو انتهاجا لمبادئ تخالف دين الأمة وثقافتها بل هو التزام بثوابت الأمة واخذ بأسباب التطوير والتحديث. (٢)

وهناك من يرى دورا للإرادة الوطنية في الإصلاح، إذ كتب الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي: "إن ضغوط العصر لم تعد تسمح بالتعامل مع متطلبات الإصلاح بشكل هامشي وسطحي لأنه يتعلق بحاضر ومستقبل شعوب المنطقة، وان هناك ضرورة ملحة لإحداث توازن دقيق بين النزعة المحافظة وبين متطلبات القرن الحادي والعشرين، والمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية رئيسة في النظم السياسية بدول المنطقة والتي ينبغي أن تستفيد من الجوانب الإيجابية من التجارب الإنسانية الديمقراطية المتفقة مع ظروفنا. أن الاتجاه لمعاندة النفس والواقع بدعوى مقاومة الضغوط والتدخلات الأجنبية المطالبة بالإصلاح تفكير يفتقر إلى الأفق المستقبلي ومتطلباته. إن تعزيز مسار الإصلاح مع التأكيد على استقلالية الإرادة الوطنية في خيارات الإصلاح ومناهجه هو لب عملية الإصلاح السياسي والذي يرتكز على نقطة جوهرية وهي إطلاق الحريات الفكرية والسياسية وتوفير ضماناتها على مختلف المستويات للتغلب على معضلات الإصلاح في الحاضر والتهيؤ لمتطلبات المستقبل"(٣)

ولا شك إن تأجيل الإصلاح وتأخر القيام به، أدى لزيادة قضايانا العربية والإقليمية وزاد من الصورة السلبية عن دولنا العربية في الخارج، والحل يكمن في قيام الأنظمة العربية

---

(1) سفر، محمود محمد، الإصلاح رهان حضاري ، مرجع سابق، ص ٢٤

(2) الزهراني، سعيد عايض، الإصلاح من الداخل ، مرجع سابق، ص ٣٩

(3) **www.awfarab.org**.p1-2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإصلاحات السياسية مما يعطي النظم دعم شعوبها وبما يمكنها من التعامل مع الضغوط الخارجية. [١]

إن الإصلاح السياسي الذي يحقق المشاركة الشعبية وممارسة الحريات ويصون حقوق المواطن هو طريق الاستقرار الداخلي وصنع الأرضية المناسبة للعلاقة الإيجابية بين مختلف الفئات الاجتماعية دون أن تجور فئة على أخرى، وهذا ما يدفع إلى تكامل الدول الإسلامية والعربية وتعاونها على أساس إرادة شعوبها ورغبتهم الصادقة. [٢]

ولكي يتم التعامل مع مطلب الإصلاح السياسي بوصفه مسألة ضرورية فإنه ينبغي أخذ النقاط التالية في الاعتبار:

١) إن قوى المجتمع تتحمل مسئولية رئيسية في موضوع تأكيد وتثبيت مشروع الإصلاح ودفع مؤسسة الدولة للقيام بخطوات عملية في هذا الإطار، فحينما تتطور علاقة قوى المجتمع مع بعضها يتوفر المناخ السياسي والثقافي والاجتماعي المواتي إلى مشروع الإصلاح الوطني. وهذا ما يتطلب الاتجاه إلى الحوار الوطني الذي يساعد في توسيع الفهم والتفاهم بين مكونات المجتمع والاقتراب من قضايا الوطن الملحة والحساسة

٢) إن الإصلاح السياسي اليوم ليس مطلبا شعبيا بل ضرورة للدولة و الاستقرار السياسي والاجتماعي. فلا يمكن لدولة أن تواجه تحديات الداخل وضغوط الخارج بدون الانخراط في مشروع الإصلاح السياسي والتعامل مع قضاياه بعقلية تتجه نحو إزالة كل التوترات والاحتقانات التي تضر بأمن ووحدة الوطن .

٣) إن المطالبة بالإصلاح السياسي وتوسيع دائرة المشاركة السياسية والعمل على بناء مؤسسات المجتمع المدني هو من صميم أجندة المطالبين بالإصلاح منذ عقود فهي ليس تكيفا مع مشروعات الخارج، بل تعبير عن ضرورة اجتماعية وسياسية ووطنية لا تنسجم مع منطلقات مشروعات الخارج التي تطالب بإحداث تحولات سياسية وديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط. تخالف كثيرا من مبادئ وقيم شعوب المنطقة. [٣]

---

(1) المرجع السابق

(2) الصفار، حسن موسى، الاستقرار السياسي والاجتماعي، مرجع سابق، ص ٢٦

(3) محمود محفوظ، الحرية والإصلاح في العالم العربي، مرجع سابق، ص١٠-١٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلاصة القول إن الإصلاح يحتاج إلى وضوح واتفاق على الأهداف من قبل الأنظمة والشعوب. وهذا يتطلب نظاما يسمح بالمشاركة الفعلية في القرار الذي يحتاج إلى حرية التعبير، وهو من العناصر الأساسية في بنية النظام الإسلامي، والتي تعتبر جزءا من حقوق الإنسان. (١)

المطلب الثاني: الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية ومراحله:

اكتسب الإصلاح السياسي زخما إعلاميا في المنطقة العربية على أثر أحداث ١١ سبتمبر، وما تبعها من تداعيات في أفغانستان والعراق، وما تلا ذلك من مبادرات يأتي في مقدمتها المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط الكبير وأفكارها السياسية والاقتصادية والثقافية. ومع أن المبادرة الأمريكية أثارت ردود أفعال كثيرة عن دوافع التدخل الخارجي وعلاقته بالإصلاح فإن تبني الحكومة السعودية فكرة الإصلاح كانت سابقة للمبادرة الأمريكية. وقد شكل خيار القيادة السعودية لمنهج الإصلاح منعطفا حاسما في مسيرة التطور والتنمية السياسية في المملكة.

كان الإعلان الرسمي عن قيام المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢م بمثابة وثيقة ميلاد دولة حديثة لم تكن تملك من الحداثة إلا تحويل اسمها من سلطنة يحكمها إمام بالمعنى التقليدي إلى مملكة يقودها حاكم يتطلع لبناء دولة حديثة. و استمر تطوير و تحديث أجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية. و صولا إلى العقد الأخير من القرن العشرين الذي تم فيه إصدار النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى عام ١٩٩٢م والذي يمثل البداية الحديثة لعملية الإصلاح السياسي في المملكة. (٢)

إن مسيرة الإصلاح في التاريخ السعودي لم تتوقف في مراحلها المختلفة منذ عهد الملك عبد العزيز وحتى الملك فهد، بل كانت مستمرة آخذه بعين الاعتبار العادات والتقاليد الاجتماعية التي تحكمها منطلقات واضحة تستمد أسسها من الإسلام. (٣)

وهذا ما جعل التطور المؤسسي في المملكة العربية السعودية يتسم بالتأني والتدرج، بداية من تطوير المجالس الاستشارية التي بدأت من عام ١٩٢٤م عندما انشأ الملك عبد

---

(1) **www.raya.com**.p3

(2) الدخيل، عبد الكريم،(٢٠٠٦)، الإصلاح السياسي في السعودية ، **مؤتمر الدوحة الثقافي**، قطر، ص١

(3) ضاحي، طلال محمود، إرادة الإصلاح السياسي، مرجع سابق، ص ٢١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العزيز مجلس الشورى الأهلي بعد دخوله مكة والتي تحدد فيها الهيئة الناخبة له، و تتكون من ثلاث فئات: فئة العلماء وفئة الأعيان وفئة التجار.

على أساس أن تقوم كل فئة بانتخاب عدد معين من بينها مع اشتراط مصادقة الملك على النتائج، وقد تم في نفس السنة إنشاء مجالس استشارية في المدينة وجدة وينبع والطائف، انطلاقا من أنها الأساس في انتخاب مجلس شورى عام للبلاد. كما تشكل في سنة ١٩٢٥م مجلس جديد وصدر نظامه عام ١٩٢٨م. كما أعلن عن النية لإنشاء مجلس الشورى عدة مرات في عهد الملك فيصل والملك خالد. وقد ظلت تلك المجالس تحمل الصفة الاستشارية من دون تطوير حتى عام ١٩٥٢م حيث تمت بعض التحديثات ولكنها لم تلغ صفة المجلس الاستشاري حتى أوائل التسعينات من القرن الماضي وذلك في عهد الملك فهد. (١)

حيث شهد عقد التسعينات من القرن الماضي أهم مراحل التحديث والإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية بعد صدور النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ومجالس المناطق، ولا شك في أن صدور مثل هذه الأنظمة يمثل جهدا مهما في بناء مؤسسات الدولة. (٢)

كما كان لأحداث ١١سبتمبر أثر كبير على المستويين الدولي والمحلي، فقد فرضت تلك الأحداث ضرورة المراجعة والتقييم السياسي والاقتصادي والثقافي في المنطقة العربية، بالإضافة إلى مجموعة تراكمات داخلية. (٣) و قد أطلق الملك عبد الله بن عبد العزيز حينما كان وليا للعهد في يناير ٢٠٠٣ مبادرته للإصلاح، والتي دعا فيها إلى تعزيز المشاركة السياسية في الدول العربية، والاهتمام بالتنمية لتحقيق نهضة عربية شاملة، وكان الاهتمام بمبادرة الملك عبد الله داخل السعودية كبيرا، حيث جاء التفاعل سريعا من خلال مذكرات قدمت ولقاءات عقدت مع القيادة السياسية، تدعو لتعزيز دور المؤسسات وترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات، مع تفعيل مجلس الشورى كسلطة تشريعية منتخبة من المواطنين، و تمكينه من مزاولة مهامه التشريعية والرقابية كاملة والحاجة إلى إصلاح النظام القضائي وتأكيد

---

(1) النجار، غانم، يونيو (٢٠٠١)، واقع ومستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد (٢٤)، ص ١٠٤

(2) المانع،صالح عبد الرحمن،(٢٠٠٦)،مسيرة الإصلاح والتحديث، **مجلة الشورى**، العدد(٧٦)،السنة(٧)، ص١٨

(3) Niblock, Tim., (2006), **Saudi Arabia: Power, Legitimacy and Survival,** London: Routledge Publishing, p172**.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استقلاليته، إضافة إلى العمل على تنمية وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني والنهوض بنشر ثقافة التسامح والحوار بين مختلف فئات الشعب، وحماية حرية الرأي والإعلام والنشر مع ترسيخ الحقوق العامة للمواطنين وتفعيل دور المرأة.[١]

و جاء الخطاب الملكي السنوي لعام ٢٠٠٦م الذي ألقاه الملك عبد الله أمام أعضاء مجلس الشورى ملخصا لأهم جوانب الإصلاح في السعودية والذي تضمن نقاطا كان من أهمها:

١) التشديد على أن تظل الشؤون الداخلية محلا للمراجعة الذاتية والإصلاح بعيدا عن الضغوط الخارجية.

٢) تأكيد أهمية استمرار عملية الإصلاح السياسي والإداري، وزيادة الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية، ومراجعة الأنظمة والتعليمات وتوسيع نطاق مشاركة المواطنين.

٣) الدعوة للاهتمام بإصلاح التعليم وذلك لما له من دور في غرس الأفكار وتنشئة الشباب.

٤) الإشارة لضرورة الوحدة الوطنية لمكافحة التطرف، وتنمية روح الحوار مع الدعوة لتبني خطاب إسلامي وسطي معتدل، وتحميل علماء الدين مسؤولية نشر التسامح وإبعاد الشباب عن أفكار الغلو والكراهية.

٥) دعوة الإعلام للمساهمة في خلق ثقافة الانفتاح وممارسة الحرية المسئولة وتعزيز الوحدة الوطنية.[٢]

وقد تسارعت خطا الإصلاح فتبنت المملكة سياسات الانفتاح الاجتماعي الواسع، والتي تهدف إلى جذب شرائح جديدة لعملية صنع القرار، وتزامن ذلك مع فتح قنوات تواصل وحوار بين مختلف الفئات الاجتماعية، بغرض تكريس الانتماء الوطني والوحدة الوطنية، ولعل ابرز شاهد على ذلك هو الحوار الوطني الذي أصبح مؤسسة اجتماعية تهدف إلى تعريف المثقفين السعوديين بعضهم ببعض، وزيادة اللحمة الاجتماعية بين مختلف التوجهات الفكرية في المملكة، واستقطاب الكفاءات النسائية للمشاركة في عملية البناء السياسي والاجتماعي، كما تم خلال النصف الأخير من العام ٢٠٠٤ أول انتخابات بلدية في تاريخ

(1) الدخيل، عبد الكريم، الإصلاح السياسي في السعودية، مرجع سابق، ص ٢

(2) المرجع السابق، ص ٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المملكة الحديثة وتعد هذه الانتخابات أول انتخابات بلدية في تاريخ المملكة المعاصرة منذ ستينات القرن الماضي. (١)

وهكذا نجد أن التطوير والإصلاح بدأ منذ نهاية التسعينيات الميلادية، على المستوى الداخلي بقيام الحوارات الوطنية والتأكيد على حقوق المرأة الشرعية، وضرورة مراعاة هذه الحقوق، ومحاولات إصلاح المناهج التعليمية والتربوية، وتطوير القضاء وإعادة صياغة الكثير من القوانين التي تحكم الحياة العامة وتدير الشأن العام للبلاد. وتصاعد محاربة الفساد والغلو والتطرف، وهدر المال العام. وإجراء الانتخابات البلدية، وإدخال بعض الإصلاحات على تكوين وصلاحيات مجلس الشورى، كما أصبح هناك مرونة في حرية التعبير والحريات العامة، والتوسع في إنشاء مؤسسات المجتمع المدني المختلفة ومنها مؤسسة حماية حقوق الإنسان. (٢)

وتختلف النظرة إزاء ما تحقق من تطور سياسي في السعودية على مدى السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين، فهناك من يعتبر ما تحقق حتى الآن من قبيل أنصاف الحلول التي لا تجدي على المدى الطويل في مسايرة ركب العصر وفي تحقيق الآمال في الديمقراطية. وفي المقابل هناك آراء ترى أن المملكة – بتاريخها وتراثها الديني والحضاري وأوضاعها الاجتماعية التي تختلط فيها قيم الأصالة مع مفاهيم المعاصرة– تسير في نهج الإصلاح التدريجي، مع وضوح في الرؤية ومتابعة دءوبة للأهداف القريبة والبعيدة المدى، ومن ذلك ما تم من إصلاحات منها تطوير مجلس الشورى، وتعزيز وضع المرأة ومشاركتها في إطار الضوابط والحقوق التي كفلها الإسلام لها، وتأسيس الجمعية السعودية الأهلية لحقوق الإنسان في نهاية فبراير ٢٠٠٤م والتي تكونت من ٤١ عضوا بينهم عشر نساء. (٣)

ولا ينكر أحد المردود السياسي للانتخابات البلدية التي بدأت للمرة الأولى بالعضوية النصفية للمجالس البلدية في مختلف مناطق المملكة في أكتوبر ٢٠٠٤م. كما تقدمت غرفة تجارة جدة والمنطقة الشرقية خطوة أخرى على الطريق بإجراء انتخابات لمجالس إداراتها، شاركت فيها العضوات من النساء ترشيحا وانتخاباً، وصاحب هذا الحراك السياسي والاجتماعي صحوة إعلامية وثقافية يلحظها المطالع للصحف السعودية، وتوفر مجال للحرية

---

(1) المانع، صالح، مسيرة الإصلاح والتحديث السياسي، مرجع سابق، ص ١٨

(2) فاضل، صدقة يحيى،(٢٠٠٦)،غد أفضل.. ممكن ومتوقع،**مجلة الشورى**، العدد(٧٦)، السنة(٧)، ص١٥

(3) جمعة، أحمد،(٢٠٠٦)، مسيرة الإصلاح في المملكة العربية السعودية، **مجلة الشورى**، العدد(٧٦)، السنة(٧)، ص٣٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في تناول القضايا التي تمس حياة المواطن ومصالحة، وكرست السلطة الرابعة بذلك من دورها خلال الحوار الجاد والنقد البناء. [١]

خلاصة القول أن المملكة العربية السعودية شهدت مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين عددا من التطورات الإصلاحية يمكن إيجازها في الآتي:

١_ توسيع صلاحيات مجلس الشورى.

٢_ إجراء الانتخابات البلدية.

٣_ استمرار لقاءات الحوار الوطني.

٤_ توسيع حرية الرأي والصحافة.

٥_ إشاعة روح التسامح والوسطية ومحاربة نزعة التشدد والتعصب.

٦_ تفعيل دور المرأة وزيادة فرص عملها ومشاركتها في المجتمع.

٧_ تنشيط دور مؤسسات المجتمع المدني ورجال الأعمال في التعامل مع قضايا المجتمع. [٢]

ويرى المتابع للوسط السعودي أن هذه الخطوات تحمل بذور تطور جاد في تجربة ستكون بمشيئة الله رائدة في تكريس الإصلاح السياسي وفي تحقيق نموذج خاص، يحمل ملامح أرض الحرمين الشريفين دون مساس بثوابت العقيدة الإسلامية. ولذا فان من الأهمية بمكان أن يتناول الباحث بعض هذه الإصلاحات بالتفصيل في المبحث الثاني.

---

(1) المرجع السابق، ص ٣٧

([2]) الدخيل، عبد الكريم، الإصلاح السياسي في السعودية، مرجع سابق، ص ٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

أبرز الإصلاحات السياسية التي تمت بالمملكة:

المطلب الأول: مجلس الشورى:

ينطلق منهج الشورى في الإسلام من مبدأين أساسيين:

المبدأ الأول:

احترام الإرادة الشعبية والاعتراف بحقوق الناس، وبمقتضى هذا المبدأ فإن التصرف فيما يرتبط بشؤون الناس يجب أن يكون بإرادتهم ورضاهم وإلا كان تعديا على حقوقهم.

المبدأ الثاني:

الحرص على اكتشاف الرأي الأفضل، وذلك يستلزم استنهاض مختلف العقول، وحشد إمكانياتها وطاقاتها، فتنبثق الآراء وتظهر نقاط قوة وضعف كل رأي، لتصل إلى أفضل ما يمكن من نضج وصواب. فأصل الشورى هو الاستخراج والإظهار والعرض، وهذه هي الوظيفة التي تؤديها الشورى بمعناها الاصطلاحي وتشير الأحاديث والروايات إلى دور الشورى في إنضاج الرأي والوصول به إلى مستوى الرشد والصواب. [١]

وعندما يتجه الحديث إلى الإصلاح السياسي ومنهج الشورى فانه من الضروري التأكيد على الحقائق التالية:

١_ الشورى كمبدأ أو نظام لم يغب يوما عن وعي الناس، حين مورس بفعالية في مجتمعات عربية وإسلامية وكانت محصلته الكثير من القوانين والقواعد الإجرائية.

٢_ إن التطورات المتلاحقة في مجالات النظم السياسية في الدول المتقدمة لا بد لها أن تترك أثرها على التحديث في الأنظمة العربية والإسلامية التي تطبق مبدأ الشورى، من خلال رصد ومتابعة لكل ما تحققه حرية الرأي والتعبير وصولا إلى السير المنضبط في مضمار النهضة والتقدم، وهذا يفضي إلى بزوغ نظام سياسي يستند على الشورى بصورة عملية وواقعية بعيدة عن التقليد والتنظير.

([1]) الصفار، حسن موسى، الاستقرار السياسي والاجتماعي، مرجع سابق، ص ٣٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣_ إن التمسك بثوابت العقيدة الإسلامية والانطلاق منها يجب أن يقوي ويكرس ويرسخ الشورى المستندة على الركائز الإيمانية التي تتجاوب مع خلجات القلوب والضمائر عند عامة الناس. (١)

في عام ١٩٩٢م شهدت الشورى في المملكة العربية السعودية نقلة تتواكب مع المستجدات وتطلعات القيادة والمواطن في إيجاد صيغة مؤسسية لإشراك المواطن في إدارة سياسات وطنه والتخطيط لها ومتابعة أداء مؤسساتها. وقد أسهم النظام الجديد للمجلس في توفير المناخ المناسب لذلك فتحققت تعددية الرأي والحرية في الطرح مع السعي الدؤوب إلى مزيد من التطوير حسب متطلبات كل مرحلة، وهناك جهود مميزة بذلت في وضع قواعد عمل المجلس واللجان وتنظيم التفاصيل الإجرائية والتنظيمية بما يكفل معالجة الموضوعات المطروحة، وبما ينظم نشاطات الدولة ومطالب المجتمع. ويمارس المجلس بنظامه الحالي صلاحيات تشريعية ورقابية واسعة، كما يتولى ضمن اختصاصاته دراسة المعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات، كما له الحق في اقتراح مشروعات الأنظمة الجديدة أو تعديل الأنظمة القائمة. وعلى مدى السنوات الأخيرة أدى المجلس دورا محوريا في دراسة مشروعات الأنظمة واللوائح المحالة إليه من مجلس الوزراء وصاغ التفسيرات الملزمة للأنظمة وللسلطات والهيئات العامة الحكومية ، ومارس دوره الرقابي سواء في مناقشة الخطط العامة للتنمية، أو في إبداء الرأي حول السياسات العامة للدولة وتقارير الأداء السنوي للوزارات والأجهزة الحكومية، كما استخدام المجلس مساحة الحرية الممنوحة له في استدعاء المسئولين الحكوميين للمناقشة وطلب الاستيضاحات اللازمة. أما المعاهدات والاتفاقيات التي تبرمها الحكومة فقد ظلت موافقة المجلس عليها شرطا أساسيا في قبولها. وبرز دور المجلس في تبني العديد من اقتراحات مشروعات الأنظمة والقوانين وتعديلها الذي أسهم في تطوير الكثير من التشريعات ومواكبتها للمتغيرات. (٢)

---

(1) سفر، محمود، الإصلاح رهان حضاري، مرجع سابق، ص ٢٤ – ٢٥

(2) الادارة العامة للعلاقات العامة والاعلام،(٢٠٠٦)، مسيرة الشورى والإصلاح تاريخ ثري ومستقبل طموح، **مجلة الشورى**، العدد (٧٦)، السنة (٧)، ص ٤٢-٤٣ وأيضاً:

- Hoveyda, Fereydoun, (2005), Saudi Arabia: Islamic Threat, Political Reform, and the Global War on Terror, **American Foreign Policy Interests**; Vol. 27 Issue 4, p337-339.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعتبر مجلس الشورى إحدى التجارب في العالم العربي التي انطلقت ومورست قبل كل دعاوى الإصلاح. ورغم الصلاحيات التي أعطيت للمجلس فما زال البعض يتحدث عن عملية تفعيل وتطوير ليقوم المجلس بدور أكثر رقابة، و منها استحداث بعض التغييرات التي تمكن المجلس من المشاركة في توجيه خطط الوزارات في مختلف قطاعاتها والإشراف على تنفيذها عبر مراحلها المختلفة، ومن ثم تقييم الأداء في نهاية السنة المالية. [١]

كما طالب البعض منح مجلس الشورى بعض الصلاحيات وتحويله إلى مجلس تشريعي رقابي له حق المساءلة. [٢]

إن الإصلاح السياسي وخاصة ما يتعلق بمجلس الشورى – موضوع الدراسة– لن يتوقف وذلك من خلال المعطيات الحالية والتي سيتم التحدث عنها بالتفصيل في الفصل الأخير.

المطلب الثاني: الانتخابات البلدية:

في جلسة مجلس الوزراء السعودي والتي عقدت يوم الاثنين ٢٠٠٣/١٠/١٣م، اقر المجلس توسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشئون المحلية عن طريق الانتخاب، وذلك بتفعيل المجالس البلدية وفقا لنظام البلديات، على أن يكون نصف الأعضاء في كل مجلس بلدي منتخبين. ويأتي هذا القرار بعد مؤشرات متواترة عن رغبة القيادة السعودية في دفع مسيرة الإصلاح السياسي في البلاد. وتعد مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية نقلة نوعية في التطوير، وهذه النقلة بداية لما ينتظره المواطن خصوصا في مؤسسات المجتمع المدني والتي تعتبر مكملة لانتخابات المجالس البلدية. [٣]

وقد صدرت لائحة تنفيذية من وزارة الشؤون البلدية والقروية نظمت فيها عملية الانتخابات، وحددت هذه اللوائح اختصاصات المجالس البلدية في المملكة، وأعطتها صلاحية

([1]) بن سبعان، صالح بن عبد الرحمن، **مغامرة التنمية والتحديث مقدمات لرؤى إستراتيجية حول قضايانا**، الرياض، ص١٦٥

([2]) صحيفة العرب اليوم، دبي، العدد (٣٠٠٦)، السنة (٩)، (٢٠٠٥)، ص ١ وأيضاً:
- Cordesman, Anthony H., (2003), **Saudi Arabia Enters the Twenty-First Century: The Political, Foreign Policy, Economic, and Energy**, Westport: Praeger, Greenwood, p132.

([3]) لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشورى السعودي، (٢٠٠٣)، خطوه سعوديه على طريق التحديث السياسي، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (٩٠٨٨)، ص ١– ٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إبداء الرأي والمقترحات حول ميزانية البلديات وهياكلها التنظيمية وإيراداتها، كما أعطاها النظام حق اقتراح فرض الرسوم والغرامات وإلغائها بما لا يتعارض مع الأنظمة والتعليمات، كما حددت الأنظمة اللاحقة لنظام البلديات والقرى التي صدرت في عامي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ الإطار القانوني والتنظيمي للانتخابات، وكذلك مهام المجلس البلدي الذي يتميز بسلطة المراقبة، ومهام رئيس البلدية الذي يمارس سلطة التنفيذ بمعاونة أجهزة البلدية المختلفة. [١]

ولا شك في أن انتخابات المجالس البلدية تعتبر تجربة جديدة في المجتمع السعودي، فتحت الباب أمامه واسعا للتعرف على آليات وسبل العمل السياسي، من خلال المشاركة في الانتخابات. ومع محدودية تجربة الانتخابات واقتصارها على نصف أعضاء المجلس، إلا أن ما جرى خلالها من فعاليات وحراك سياسي واجتماعي وثقافي، وما تمخض عنها من نتائج مهمة ستساهم بالتأكيد في تعزيز التجربة وتطويرها وخلق أجواء تنافسية تستند على الكفاءة والأهلية المعبرة عن رأي أكثرية المشاركين في الانتخابات، الذين سيمثلون الرأي العام. ومن الجدير بالذكر إن تجربة الانتخابات لا تعتبر جديدة تماما على المجتمع السعودي، لان بعض المناطق قد مرت بها في المراحل الأولى لتأسيس المملكة، إلا أن قيام الدولة حديثا استبدل المجالس البلدية المنتخبة بمجالس معينه أطلق عليها مجالس المحافظات ومجالس المناطق والمجالس المحلية. [٢]

وكنتيجة لهذه الانتخابات فان هناك عددا من الإيجابيات منها :

١- إشاعة ثقافة الانتخابات في المجتمع سواء من حيث التعبئة السياسية أو التثقيف السياسي أو قبول نتائج الانتخابات بروح متسامحة.

٢- تسليط الضوء على دور المدينة في التنمية حيث تتمركز صناعة القرار في المدن الرئيسة، في حين أن الانتخابات البلدية ستساهم في نقل جزء من صناعة القرار إلى مدن أخرى خصوصا مدن الأطراف، وفي ذلك توسيع لقاعدة المشاركة وهي أهم مطلب في الإصلاح السياسي.

٣- البعد عن الضغوط الإدارية، والتحرر من القيود البيروقراطية، وجعل خدمة المدينة ومواطنيها هدفا أساسي للمنتخب حيث أن نجاحه في ذلك يمثل فرصة أخرى لإعادة انتخابه.

([1]) المانع، صالح عبد الرحمن، مسيرة الإصلاح والتحديث السياسي، مرجع سابق، ص ١٨

([2]) الشايب، جعفر محمد، (٢٠٠٦)، قراءة في تجربة انتخابات المجالس البلدية، **مجلة الشورى**، العدد (٧٦)، السنة (٧)، ص ١٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- توفير الخدمات للمواطنين وهي النقطة الرئيسة في برامج الانتخابات.

٥- دعم الوحدة الوطنية وذلك من خلال توحيد مطالب المواطنين بمختلف انتماءاتهم وخلفياتهم الاجتماعية لخدمة المدينة. وهو ما يقوي انتماءهم الوطني حيث يشعر المواطن انه ساهم في صنع القرار الذي يؤثر في حياته اليومية

٦- تخفيف الضغط على الحكومة فبدلا من أن يلجأ المواطن للحكومة لتقيم مطالب تخص مدينته أو الحي الذي يقيم فيه فانه يتوجه إلى ممثله الذي ينوب عنه في مطالبه وإمكانية تحقيقها.

إن قيام المجالس البلدية المنتخبة بوظيفتها يعتمد بنسبة كبيرة على وعي المواطن السعودي المنتخب، وإدراك مسؤولياته ودوره السياسي. كما يتوقف على الصلاحيات والدعم السياسي الذي تقدمة الحكومة لهذه المجالس، و هذا الدعم يعتبر مؤشرا هاما على تقبل الحكومة لظاهرة المجالس المنتخبة وعلى بدء إطلاق وتنفيذ برامج الإصلاح السياسي في الدولة. (١)

وفي ضوء ذلك يمكن اعتبار الانتخابات البلدية أول تجربة حقيقية للمشاركة الشعبية الفعلية في إدارة ورقابة الأجهزة التنفيذية في الدولة، حيث يمكن من خلالها أن تمارس المجالس البلدية صلاحياتها في الإشراف والرقابة على أعمال البلدية التابعة لها وذلك يتطلب مشاركة في تحمل المسؤولية الملقاة على هذه الأجهزة من اجل تطويرها وتنمية مواردها وتفعيل برامجها وتقديم خدمات أفضل للمجتمع، ومع العزم على إنجاح هذه التجربة ينبغي أيضا العمل على توسيع صلاحيات المجلس بحيث تتلاقى آمال ومطالب الناخبين مع حاجات المواطنين وقضاياهم. إن مثل هذا الانجاز لو تم بصورة صحيحة فانه بالتأكيد سيؤسس أرضيه مناسبة لخطوات أوسع باتجاه المشاركة السياسية في مختلف قضايا وشئون المجتمع. (٢)

حيث من المتوقع بعد نجاح هذه التجربة أن يتم تطبيقها على مستوى المدن ثم تجرى انتخابات على مستوى المملكة ثم يتم من خلالها اختيار ٣٠% من أعضاء مجلس الشورى

---

(1) لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشورى السعودي، خطوة سعودية، مرجع سابق، ص ٢- ٣

(2) الشايب ، جعفر محمد، قراءة في تجربة انتخابات المجالس البلدية، مرجع سابق، ص٢٠ وأيضاً:
- Najem, Tome Pierre and Hetherington, Martin., (2003), **Good Governance in the Middle East Oil Monarchies**, London: Routledge Publishing, p85-87.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي حال تطبيق هذا تكون القيادة السعودية قد أجرت أهم تغييرات سياسية في تاريخ المملكة.[١]

المطلب الثالث: الحوار الوطني:

في إطار خطوات تفعيل عملية الإصلاح جاء تأسيس مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني خطوة مرحلية لمزيد من التواصل بين مختلف شرائح المجتمع، في ظل القواسم التي يشترك فيها الشعب السعودي. و كانت انطلاقة ذلك المركز متناغمة مع المرحلة التاريخية، التي تمر بها دول المنطقة ومواكبه للأحداث المحيطة بوطننا العربي.[٢]

ولقد حمل تأسيس مركز الحوار الوطني من القيادة السعودية آمالا وطنية عريضة لكل فئات المجتمع وشرائحه لتعزيز القيم والثوابت الدينية والوطنية. والتي جاءت من الحاجة والمعرفة بقيمة الحوار وأهميته الوطنية في مناقشة التحديات التي تواجه البلاد في الحاضر والمستقبل، ولفتح آفاق جديدة من النقاش والحوار بين أبناء المجتمع سعيا إلى تأكيد التواصل بين جميع أطراف الوطن. إن من احد أهم أسباب هذا الحوار هو شعور الجميع بالانتماء والحاجة إلى الوحدة الوطنية، ومناقشة القضايا الوطنية وتكوين رؤية مشتركه لقراءة ما قد يمر به الوطن في طريق تقدمه، من هموم فكرية، أو قضايا تعليمية أو اجتماعية أو ثقافية أو من إشكاليات تواجه المواطن في الحقوق والواجبات.[٣]

ولضمان نجاح الحوار ينبغي الالتزام بالمنهجية السليمة والتي تتشكل من العناصر التالية:

١- إخراج الذات من دائرة الاختلاف وتوفير مسافة موضوعية بين الذوات والأشخاص والأفكار والقناعات، حتى يتم الحوار بانسيابية بعيدا عن الحساسيات التي قد تجهض مشروع الحوار.

٢- الاستعداد الدائم للقبول بروح وجوهر الحوار، الذي يتطلب الاعتراف بالآخر.

---

(1) **www.news.bbc.com.uk** p 1-2

(2) الدعجاني، سهم، (٢٠٠٥)، الحوار الوطني والإعلام أيهما خدم الآخر، **المجلة العربية**، العدد (٣٤٥)، السنة (٣٠) ، ص ١١

(3) بن معمر ، فيصل بن عبد الرحمن، (٢٠٠٦)، الملك عبد الله ودوره في نشر قيم الحوار وثقافته في المجتمع ، **مجلة الشورى**، العدد (٧٦)، السنة (٧)، ص١٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- الالتزام بمقتضيات العدالة والموضوعية ونبذ الأساليب العدوانية التي تشحن النفوس وتحول دون فهم المقولات والقناعات على نحو سليم.

٤- الاستناد على منهج الدليل والبرهان ونبذ حالات الاتهام والتشنيع بكل مستوياته. فالحوارات العلمية المرتكزة على القواعد العلمية هي التي تطور مستوى المعرفة المتبادلة.

إن التحديات الداخلية والخارجية تلزمنا جميعا بتعميق خيار الحوار والتواصل باعتباره الطريق الحضاري لتعزيز مفهوم الوحدة الوطنية. (١)

و من هنا فان الحوار الوطني لا يهدف إلى التعارف بين مدارس المجتمع وتوجهاته فقط بل إلى صياغة برنامج وطني متكامل يتبنى الاستقرار والأمن واحترام حقوق الإنسان وتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

وفي ضوء تهيئة الأرضية الاجتماعية والسياسية والثقافية للتعامل مع الاختلاف بعقلية الحوار كان من الضروري التأكيد على النقاط التالية:

١- إن الاختلاف لا يعني الانشقاق والخروج عن مقتضيات الجماعة، وإنما هو حاله إنسانية طبيعية تتطلب ثقافة مجتمعية تستوعب الآراء المتعددة وتبحث عن الحقيقة وتؤمن بالحوار وتنبذ العنف وتتطلع إلى إرساء قواعد السلم والاستقرار.

٢- إن الحوار والتواصل لا يستهدف تبديل المواقع، وإنما تنمية وتوسيع دائرة الفهم والمعرفة. فوظيفة الحوار تتجلى في صناعة المعرفة وتطويرها وبلورة القواسم المشتركة كما تهدف إلى تطوير المجتمع وتعزيز وحدته الداخلية.

٣- إن بناء المواطنة وصياغة العلاقات الداخلية للمجتمع على أسس المساواة والعدالة يساهم في ضبط الاختلافات وفي جعل الحوار متجها إلى القضايا المهمة. (2)

وقد قدم مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني من خلال لقاءاته الوطنية وتواصله مع مختلف شرائح المجتمع، صورة من صور الحوار الوطني الفعال، التي أصبحت علامة وطنية وصورة مضيئة لحرية التعبير التي يتمتع بها المجتمع والتي أطلقها المركز في مختلف لقاءاته والتي تتم في إطار وثوابت الدين الإسلامي. (٣)

---

(1) محفوظ، محمد، (٢٠٠٤)، **الحوار والوحدة الوطنية في المملكة العربية السعودية**، بيروت: دار الساقي، ص٣٨- ٤٠

(2) محفوظ، محمد، الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية، مرجع سابق، ص٤٤- ٤٥

(3) بن معمر، فيصل بن عبد الرحمن، الملك عبد الله ودوره في نشر قيم الحوار، مرجع سابق، ص١٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن اللقاء الوطني هو خطوة رائدة ومبادرة شجاعة تتطلع إلى إزالة كل عناصر سوء الفهم وتوطيد أسباب التعارف والاحترام بين مختلف مكونات المجتمع، وان تسود الرؤى والأفكار والقناعات التي تعزز البناء والالتحام الوطني. (١)

المبحث الثالث

العوامل المؤثرة في الإصلاح السياسي في المملكة وأهم مجالات الإصلاح

المطلب الأول: العوامل الداخلية والإقليمية والدولية وأثرها على مسيرة الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية:

١- العوامل الداخلية: ومن أهمها:

أ- المطالب الشعبية للمشاركة السياسية:

مع نهاية الثمانينيات من القرن العشرين واجهت الحكومة السعودية مشكلة تراجع إيراداتها المالية بسبب تدني أسعار النفط وقد اثر ذلك على خفض النفقات الحكومية الأمر الذي أدى إلى تراجع الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، ومع تزايد الأزمة في التسعينيات وفي ظل حرب تحرير الكويت وتداعياتها، وتنامي الدعوات الداخلية بإنشاء مجالس شعبية وتوسيع صلاحيات الحكم المحلي وزيادة حرية التعبير والإعلام. (٢)

وقد اضطرت الدولة مع زيادة الديون والعجز في الميزانية إلى تقليل بعض برامج الرفاه وفرض رسوم ورفع سقف رسوم سابقة، وهو ما أدى إلى تحميل المواطن تكاليف ما يقدم له من خدمات. وهذا أمر طبيعي، ولكن ذلك يتبعه تطبيق مبدأ (لا ضريبة من دون تمثيل سياسي) فوصول الدولة إلى سياسية فرض الرسوم والضرائب يستدعي تنازلها عن بعض سلطاتها عبر التمثيل السياسي وهذا يدعم المضي قدما في طريق الإصلاح السياسي. (٣)

ب- دعوة علماء الدين:

نادت فئة من علماء الدين خارج المؤسسة الدينية الرسمية الذين يطالبون بالإصلاح عن طريق الوسائل السلمية و بشروط وحدود لا تتجاوز تعاليم دين الإسلام، فهم يؤيدون المحاسبة والشفافية ولكنهم لا يذهبون إلى الإصلاح الذي يدعو إلى الحريات العامة بمعناها

---

(1) محفوظ، محمد، الحوار والوحدة الوطنية في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص٨١

(2) الدخيل، عبد الكريم، الإصلاح السياسي في السعودية، مرجع سابق، ص٢

(3) مركز الخليج للأبحاث، (٢٠٠٣)، **الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية**، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ص٣٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الغربي. ولعل مسألة الشرعية والمصداقية للمملكة باعتبارها دولة محورية في العالم الإسلامي لها مركزها الديني بحكم وجود الحرمين الشريفين على أراضيها والتزامها بتطبيق الشريعة الإسلامية يمثل محددا هاما لعملية الإصلاح. (١)

ومن الملاحظ أن الإصلاحات التي تمت جاءت نتيجة للتفاعل بين الرغبة الرسمية والمطالب الداخلية التي شارك فيها مجموعة من فئات المجتمع من علماء ومثقفين ورجال أعمال وقد تركزت على ثلاث نقاط أساسية وهي:

١- المطالبة بإعادة توزيع الثروة بشكل عادل.

٢- اتخاذ إجراءات اجتماعية عادلة.

٣- المساءلة الحكومية.

وكانت نتائج مطالب العلماء وغيرهم من أهل الفكر والرأي مجموعه من الإصلاحات والتعديلات على الحياة السياسية والمتمثلة في:

- إقامة مجلس شورى مستقل.
- توافق جميع القوانين مع الشريعة الإسلامية.
- تحقيق المساواة التامة بين جميع أفراد المجتمع .
- النزاهة والكفاءة بالنسبة لموظفي الأجهزة الحكومية.
- التوزيع العادل للثروة العامة.
- إقامة جيش قوي موحد.
- حرية وسائل الإعلام.
- أن تكون السياسات الخارجية وفقا لمصالح الأمة.
- إصلاح المؤسسات الدينية والتعليمية.
- حماية حقوق الأفراد والمجتمع.

كما قدمت مجموعه من رجال الأعمال عريضة في نوفمبر ١٩٩٠م تضمنت المطالب التالية:

- إنهاء احتكار الفتاوى الدينية من قبل العلماء المعينين من الدولة.
- مراجعة النظام الأساسي للحكم.
- إقامة مجلس شورى ممثل لجميع المناطق في المملكة يقوم بمراقبة السلطة التنفيذية.

---

(1) المرجع السابق، ص٣٨- ٣٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إعطاء اختصاصات اكبر لأجهزة الحكم المحلي.
- تحديث النظام القضائي وضمان استقلاليته.
- المساواة بين جميع المواطنين.
- إعطاء الحرية لوسائل الإعلام.
- إعطاء دور اكبر للمرأة في الحياة العامة.
- إصلاح شامل لنظام التعليم.

واستجابة لتلك التحركات اصدر الملك فهد في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٢م ثلاثة قوانين وهي: النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى وتنظيم الإدارة المحلية (نظام المناطق). [١]

٢- العوامل الإقليمية: ومنها:

أ- الانفتاح السياسي في دول الخليج العربي:

فقد قامت بعض دول الخليج بإصلاحات سياسية غير مسبوقة، شملت إصلاحات دستورية وبرلمانية وحريات المجتمع والمرأة وحرية التعبير، ونتيجة للتشابه في الأنظمة السياسية والتركيبات الاجتماعية بين دول الخليج، فقد أثارت هذه الإصلاحات تساؤلات عديدة داخل المملكة، وهو ما يحتم اخذ هذه المتغيرات في الاعتبار. وجدير بالذكر أن ما تضمنته خطابات الملك فهد من توجهات إصلاحية وتشكيل لجان لوضع ذلك موضع التنفيذ تمثل استجابة لهذه المتغيرات. [٢]

ب- مستقبل الوطن العربي:

لعل أكثر المسائل خطورة على دول المنطقة العربية تتمثل في الأوضاع الإيرانية وتطور إمكانياتها العسكرية والنووية بشكل خاص، بالإضافة للوجود الإسرائيلي والذي يحتم على المملكة مراجعة الأحداث وتكوين رؤية مستقبلية إستراتيجية للتعامل معها بما يضمن مصالح السعودية والمنطقة. بالإضافة للأوضاع في العراق الذي يفتقر الوطن العربي فيه إلى رؤية موحدة. ويعتبر المجتمع السعودي أكثر الشعوب تأثرا بالتغيرات نظرا للدور الرئيسي الذي تلعبه السعودية كونها اكبر الدول المصدرة للبترول. [٣] وهو ما يحتم على القيادة

---

(1) النجار، غانم، واقع ومستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج، مرجع سابق، ص١٠٥- ١٠٦

(2) مركز الخليج للأبحاث، الإصلاح في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص٥٠ - ٥١

(3) المرجع السابق، ص ٤٩ - ٥٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السعودية الوصول إلى طريقة لإشراك المجتمع في عملية صنع القرار السياسي لمواجهة هذه التحديات، وتلقي الدعم الداخلي والشعبي عند اتخاذ المواقف التي تصدر من القيادة السياسية.

٣- العوامل الدولية: ومن أهمها:

أ- أسعار النفط:

إن السيطرة الأمريكية المباشرة على النفط في العراق ستحد من تأثير السعودية المباشر في السوق النفطية، وبالتالي تراجع تأثير المملكة على السياسات الأمريكية والذي يحتم وضع إستراتيجية لمواجهة أي احتمال لتدهور أسعار البترول ونتائجها، التي ستؤثر على الأوضاع الداخلية في السعودية. ومن ذلك العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الاقتصاد وإعطاء المجال للقطاع الخاص ليدير دفة الاقتصاد وهو ما يعرف بالخصخصة.[١]

إلا أن وجهة النظر هذه يمكن أن تقال عند محاولة لقراءة المستقبل قبل احتلال العراق، ولكن مع مرور السنوات وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق، يلاحظ وجود ارتفاع مطرد في أسعار البترول ووصوله لأرقام قياسية، وهو الذي يعني تزايد أهمية النفط، مما يعكس تنامي دور المملكة وأثرها على الاقتصاد العالمي. إن محاولة الدول الصناعية في إيجاد حلول لمشكلة اعتمادهم على النفط. هو ما يمكن أن يقلل من أهمية النفط السعودي والذي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد في المملكة.

إن اعتماد الاقتصاد السعودي على النفط يجعل الاستفادة من ارتفاع الأسعار لا يمكن أن يحدث بدون إصلاح سياسي وذلك للعلاقة القوية بين النمو الاقتصادي والأوضاع السياسية والذي يؤثر أحدهما في الآخر بشكل كبير.

ب- التحولات العالمية:

و أهمها العولمة والشفافية ومشروع التجارة العالمية وحماية الملكية الفكرية والتي ضغطت على دول مجلس التعاون ومن بينها السعودية للعمل على إصلاحات هيكلية عامة.[٢] بالإضافة إلى تحول كثير من الدول في العالم إلى النظم الديمقراطية في أسلوب حكمها وخاصة في المنطقة العربية كما في لبنان والعراق.ومناداة الدول الغربية بتطبيق هذه المبادئ في جميع دول العالم.

وفي ضوء ما سبق يتبين لنا أن الإصلاح في السعودية يمثل ضرورة باعتباره المدخل الرئيسي لمواجهة التحديات سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي الإقليمي والدولي. و من

---

(1) النجار، غانم، واقع ومستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج، مرجع سابق، ص٩٥

(2) المرجع السابق، ص٩٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنصاف أن نذكر أن هناك توجهات صادقة للإصلاح لدى الدولة السعودية منبعها الحرص على تلبية المطالب الشعبية، وتجديد الرابطة بين القيادة والشعب، وسد الباب أمام أي محاولات للتدخل في الشؤون الداخلية للمملكة.

ولكي يحقق الإصلاح أهدافه لا بد وان يتم وفق خطط إستراتيجية علمية مدروسة، تتسم بالشمول والتدرج بحيث يقود إلى تعزيز الوحدة الوطنية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوسيع المشاركة الشعبية، وسد الثغرات على محاولات التدخل الأجنبي.

المطلب الثاني: أهم مجالات الإصلاح السياسي في المملكة:

على الرغم من قيام المملكة بالعديد من الإصلاحات السياسية وخاصة بعد عام ١٩٩٢م، وإصدار نظام الحكم الأساسي ونظام مجلس الشورى والإدارة المحلية وتفعيل هذه الأنظمة وتطويرها، إضافة إلى إجراء الانتخابات البلدية، وإقامة مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، وإطلاق الحريات في مجال الإعلام وتوسيع دائرة المرأة في المجالات العامة، إلا أن البعض لا يزال ينادي بإجراء خطوات تطويرية وإصلاحية يجب أن تكون اشمل واكبر. ومن هذه المجالات:

١- حقوق الإنسان:

يمتلك العرب والمسلمون من النصوص الدينية الكم الهائل التي تحث على احترام الإنسان وصيانة حقوقه وكرامته والتعامل معه وفق رؤية أخلاقيه نبيلة. و لكن الواقع والمطبق قد لا يصل إلى ما يطمح إليه أبناء الوطن العربي.

و للوصول إلى ما أمرنا الله به في قضية حقوق الإنسان فان الأمر يستلزم تطوير الخطاب الديني وإبراز مضمونه الإنساني والحضاري. إن تجاوز هذه المفارقة بين مبادئ الإسلام وبين الواقع يتطلب العمل على بلورة خطاب حقوقي إسلامي يرفض كل أشكال التجاوز والانتهاك لحقوق الإنسان الخاصة والعامة، وبلورة ثقافة اجتماعية عامه تعلي من شأن الإنسان وتحث الناس بكل فئاتهم على احترام آدميته وكرامته والحفاظ على ممتلكاته. (١)

وقد شكل ملف حقوق الإنسان احد أهم الأبواب للتدخل الأجنبي . و لهذا يتعين على المملكة مواصلة الجهود لإيجاد ضمانات لاحترام حقوق الإنسان، خصوصا أن ذلك يغلق بابا يمكن أن تستغله قوى خارجية للتدخل في الشؤون الداخلية ومحاولة الإخلال بأمنها

(1) محفوظ، محمد، الحرية والإصلاح في العالم العربي، مرجع سابق، ص ٤٦ – ٤٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستقرارها. ومن المؤكد إن خطوة القيادة بالسماح بتشكيل لجنة غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان يمثل خطوة هامه على هذا الطريق بالإضافة إلى اعتماد مجلس الشورى مهام حقوق الإنسان إلى لجنة الشؤون الإسلامية ليصبح مسماها لجنة الشؤون الإسلامية وحقوق الإنسان.

ومن المهم مواصلة هذه الإجراءات وتحسين أوضاع السجون والتدرج في تخفيف القيود على النشر والتعبير. فاتخاذ مثل هذه الخطوات يساهم بدرجه كبيره في مصلحة ملف حقوق الإنسان في المملكة ويدعم الأمن والاستقرار الداخلي. (١)

٢- المرأة ودورها في المجتمع:

مع السماح للمرأة بحقوق الترشيح والانتخاب، والتي اعتبرها البعض بداية ايجابية لمساهمة في بناء المجتمع، وبالإضافة إلى خطاب الملك عبد الله الذي اعتبر أن الارتقاء بمكانة المرأة الاجتماعية مسالة أولى في المنهاج الوطني للتنمية، إلا أن فئة من أفراد المجتمع ومكوناته لا زالت تنتظر الكثير. (٢)

إن مسؤولية المرأة تجاه مجتمعها وأمتها تتطلب منها القيام بالأدوار الموكلة إليها، والتي تخدم مجتمعها وأمتها. إن الإصلاح وتطوير وضع المرأة يجب أن يتم من خلال القيم الإسلامية وتفعيلها في الواقع الاجتماعي، فالنهوض بالمرأة مرهون بتفعيل مبادئ الدين وقيمه، بعيدا عن العادات والتقاليد التي تهمش المرأة وتقلل من دورها في بناء المجتمع. فالدين الإسلامي بقيمه ومبادئه قد أولى المرأة عناية خاصة وانزلها منزلتها العليا في المجتمع.

إن التحدي الكبير الذي يواجه مجتمعنا اليوم، هو كيف نفجر طاقات المرأة السعودية والاستفادة من إمكانياتها ومواهبها حتى تساهم وبشكل فعال في شؤون المجتمع و الأمة، فالالتزام الديني لا يعني الهامشية والانعزال، بل دفن كل التصورات الجاهلية التي تحول دون المساهمة في البناء. فالدين لا يحول دون ممارسة المرأة لدورها بل على العكس إذ يحملها مسؤولية كبيرة تجاه وطنها وأمتها. (٣)

---

(1) مركز الخليج للأبحاث، الإصلاح في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٣٦

(2) **www.awfarab.org**.p1-2

(3) محفوظ، محمد، الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية، مرجع سابق، ص ٧٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- تعميق الوحدة الوطنية:

تقسيم المجتمع لا يضر حاضر الوطن فقط، بل ويهدد مستقبله، ويعتبر مقدمة لانهياره، ولذا يجب الوقوف ضد مظاهره، ولما له من أثار سلبية على الوطن والمواطن ويزيد من فرص المشاكل الداخلية.

فالخطوة الأولى في مشروع الوحدة الوطنية هو تطوير مستوى الانسجام والاندماج الاجتماعي ونبذ التمييز. (١)

إن الحوارات الوطنية تفتح الطريق لكل مكونات المجتمع لكي تشارك بمسؤولية في بناء الوطن وتعزيز وحدته الداخلية، فالحوارات بمختلف عناوينها ومستوياتها هو من اجل إثراء مضمون الوحدة الوطنية وتعميقه، فإذا أردنا الوحدة في مجتمعنا ووطننا فعلينا نبذ ثقافة التهميش والتعصب، وبناء ثقافة الحوار والتسامح وفتح الطريق لتوطيد العلاقات الايجابية وهي السبيل لبناء وطن مبني على أسس حضارية وإنسانية دائمة. (٢)

وعليه فانه لا يمكن دفع عجلة الإصلاح السياسي إلا في إطار تكريس المساواة بين مختلف فئات المجتمع وتحقيق التنمية المتوازنة، بما يسمح بتلبية مطالب الجميع بشكل متوازن يؤدي إلى معالجة مظاهر التمييز بين أبناء الوطن الواحد، وإلى تعميق المواطنة والانتماء، وبالتالي تعزيز الاستقرار والأمن ورفض التدخل الخارجي تحت ذرائع حقوق الإنسان والتمييز. و ذلك بإيجاد وسائل التمثيل على الصعيدين المحلي والوطني في المؤسسات، وتوزيع مشاريع التنمية بشكل متوازن وعادل بناء على معدلات النمو السكاني والاحتياجات الفعلية للمناطق. (٣)

إن التنوع الاجتماعي قوه تحتاج إلى إدارة حكيمة لكي تؤدي هذه القوه دورها في البناء والتطوير، كما أن التعدد في الفضاء الاجتماعي ثروة ولكنه يتطلب نظاما مجتمعيا ينسجم مع ثقافة المجتمع وعقيدته. إن الاعتراف بالآخر يعد خطوة في مسيرة الإصلاح السياسي، وهو أرضية أساسية للحوار الوطني في ظل نظام سياسي قادر على الإنصات الواعي لإيقاع الواقع، وهو ما يتطلب تجاوزا لثقافة الغلو والتعصب، وإرساء معالم وحقائق ثقافية منفتحة تعترف بحق الآخر وتحتضن كل أشكال التنوع الثقافي والسياسي والاجتماعي،

---

(1) محفوظ، محمد، الحرية والإصلاح في العالم العربي، مرجع سابق، ص٩٤

(2) محفوظ، محمد، الحوار والوحدة الوطنية في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٥٠ – ٥٤

(3) مركز الخليج للأبحاث، الإصلاح في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص٣٥ – ٣٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يتطلب إرادة حقيقة وجادة في القبول بمشروع الإصلاح السياسي الذي يتجه إلى توسيع دائرة المشاركة والمسؤولية الوطنية. (١)

الخلاصة:

تشهد المملكة الكثير من عمليات الإصلاح السياسي، والتي تعتبر خطوة ايجابية لتفعيل دور المواطن ومشاركته في العملية السياسية. وقد شمل الإصلاح في السعودية كثيرا من المجالات والتي من أهمها حقوق الإنسان ودور المرأة بالإضافة إلى التمثيل في المجالس البلدية والانتخابات.

كما كان للعوامل الداخلية دورها الكبير في دفع مسيرة الإصلاح، وذلك من خلال ما تقوم به القيادة أو ما ينتج من التفاعل معها من رموز اجتماعية من علماء ومفكرين ورجال أعمال. كما أن العوامل الخارجية والتي لها طابع سياسي واقتصادي سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، تؤثر في سير عملية الإصلاح وتشكل حافزا لمواصلة التقدم والعمل للوصول إلى نظام شوري يكون هو الداعم الأساسي لمسيرة المملكة، وسد الباب أمام الأطراف الخارجية ومنعها من التدخل، وذلك من خلال تعميق الحوار والوحدة الوطنية التي تعتبر السلاح الحقيقي لمواجهة التحديات.

(1) محفوظ، محمد، الحرية والإصلاح في العالم العربي، مرجع سابق، ص ١٠٢ – ١٠٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
مستقبل مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية

مقدمة:

يناقش الباحث في هذا الفصل مستقبل مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية من خلال ما يطمح إليه أفراد المجتمع السعودي من إصلاح وذلك بإعطائه الصلاحيات، ومعالجة الانتقادات التي توجه إليه، وما يقوم به المجلس فعليا، بالإضافة إلى ما يراه الباحث الأسلوب الأمثل للوصول إلى مجلس تشريعي – تنظيمي– يستطيع أن يمارس دوره في المجتمع على الوجه الأسلم وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية:

المبحث الثاني: علاقة مجلس الشورى بالمجتمع:

المبحث الثالث: مجلس الشورى "السلطة التشريعية":

المبحث الأول
واقع مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية

المطلب الأول: علاقة مجلس الشورى بمجلس الوزراء:

يعتبر مجلس الشورى الجهاز الأقرب إلى المجلس التشريعي في المملكة حيث يعتبر أعضاؤه بعيدين عن مناصب السلطة التنفيذية مع إعطائهم بعض صلاحيات أعضاء البرلمان في الأنظمة السياسية التي تعمل بالنظام البرلماني حيث نصت المادة (٩) من نظام مجلس الشورى "لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى وأي وظيفة حكومية أو إدارة أي شركة، إلا إذا رأى الملك أن هناك حاجة إلى ذلك". (١)

ومع كل الصلاحيات التي أعطيت للمجلس إلا أن كثيرا من الكتاب لا يزال يعتبر انه بعيد عن الصفة التشريعية وانه اقرب إلى كونه مجلسا استشاريا مع عدم معرفة طبيعة العلاقة بينه وبين مجلس الوزراء.

---

(1) نظام مجلس الشورى السعودي. (١٩٩٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فتحديد طبيعة العلاقة بين المجلسين أمر مهم حيث أن النظام السياسي في المملكة العربية السعودية لا يعطي مجلس الشورى دورا تشريعيا، أما الدور الرقابي فان المجلس لا يحق له أن يستدعي أي وزير ولا مسئول للمثول أمام المجلس بقوة القانون، ولا يوجد لدى المجلس برنامج أو جدول زمني واضح بل يعتمد في ذلك على مجلس الوزراء. (١)

فمجلس الشورى حسب ما هو مفهوم ليس مجلسا تشريعيا، ولكنه يضع التوصيات على التشريعات التي تأتي من السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء). ويمكن لعدد من أعضائه أن يقترح الأنظمة ويصوت المجلس على مناقشتها، وبالتالي هو مجلس استشاري له حق التوصية وليس له صفة تشريعية. (٢)

ومع بيان دور مجلس الشورى الذي لا يتعدى كونه مجلسا استشاريا فانه حان الوقت لوضع الأمور في نصابها، وذلك بتخصيص أعمال السلطة التشريعية لمجلس الشورى، فاستمرار مجلس الوزراء في ممارسة اختصاصات تشريعية لا ينسجم مع ممارسة اختصاصاته كسلطة تنفيذية، فمن النادر أن يقوم مجلس واحد بممارسة اختصاصات السلطتين التشريعية والتنفيذية في الأنظمة السياسية. وبالتالي كيف يمكن له أن يمارس الرقابة على نفسه.

والخطوة الأولى لعدم التداخل هو تحديد طبيعة عمل كل منهما، وخاصة تحديد جوهر عمل مجلس الشورى، وحول ما إذا كان سلطة تشريعية تقوم بدراسة الشؤون العامة ووضع الأنظمة والقوانين ومراقبة أداء الحكومة، أم انه مجرد مجلس استشاري مهمته تقديم الآراء والمقترحات والنصح لولي الأمر كلما دعت الحاجة لذلك. (٣)

ومن أبرز نقاط الضعف التي يعاني منها المجلس وترتبط بعلاقته مع مجلس الوزراء ما يلي:

١- الموافقة على مقترحات مجلس الوزراء دون مناقشة.

٢- عرض قرارات المجلس على مجلس الوزراء قبل أن تصبح نافذة.

٣- كثرة التقارير الواردة للمجلس لدراستها على حساب أمور أهم منها.

---

(1) التواتي، علي، ما لم ينجزه المجلس، ندوة، جريدة عكاظ الأسبوعية، العدد (١٤٤٦١)، تاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٦، ص٢

(2) توفيق، فؤاد، ما لم ينجزه المجلس، ندوة، جريدة عكاظ الأسبوعية، العدد (١٤٤٦١)، تاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٦، ص ٢

(3) السهلي، محمد، تحول مجلس الشورى إلى سلطة تشريعية مستقلة.. الواقع والتصور، جريدة الرياض، العدد (١٣٧٨٠)، ١٧ مارس ٢٠٠٦، ص ٣٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- عدم وضوح العلاقة بين المجلسين وغياب آلية التنسيق.

٥- ضعف علاقة المجلس مع الوزارات والمؤسسات الحكومية.

٦- حساسية بعض المسئولين الحكوميين تجاه المجلس. [١]

ولم يغفل نظام مجلس الشورى علاقته بمجلس الوزراء، حيث نصت المادة (٢٤) "على رئيس المجلس أن يرفع لرئيس مجلس الوزراء طلب تزويد المجلس بما لدى الأجهزة الحكومية من وثائق وبيانات يرى المجلس أنها ضرورية لتسهيل سير أعماله" كما نصت المادة (١٧) على أن "ترفع قرارات مجلس الشورى إلى رئيس مجلس الوزراء للنظر فيها، فان اتفقت وجهات نظر المجلسين – مجلس الوزراء ومجلس الشورى- صدرت بعد موافقة الملك عليها، وان تباينت وجهات النظر فللملك إقرار ما يراه". [٢]

وقد استحدث في عام ٢٠٠٦ منصب وزير دولة عضو مجلس الوزراء لشؤون مجلس الشورى وذلك لزيادة التنسيق والتعاون والتقارب بين مجلسي الوزراء والشورى للوصول إلى قرارات صائبة، ومن المهام تنسيق العلاقة بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء، لضمان حسن الأداء لأعمال السلطة التنظيمية، واطلاع مجلس الوزراء على قرارات مجلس الشورى ومقترحاته بشأن الأداء العام للدولة، بالإضافة إلى القيام بشرح المبادرات والبرامج والخطة العامة وتسهيل دراسة وتفهم مشروعات الأنظمة واللوائح. [٣]

كما تم تعديل المادة (١٧) على هذا النحو: "ترفع قرارات مجلس الشورى إلى الملك ويقرر ما يحال منها إلى مجلس الوزراء. فإذا اتفقت وجهات نظر مجلسي الوزراء والشورى تصدر القرارات بعد موافقة الملك عليها. وإذا تباينت وجهات النظر في المجلسين يعاد الموضوع إلى مجلس الشورى ليبدي ما يراه بشأنه ويرفعه إلى الملك لاتخاذ ما يراه"

وتتمثل أهمية هذا التعديل بكون المجلس يرفع قراراته إلى الملك ليس بوصفه رئيس السلطة التنفيذية، وإنما بوصفه المرجعية العليا في البلاد. [٤]

---

(1) بن عبدالعزيز، فيصل بن مشعل، التطور السياسي ، مرجع سابق، ص٢٦٩

(2) انظر نظام مجلس الشورى.

(3) المتحمي، سعود، (٢٠٠٦)، لقاء، **مجلة الشورى**، العدد(٧٦)، السنة (٧)، ص٤٤

(4) الحميد. عبد الواحد، (٢٠٠٤)، تطوير مجلس الشورى، **مجلة الشورى**، العدد(٥٢)، السنة(٥)، ص٣٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: موقف مجلس الشورى من قضايا الوطن والمواطن:

تتخذ أجهزة الدولة مجموعة من القرارات المهمة والمصيرية وذلك في عدد من المجالات، دون وجود دور فاعل ومناقشة جادة من مجلس الشورى، الذي يفترض أن يجيز تلك القرارات، أو على الأقل يشارك في صياغتها وتوجيهها. ومن هذه القضايا الأزمات الاقتصادية، والشباب والمرأة، وقضايا أخرى مثل الحج وكذلك قضايا الصحة العامة، وانتشار الأمراض. (١)

فمثلا تعتبر قضايا المرأة من القضايا المهمة، حيث أنها الأكثر تداولا بين أفراد المجتمع، وهو ما يبين الحاجة لقيام المجلس بدراسة الموضوعات المتعلقة بها مثل رفع الوصاية عن المرأة، وان يكون لها تمثيل في القضاء والمحاكم الشرعية، وحقها في التمليك والإيجار بدون ولي. (٢)

إن هذه القضايا التي تهم المواطن بالدرجة الأولى يجب أن يتم مناقشتها ابتداء من المجلس، لكون أعضائه هم الممثلين للشعب حتى ولو لم يكن الوصول إلى عضوية المجلس عن طريق الانتخاب. ومع كل هذه الانتقادات فهذا لا يعني غياب المجلس كليا عن واقع المجتمع، ولكن ليس بالصورة التي يطمح الشعب السعودي أن يصل إليها. فالمجلس يطرح قضايا عامه للنقاش بعد أن يحيلها له مجلس الوزراء ويطلب منه إبداء الرأي فيها.

إن تفعيل المادة (٢٣) من نظام مجلس الوزراء والتي نصت على أن "لكل عشرة من أعضاء مجلس الشورى، حق اقتراح مشروع نظام جديد، أو تعديل نظام نافذ، وعرضه على رئيس مجلس الشورى، وعلى رئيس المجلس رفع الاقتراح للملك" (٣)

هو ما يطالب به من يرى عدم وضوح دور المجلس في مناقشة القضايا التي تهم الوطن والمواطن. ويرجع ضعف تفاعل المجلس مع المجتمع ورغباته إلى أسباب منها:

١- انغلاق المجلس إعلاميا عن المجتمع.

٢- جهل كثير من الناس بدور المجلس ونشاطاته.

---

(1) العيسى، احمد محمد، مجلس الشورى وقضايا الوطن وهموم المواطن، جريدة الرياض،العدد(١٣٧٤٢)، ٧ فبراير ٢٠٠٦، ص٣١

(2) جمجوم، غازي، ما لم ينجزه المجلس، ندوة، جريدة عكاظ الأسبوعية، العدد(١٤٤٦١)، تاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٦، ص ٢

(3) انظر نظام مجلس الشورى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- عدم فهم أبناء المجتمع لطبيعة عمل المجلس وصلاحياته.

٤- خلط الشعب بين دور المجلس التنظيمي ومهام الجهات التنفيذية.

٥- انقطاع التواصل بين المجلس ورغبات المواطنين ومقترحاتهم مما يؤدي إلى عدم التفاعل بين المجلس والمواطنين. (١)

ولعل من أهم أسباب هذه الفجوة كون جميع أعضاء المجلس معينين مما يساعد على التباعد بين المجلس والمواطنين.

المطلب الثالث: تفعيل دور المجلس:

تضاعف طموحات المواطنين زاد من مطالبهم بان يقوم مجلس الشورى بدوره في معالجة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وان يعيش هذه المشكلات ويتفاعل معها ولا يتجاهلها، فعلى المجلس أن يبادر بالتدخل في القضايا بما يشعر المواطن بأن هناك من يدافع عن حقوقه العامة، ومن يصوغ الأنظمة والقوانين التي تخدم المصلحة العامة، بأن يعيد النظر في آلية اتخاذ القرار بما يسمح بمواجهة القضايا العديدة التي تعرض علية. (٢)

إن تفعيل دور المجلس ليقوم بأعمال أكثر إيجابية يتطلب القيام ببعض التعديلات على نظامه، ويأتي في مقدمة هذه الأعمال المشاركة في وضع خطط جميع قطاعات الدولة، وتقييم الأداء السنوي عبر لجان المجلس المتخصصة، مما يقرب عضو المجلس من واقع وتفاصيل العمل الحكومي، وهو ما يحقق الفائدة. إذ يمكن للجان أن تضيف أو تحذف أو تعدل أو تقترح ما تراه مناسبا مما يزيد من كفاءة المشاريع أو الأنظمة والقوانين، ومن ثم متابعتها وتسجيل الملاحظات عليها، وتقييمها ومناقشتها ورفعها للملك. (٣)

---

(1) بن عبدالعزيز، فيصل بن مشعل، التطور السياسي ، مرجع سابق، ص ٢٦٦-٢٦٧

(2) قاضي، سهيل بن حسن، الشورى العلامة المضيئة ولكن، جريدة عكاظ الأسبوعية، العدد(١٤٤٦١)، تاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٦، ص٢

(3) بن سبعان، صالح عبد الرحمن، مغامرة التنمية والتحديث، مرجع سابق، ص ١٦٥ وأيضاً:
- Cordesman, Saudi Arabia Enters the Twenty-First Century: The Political, Foreign Policy, Economic, and Energy, op. cit, p187.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع مسيرة الإصلاح والتي شملت كافة المجالات في الدولة، فانه لابد من المطالبة بزيادة صلاحيات مجلس الشورى ليكون السلطة التشريعية في المملكة (البرلمان)، ويمارس صلاحياته كأي سلطة تشريعية، ومنها:

١- سن الأنظمة والقوانين وتتوج بموافقة الملك دون الرجوع إلى مجلس الوزراء.

٢- مراقبة أداء السلطة التنفيذية، وأداء الوزراء ومناقشتهم حول أداء وزاراتهم والتي تصل لمرحلة الاستجواب للوزير.

٣- مناقشة وإقرار الميزانية العامة للدولة والمقدمة من الحكومة.

٤- إقرار السياسة العامة للدولة داخليا وخارجيا. [١]

٥- فتح قنوات للتواصل والتفاعل مع جمهور المواطنين، وتلمس آمالهم وهمومهم ومشكلاتهم. [٢]

وفي هذا الخصوص فقد نصت المادة (٢٢) على ما يلي: "على رئيس المجلس أن يرفع لرئيس مجلس الوزراء بطلب حضور أي مسئول حكومي جلسات مجلس الشورى، إذا كان المجلس يناقش أمورا تتعلق باختصاصاته، وله الحق في النقاش دون أن يكون له حق التصويت".[٣]

المطلب الرابع: قضايا مهمة لتطوير المجلس:

هناك العديد من القضايا التي تطرح والخاصة بتطوير مجلس الشورى وتوسيع صلاحياته ومن أهمها:

١- إعطاء المجلس صلاحيات السلطة التشريعية(البرلمان) منها:

- أخذها للدور الرقابي على السلطة التنفيذية.
- حقها في استجواب الوزراء والمسئولين.
- سن القوانين والأنظمة.

٢- تعيين أعضاء المجلس عن طريق الانتخاب الشعبي.

٣- تفعيل دور المرأة في المجلس.

٤- الجرأة في الطرح والوضوح والجدية

---

(1) السهلي، محمد، تحول مجلس الشورى، مرجع سابق

(2) بن عبدالعزيز، فيصل بن مشعل، التطور السياسي ، مرجع سابق، ص ٢٨١

(3) انظر نظام مجلس الشورى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن ما يتطلع إليه المجلس، هو زيادة الصلاحيات وتبني منهج التطوير لمجلس الشورى، الذي لا بد أن يكون يوما من الأيام السلطة التنظيمية التي تمارس كافة أدوارها التشريعية والرقابية. (١)

تفعيل دور المجلس الرقابي، وإعطاؤه الحق في استدعاء المسئولين الحكوميين، ومناقشة وجوه التقصير سواء في آليات العمل، أو في القرارات التي تتخذها الجهات الحكومية، هو السبيل لحماية هذه الأجهزة من جميع أنواع الفساد، وهو ما فيه حماية لكيان الدولة، بالإضافة لحفظ حقوق المواطن التي هي من أهم واجبات السلطة التشريعية. كما أن تفعيل دور المرأة في المجلس يعتبر احد الموضوعات التي يتم طرحها، وذلك تبعا للمناداة بحقوقها كونها عنصرا فاعلا في بناء المجتمعات. فالمطالبة بتفعيل دور المرأة لا يعني أنها غير موجودة، بل لها حضورها من خلال اللجنة الوطنية النسائية الاستشارية، ولكنها لا تتمتع بالعضوية، وإنما تعمل في المجلس باسم مستشارة، وبالتالي فليس لها الحق في إبداء رأيها، إلا إذا طلب منها رئيس المجلس ذلك. وبالتالي ليس لها حق التصويت. كما أن للمرأة حق حضور جلسات مجلس الشورى كمواطنة، وهو الحق الذي يكفله النظام للمواطن.

إن من أهم الوظائف الأساسية لمجلس الشورى هي مناقشة الموضوعات، وتطوير الأنظمة القائمة، وإصدار أنظمة جديدة، ومراقبة عمل الأجهزة التابعة للسلطة التنفيذية، ولكي يعطي المجلس نتائج ايجابية، فان ذلك يلزم عدم تجاهل الأعضاء النقاط التالية:

١- الشمولية في النظر للمواضيع المدرجة للنقاش. وهو يعني عدم إنشاء أجهزه جديدة في الدولة دون النظر إلى أجهزة قائمة تعاني من قصور في أدائها، بإمكانها القيام بمهام الجهاز الجديد، مما يجنبها التشابه في عمل أجهزة السلطة.

٢- الصراحة وعدم المجاملة للقطاعات القائمة والقائمين عليها. وغض النظر عن بعض الأمور، بسبب الحرص على المصالح الشخصية أو العلاقات الاجتماعية.

٣- المتابعة والنقد الواضح، فالمجلس يصدر توجيهات تتكرر بشكل سنوي في ذات المواضيع. (٢)

---

(1) رأي الشورى، (٢٠٠٤)، **مجلة الشورى**، العدد(٥٢)، السنة (٥)، ص٥

(2) الخازم، محمد عبد الله، (٢٠٠٥)، مجلس الشورى وجرأة الطرح، **مجلة الشورى**، العدد(٦١)، السنة(٦)، ص٤٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني
علاقة مجلس الشورى بالمجتمع

المطلب الأول: اللجان العلمية:

يرى الباحث أن من أهم أسباب بعد مجلس الشورى عن مناقشة المواضيع التي تهم الوطن والمواطن، هي عزلة أعضاء المجلس عن أفراد المجتمع، وعدم الاطلاع وبشكل مباشر على ما يدور في المجتمع من قضايا وهموم، ذلك لكون الأعضاء في المجلس لم يصلوا عن طريق الانتخاب المباشر، بل عن طريق التعيين. بالإضافة لكون المجلس وفي الغالب ما يقوم بمناقشة المواضيع التي تقدم من جانب الأجهزة الحكومية بعد عرضها على مجلس الوزراء الذي يقوم بتحويلها إلى مجلس الشورى لإبداء الرأي حولها.

وحتى يكون هناك تواصل بين أعضاء المجلس وبين أفراد المجتمع، فان ذلك يتطلب وجود هيئات علمية متخصصة تابعة للجان داخل مجلس الشورى. فعلى سبيل المثال: لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في مجلس الشورى تتبع لها الهيئة العلمية للشؤون الاقتصادية والمالية.

عضوية الهيئة:

يتكون مجلس الهيئة من أعضاء اللجان داخل مجلس الشورى بالإضافة إلى أعضاء يتم انتخابهم من بين أعضاء الهيئة والتي لها فروعها في جميع أنحاء المملكة مما يتيح لجميع أبناء الشعب في مختلف مناطق المملكة المشاركة وعدم تركز ذلك في منطقة دون أخرى. يحمل عضوية الهيئة أساتذة الجامعات والكليات والمعاهد، وكذلك خريجو الجامعات والطلاب المتخصصون في مجال عمل الهيئة، والعاملون في القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى الأفراد المهتمين بمجال عمل الهيئة.

وتقوم الهيئة بعمل اجتماعات دورية، لكي تتيح لأعضاء مجلس الشورى ومجلس الهيئة، التواصل ونقل هموم المواطن والمشكلات التي تواجهه إلى مجلس الشورى لمناقشتها مما يتيح للمجلس القيام بدوره كون أعضائه ممثلين للشعب أمام السلطة التنفيذية، وذلك لمعالجة المشكلات القائمة في المجتمع بشكل أسرع، وزيادة فعالية الأعضاء وتنامي دورهم في القضايا الداخلية والخارجية التي تهم الوطن ومناقشتها وإيجاد نوع من المشاركة الشعبية في المجلس من ذوي الاختصاص الذين لا يحملون عضوية مجلس الشورى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مهام الهيئة:

١- إعداد البحوث والدراسات العلمية.

٢- إعداد الاستشارات للجنة التابعة لها داخل مجلس الشورى.

٣- مناقشة المواضيع التي تقدمها اللجنة داخل المجلس.

٤- تقديم الاقتراحات والشكاوى داخل المجلس.

المطلب الثاني: المجالس المفتوحة:

تعتبر فكرة المجالس المفتوحة ليست بالجديدة على النظام السياسي في السعودية، ففي هذه المجالس يستطيع كل مواطن أن يعبر عن رأيه في صراحة ووضوح، مما يتيح للقيادة السياسية التعرف على مشكلات الناس واحتياجاتهم وكل ما يرتبط بشئون حياتهم لتلبية احتياجاتهم بالسياسات والإجراءات الحكومية المناسبة والحلول العادلة. لقد مثلت المجالس المفتوحة في التجربة السعودية احد أساليب الرقابة العليا، حيث أن ما يطرح في هذه المجالس يحظى باهتمام وتقييم من القيادة السياسية. (١)

إن وجود مثل هذه المجالس تعتبر نقطة ايجابيه يلزم تفعيلها بحيث لا تقتصر على القيادة السياسية، بل يجب أن يكون لأعضاء مجلس الشورى مجالس دوريه، تتيح للمواطنين التواصل المباشر ونقل مشكلاتهم وقضاياهم إلى الأعضاء، كونهم ممثلين الشعب في النظام السياسي، لإيجاد الحلول، سواء كان بسن القوانين والأنظمة أو تعديلها.

ويمثل المجلس في هذه المجالس عضو من كل لجنة لكي يسهل من عمل المجلس، ويناقش كل عضو المواطنين فيما يخص لجنته الذي هو ممثل لها، كما يمكن أن يعلن طرح موضوع معين لأخذ رأي العامة من الناس قبل تقديمه للملك، مما يجعل مجلس الشورى يقوم بدور أكثر فعالية ومواكبا لكل التطورات والأحداث التي تهم الوطن والمواطن، وليخرج المجلس من عزلته التي تجعله بعيدا عن ما يدور داخل المجتمع.

المطلب الثالث: الانتخابات التشريعية:

تعتبر الانتخابات الأسلوب الأمثل لاختيار الأشخاص الذين يقومون برسم السياسات العامة واتخاذ القرارات.

---

(1) الجهني، عيد مسعود، الشورى وفن الحكم في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٢١٦_٢١٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعتقد الباحث انه عند التفكير في عملية إصلاح مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية، فان قضية الانتخابات هي من أهم ركائز تشكيل المجلس. ومن مزايا الانتخابات:

١- اعتبار الانتخاب بمثابة صك الشرعية التي تتمتع بها الحكومة المنتخبة، فشرعية الحكومة وتبرير ممارساتها وبرامجها وسياساتها تستند كلها على قاعدتها الانتخابية.

٢- إن الانتخابات هي أفضل وسيلة عملية لإقامة حكومة تمثل الأفراد.

٣- إن الانتخابات هي وسيلة فعالة لتوسيع نطاق المشاركة السياسية، فهي تعطي فرصة لكل شخص للمساهمة في عملية الممارسة السياسية والمشاركة في اختيار صانعي القرارات، والتأثير في رسم السياسية العامة.

٤- يعطى المواطن في ظل الانتخابات فرصة الإفصاح عن رغبته في اختيار المسئولين الذين يعتقد أنهم مناسبون للمراكز الحكومية.

٥- الانتخابات هي الوسيلة لحث المسئول الحكومي على أن يكون أهلا للمسؤولية وان يسعى بشكل جدي لإرضاء الأفراد الذين انتخبوه والذين يتوقف مستقبله السياسي على تقديرهم لجديته وإخلاصه وإنتاجه واستجابته لمطالبهم. (١)

يتطلب وجود انتخابات تشريعية في المملكة تقسيم المناطق على أساس مناطق رئيسية، فالمملكة حاليا مقسمة إلى (١٣) منطقة إلا أن الباحث يرى إعادة التقسيم إلى (٥) مناطق رئيسية وتكون كالتالي:

١- المنطقة الوسطى: وتشمل منطقة الرياض والقصيم.

٢- المنطقة الغربية: منطقة مكة المكرمة والمدينة المنورة.

٣- المنطقة الشرقية: المنطقة الشرقية وصحراء الربع الخالي.

٤- المنطقة الجنوبية: منطقة عسير ونجران والباحة وجازان.

٥- المنطقة الشمالية: منطقة الحدود الشمالية وحائل والجوف وتبوك.

وذلك لعدة أسباب هي:

١- تمتلك كل منطقة خصائص جغرافية وثقافية تتميز بها عن غيرها من المناطق.

٢- تعرف كل منطقة بمجموعة من القبائل التي تسكنها.

---

(1) بركات، نظام، وآخرون، (٢٠٠٣)، **مبادئ علم السياسة**، ط٣، الرياض: مكتبة العبيكان، ص ٢٠٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- تقليل عدد المناطق يخلق نوعا من التوازن في التوزيع السكاني، مما ينعكس بـــدوره على التمثيل بالمجلس. حيث يصل سكان بعض المناطق (١٣) إلى أكثر من ٤ ملايين بينما لا يتجاوز النصف مليون في مناطق أخرى.

٤- تجعل مطالب عضو المجلس المنتخب للمنطقة تغطي ٢٠% من مساحة المملكة وليس ٧,٧% ، خاصة مع مشكلة تركيز التنمية في المناطق الرئيسية.

ويحدد عدد المنتخبين من كل منطقة بنسبة مئوية من عدد السكان بشكل يضمن العدالة في التمثيل داخل المجلس. ولضمان تلافي وصول أشخاص غير أكفاء إلى عضوية المجلس، فان ذلك يتطلب وضع شروط للعضوية إضافة إلى الشروط المذكورة في المادة (٤) من النظام والتي تنص على:

١- أن يكون سعودي الجنسية بالأصل والمنشأ.

٢- أن يكون من المشهود لهم بالصلاح والكفاية.

٣- ألا يقل عمره عن ثلاثين عاما.

يضاف إلى هذه الشروط:

١- الحصول على مؤهل علمي مناسب.

٢- أن يكون من أهل الخبرة العملية.

ويتم الانتخاب بشكل تدريجي حيث ينتخب ثلث أعضاء المجلس لفترة محددة ومعلنة، ثم تزاد هذه النسبة لتصل إلى الثلثين ويبقى ثلث الأعضاء معينين. إن وصول أعضاء المجلس عن طريق الانتخاب يوصل مطالب المجتمع إلى صناع القرار والقيادة السياسية، مما يـــساهم بزيادة دفع عجلة النمو والتقدم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

مجلس الشورى "السلطة التشريعية"

المطلب الأول: ايجابيات المجلس:

رغم كل السلبيات التي تؤخذ على المجلس إلا أن هناك ايجابيات تساعد على اخذ خطوات في التحديث والإصلاح والتطوير والتي من أهمها:

١- حرية إبداء الرأي خلال عملية المناقشات والمرافعات واتخاذ القرارات في كل ما يطرح من قضايا وموضوعات، فالمجلس يمنح كافة الأعضاء الوقت الكافي لإبداء جميع الآراء.

٢- يمثل أعضاء المجلس جميع شرائح المجتمع من ناحية التمثيل الجغرافي والمهني، حيث يتم اختيار الأعضاء من جميع مناطق المملكة والذين يمثلون القطاعات كالزراعة والصناعة والتجارة.

٣- تتخذ قرارات المجلس بالأغلبية، وبذلك يحقق المجلس مبدأ التعاون والتجانس لما فيه مصلحة المجتمع.

٤- إشراك الجهات الحكومية صاحبة الشأن في النقاش والاستفادة من أهل الخبرة والاختصاص من خارج المجلس سواء من موظفي الدولة أو من أفراد المجتمع. (١)

٥- رغبة أعضاء المجلس بالتغيير والارتقاء بعمل المجلس ووظيفته في النظام السياسي السعودي من خلال تصريحات الأعضاء التي تنادي بزيادة في الصلاحيات، وهذا التحرك الداخلي يعطي دفعة لعملية التحديث.

٦- مشاركة المجلس في مؤتمرات البرلمانات سواء العربية أو العالمية، واطلاعه على ما تقوم به البرلمانات ودورها في أنظمتها السياسية ومقارنتها مع دور المجلس.

٧- وجود أعضاء غالبيتهم من حملة الشهادات العليا الذي يمكن أن يكونوا دعامة قوية للإصلاح في المملكة بشكل عام وللمجلس بشكل خاص من خلال الطرح العلمي للأفكار والدراسات من اجل التطوير.

---

(1) بن عبدالعزيز، فيصل بن مشعل، التطور السياسي ، مرجع سابق، ص ص ٢٥٦ - ٢٦٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨- تزايد أهمية المجلس التي أعطاها له النظام السياسي ورغبة القيادة السياسية في النهوض بالمجلس وتفعيل دوره ليكون أكثر من استشاري وذلك بتعديل الأنظمة والقوانين واستجابة للرغبة الشعبية.

٩- زيادة الوعي الرسمي والشعبي ومعرفة أهمية دور السلطة التشريعية في النظام السياسي، والمحاولة في الإسراع لتحويل المجلس إلى سلطة مستقلة.

المطلب الثاني: وظائف السلطة التشريعية ووظيفة مجلس الشورى:

أولا: التشريع:

وهي الوظيفة الأساسية التي يجب أن يقوم بها المجلس وتتمثل في اتخاذ وتعديل وإلغاء القوانين المنظمة لشؤون الدولة والأفراد، والتي يجب أن تكون بعيدة عن أي قيود تحد من قدرته على ممارسة التشريع، إلا وانه في الممارسة الفعلية لا يمنع من تداخل السلطتين التنفيذية والقضائية ولكن بشكل محدود. كما يلتزم في ممارسته للتشريع بالأعراف والقيم والمفاهيم السائدة في المجتمع. (١)

ويفتقد المجلس في نهاية السنة السادسة من القرن الحادي والعشرين إلى هذه الوظيفة. وتعتبر المادة (٢٣) هي الأقرب إلى وظيفة التشريع حيث نصت على ما يلي " أن لكل عشرة أعضاء حق اقتراح نظام جديد أو تعديل نظام نافذ وعرضه على رئيس المجلس وعلى رئيس المجلس رفع الاقتراح إلى الملك " وكذلك المادة (١٨) والتي نصت على ما يلي " تصدر الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات وتعدل بموجب مراسيم ملكية بعد دراستها من مجلس الشورى "

ثانيا: التمثيل:

يفتقد المجلس إلى صفة التمثيل وذلك لان أعضاء المجلس غير منتخبين كما نصت على ذلك المادة (٣) والتي جاء فيها " يتكون مجلس الشورى من رئيس وستين عضوا يختارهم الملك من أهل العلم والخبرة والاختصاص وتحدد حقوق الأعضاء وواجباتهم وكافة شئونهم بأمر ملكي ". وبالتالي فهم لا يمثلون إرادة الناس ولا يعبرون عنها.

---

(1) بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة، مرجع سابق، ص ٢١١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تكمن أهمية الصفة التمثيلية كونها هي التي تعطي هيئة التشريع – المجلس– حق ممارسة التشريع وتجعل منه سلطة تشريعية. [١]

ثالثا: المداولة:

يمارس المجلس هذه الوظيفة بشكل كامل حيث تتخذ القرارات عن طريق التصويت وعلى ذلك تنص المادة (١٦) " لا يكون اجتماع مجلس الشورى نظاميا إلا إذا حضر الاجتماع ثلث أعضائه على الأقل بمن فيهم الرئيس أو من ينوب عنه ولا تكون القرارات نظامية إلا إذا وافقت عليه غالبية المجلس ". وبالتالي يسبق التصويت نقاش يشمل جميع جوانب الموضوع ويحاول الأعضاء خلال عملية المداولة والنقاش والتصويت، التوفيق بين مصلحة الدولة ككل ومصلحة الأفراد كما نص على ذلك المادة (٢) على هذا النحو: "يقوم مجلس الشورى على الاعتصام بحبل الله والالتزام بمصادر التشريع الإسلامي ويحرص أعضاء المجلس على خدمة الصالح العام والحفاظ على وحدة الجماعة وكيان الدولة ومصالح الأمة"

رابعا: الإشراف والمراقبة والتحقيق:

تعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف السلطة التشريعية والتي تعتمد على مراقبة مالية الدولة بواسطة إقرار الميزانية التي تعدها السلطة التنفيذية وفي النفقات العامة العسكرية والمدنية، وهي تعني أن مالية الدولة ومشاريعها وبرامجها العامة تخضع لإشراف مباشر ولمراقبة من السلطة التشريعية. كما تملك حق استدعاء واستجواب مواطني الدولة وموظفيها بما في ذلك أعضاء السلطة التشريعية أنفسهم. [٢]

والتي لا يقوم بها المجلس إلا بدرجة محدودة وذلك من خلال عدد مواد النظام كما في المادة (٦) حيث تنص " إذا اخل عضو مجلس الشورى بواجبات عمله يتم التحقيق معه ومحاكمته وفق قواعد وإجراءات تصدر بأمر ملكي " وكذا في المادة (٢٢) والتي نصت على ما يلي:"على رئيس المجلس أن يرفع لرئيس مجلس الوزراء بطلب حضور أي مسئول حكومي جلسات مجلس الشورى إذا كان المجلس يناقش أمورا تتعلق باختصاصاته وله الحق في النقاش دون أن يكون له حق التصويت".

---

(1) المرجع السابق، ص ٢١٢

(2) المرجع السابق، ص ٢١٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك في المادة (٢٤) " على رئيس مجلس الشورى أن يرفع لرئيس مجلس الوزراء طلب تزويد المجلس بما لدى الأجهزة الحكومية من وثائق وبيانات يرى المجلس أنها ضرورية لتسهيل سير أعماله "

يرى الباحث لكي يقوم المجلس بدوره الرقابي، لابد من وجود التواصل المباشر بين مجلس الشورى وأجهزة الرقابة وخاصة هذه الهيئات:

- هيئة الرقابة والتحقيق:

ويتمثل دورها في رقابة أداء الأجهزة الحكومية إداريا وماليا. والتحقيق والادعاء في المخالفات الإدارية وكذلك في الجرائم الجنائية المتعلقة بالوظيفة العامة كالرشوة والاختلاس، واستغلال النفوذ إلى عدد آخر من الجرائم الجنائية.

اختصاصات الهيئة:

١- إجراء الرقابة اللازمة للكشف عن المخالفات المالية والإدارية.

٢- فحص الشكاوى التي تحال إليها من الوزراء المختصين أو من أي جهة رسمية مختصة عن المخالفات المالية والإدارية.

٣- إجراء التحقيق في المخالفات المالية والإدارية التي تكشف عنها الرقابة وفيما يحال إليها من الوزراء المختصين أو من أي جهة رسمية مختصة.

٤- متابعة الدعوى التي تحال طبقا لهذا النظام إلى ديوان المظالم. [١]

- ديوان المراقبة العامة:

يختص الديوان بالرقابة اللاحقة على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها وكذلك مراقبة أموال الدولة المنقولة والثابتة ومراقبة حسن استعمال هذه الأموال واستغلالها والمحافظة عليها.

اختصاصات الديوان طبقا للمادة (٨):

١- التحقق من أن جميع إيرادات الدولة ومستحقاتها من أموال واعيان وخدمات قد أدخلت في ذمتها وفقا للنظم السارية وان كافة مصروفاتها قد تمت وفقا لأحكام الميزانية السنوية وطبقا للنظم واللوائح الإدارية والمالية والمحاسبية النافذة.

---

(1) مجموعة الأنظمة المتعلقة باختصاصات هيئة الرقابة والتحقيق. (٢٠٠١)، ص٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- التحقق من أن كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة تستعمل في الأغراض التي خصصت من اجلها من قبل الجهة المختصة، وان لدى هذه الجهات من الإجراءات ما يكفل سلامة هذه الأموال وحسن استعمالها واستغلالها ويضمن عدم إساءة استعمالها أو استخدامها في غير الأغراض التي خصصت من اجلها.

٣- التحقق من أن كل الجهات الخاضعة لرقابة الديوان، تقوم بتطبيق الأنظمة واللوائح المالية والمحاسبية التي تخضع لها وفقا لنظامها الخاص تطبيقا كاملا وانه ليس في تصرفاتها المالية ما يتعارض مع تلك الأنظمة واللوائح.

٤- متابعة الأنظمة واللوائح المالية والمحاسبية النافذة للتحقق من تطبيقها وملاءمتها للتطورات التي تستجد على الإدارة العامة بالمملكة وتوجيه النظر على أوجه النقص في ذلك وتقديم الاقتراحات اللازمة لتطوير هذه الأنظمة أو اللوائح أو تغييرها. (١)

المطلب الثالث: الأحزاب السياسية:

تعرف الأحزاب السياسية على أنها: منظمة سياسية تضم جماعة من الأفراد الذين يتفقون فيما بينهم على الأسس العامة التي يجب أن تتبع في تنظيم الدولة، ويسعون للسيطرة على الحكومة أو المشاركة فيها من اجل تطبيق هذه الأسس. (٢)

وقد أبرزت الممارسة العملية أن الأحزاب تكرس مفهوم الصراع وتغذية، وان كانت تتخذ مؤشرا لتحقيق النموذج الديمقراطي في الحكم. فالأحزاب تخضع للمصالح الاقتصادية وأصحاب رؤوس الأموال، مما يجعل الحكومة تسير في مجملها لخدمة هذه الفئة، حيث إن تمويل برامج الأحزاب ودعايته الانتخابية تتم عن طريق الشركات الكبرى، في مقابل تحقيق مصالح هذه الشركات عند وصوله للسلطة. فهذه المؤسسات التي قامت لتحقق الحماية للمواطن والحفاظ على حقوقه وتحقيق مصالحه، أصبحت أداة في أيدي فئة من المجتمع لديها القدرات المالية وتؤثر على الشعب عن طريق وسائل الإعلام والدعاية والإعلان.(٣)

---

(1) نظام ديوان المراقبة العامة، المادة (٧) و (٨)

(2) بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة، مرجع سابق، ص ٢٢٤

(3) عارف،نصر محمد،(١٩٩٢)،**نظريات التنمية السياسية المعاصرة**،سلسلة الرسائل الجامعية(٦)، هيرندن، فيرجينيا، الولايات المتحده الامريكية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة: دارالقارئ العربي، ص٣٤٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمملكة العربية السعودية محقة من وجهة نظر الباحث في عدم السماح لوجود الأحزاب السياسية في نظامها. إن وجود الأحزاب أمر يدعو للفرقة وتقسيم المجتمع إلى تكتلات تضر بالصالح العام، ويكون الهدف الوصول إلى الحكومة لتطبيق معتقداتهم وليس خدمة الدولة والشعب. بالإضافة لكون فكرة الأحزاب ليست موجودة في الكتاب والسنة التي تعتبر الدستور والمرجع في نظام الحكم السعودي.

الخلاصة:

تطرق هذا الفصل لصلاحيات مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية، والذي يعتمد على إعطاء المجلس صلاحيات السلطة التشريعية في النظام البرلماني. وقد ناقش الباحث صلاحيات المجلس في ثلاثة مباحث.

المبحث الأول والذي يتحدث عن واقع مجلس الشورى من خلال علاقة المجلس بمجلس الوزراء، وموقف الشورى من القضايا التي تمس الوطن والمواطن والمطالب الشعبية لتفعيل المجلس وكذلك القضايا المهمة لتطوير المجلس.

اقترح الباحث في المبحث الثاني كيفية تفعيل دور المجلس عن طريق اللجان العلمية، وهي لجان أهلية تابعة للجان داخل المجلس، والمجالس المفتوحة والتي تضم كافة أفراد المجتمع. كما ناقش الباحث ضرورة وجود انتخابات تشريعية لعضوية المجلس.

واستعرض الباحث في المبحث الثالث ايجابيات المجلس الحالي وقابليته للتحديث والتطوير. وكذلك وظائف السلطة التشريعية ومقارنتها بالوظيفة الحالية للمجلس. كما تطرق لفكرة وجود الأحزاب السياسية مع عدم الترحيب بها في النظام السياسي.

إن تحويل مجلس الشورى في المملكة إلى سلطة تشريعية مستقلة، يكون بإعطاء المجلس صلاحيات أكثر، وذلك ليستطيع القيام بدوره التشريعي والذي سيحفظ التوازن داخل النظام السياسي السعودي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة والتوصيات:

تعمل القيادات السياسية على الوصول بالدولة إلى درجة القوة والتقدم والتحضر والتي لا يمكن أن تتحقق إلا بالعمل والتجديد والتحديث ومعالجة الفساد والمشكلات مع المحافظة على الأمن الذي يعتبر النقطة الرئيسة في مسيرة الدول. ولا يمكن للتقدم أن يتم بصورة صحيحة وتحقق النتائج المرجوة منها إلا بأخذ الإصلاح كمنهج للدولة ليشمل كل جوانب الحياة الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويعتبر الإصلاح السياسي من أهم ما يحتاج إليه الوطن العربي والعالم الإسلامي.

ولان الدول المتقدمة تأخذ النظام الديمقراطي منهجا لها، فقد حاولت كثير من الدول وخاصة العربية والإسلامية تطبيق الديمقراطية بما يتوافق مع الدين الإسلامي ومنها سلطنة عمان وجمهورية مصر العربية وجمهورية إيران الإسلامية.

وقد ظهرت الديمقراطية أنجح أساليب الحكم المطبقة وذلك لما تسمح به من المشاركة السياسية للشعب وعدم احتكار السلطة في يد مجموعة محددة، كما تعطي السلطات الثلاثة في الدولة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) درجة متساوية في القوة، بحيث لا تسيطر إحدى السلطات على الأخرى، وتحاول الدول العربية والإسلامية تطبيق الديمقراطية كونها تعاني من سيطرة السلطة التنفيذية على باقي السلطات.

والمملكة العربية السعودية كإحدى الدول العربية والإسلامية والتي تتخذ القران الكريم دستورا لها، تعاني من ضعف السلطة التنظيمية والتي تتمثل في مجلس الشورى. ويعتبر مجلس الشورى من اقدم السلطات في الدولة من حيث النشأة والذي تم تكوينه عام ١٣٤٦ الموافق ١٩٢٧م، وقد تعددت مراحل نشأة المجلس وتطوره والذي يعتبر ثمرة ونتيجة المجلس الأهلي، ثم تطور المجلس إلى أن صدر قرار إنشاء مجلس الوزراء عام ١٣٧٢ الموافق ١٩٥٣م، الذي استأثر بكثير من الصلاحيات التي قد أعطيت للمجلس. ومنذ ذلك التاريخ تحاول القيادة السياسية في المملكة إعطاء المجلس وبشكل تدريجي صلاحيات السلطة التشريعية و إعادة تشكيلة والذي اعتمد من بدايته على من يختارهم الملك. وذلك بإصدار النظام الأساسي للحكم ونظام لمجلس الشورى ونظام المناطق، وكان آخرها نظام عام ١٩٩٢م والذي تضمن نقله نوعية كبيرة من حيث مواد النظام وكذلك اللائحة الداخلية.

ومع توجيه الانتقادات إلى مجلس الشورى وانحصار عمله في ما يحول إليه من مجلس الوزراء وبعده عن المواطن والقضايا التي تهمه فقد اقترح الباحث وجود لجان علمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعمل كهمزة وصل بين أعضاء المجلس ومجموعة من المثقفين والمتخصصين كل حسب تخصصه وتفتح المجال أمامهم بالعمل والمشاركة السياسية في صنع القرار. كما اقترح الباحث وجود مجالس مفتوحة –والتي تعتبر ليست بالجديدة على المجتمع السعودي– خاصة بأعضاء مجلس الشورى لتكون نقطة تواصل بين أعضاء المجلس وباقي أفراد المجتمع السعودي ولتأخذ صوت المواطن إلى داخل المجلس.

ومن أهم المواضيع التي يمكن الإشارة إليها فيما يتعلق بمجلس الشورى هو طريقة التعيين، التي اقتضت الحاجة ومع بداية القرن الحادي والعشرين إلى إحداث تغييرات وإدخال الانتخابات التشريعية كطريقة لوصول العضو إلى كرسي المجلس. والتي تبدأ جزئية وتنتهي إلى وصول غالبية أعضاء المجلس بالانتخاب. وقد اقترح الباحث إعادة تقسيم المملكة إلى خمس مناطق رئيسة بدلا من ثلاث عشرة منطقة.

وقد أثبتت الدراسة فرضية أن المملكة تقوم بخطوات إصلاحية ساهمت في تفعيل دور المواطن في الحياة السياسية والتي كان آخرها الانتخابات البلدية. كما أثبتت الدراسة فرضيتها الثانية وهي إعطاء المجلس صلاحيات السلطة التشريعية وإعادة تكوينه عن طريق الانتخاب من أهم خطوات الإصلاح والتحديث وهي البديل عن الديمقراطية الغربية.

و أخيرا هناك مجموعة من التوصيات التي يرى الباحث ضرورة أخذها بعين الاعتبار وذلك لإكمال مسيرة الإصلاح في المملكة العربية السعودية وخاصة في ما يتعلق بمجلس الشورى – موضوع الدراسة– وهي:

١– أهمية الاستفادة من التجارب العربية والإسلامية سواء كانت نماذج الدراسة (عمان ومصر وإيران) أو غيرها ومحاولة تجنب السلبيات وتفعيل الإيجابيات.

٢- متابعة جلسات الحوار الوطني لما لها من دور في خلق صورة واضحة عن التوجهات والأفكار في المجتمع والوصول إلى منهج وأسلوب حياة "وسطي" إسلامي معتدل.

٣- تسريع عملية الإصلاح الشاملة لجميع مجالات الحياة الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمعالجة الأخطاء ومحاربة الفساد.

٤- عدم إهمال المرأة السعودية وتجاهلها في عملية الإصلاح وإفساح المجال لها في جميع الميادين بما يتناسب مع طبيعتها وتعاليم دينها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- توعية المجتمع بأهمية السلطة التشريعية في النظـــام الـــسياسي باســـتخدام الأدوات الإعلامية بشكل اكثر فعالية.

٦- ضرورة دعم أفراد المجتمع وخاصة العلماء و أصحاب الفكـــر والمثقفـــين للقيـــادة السياسية والوقوف معها لدفع عجلة الإصلاح وتقديم الدراسات المتخصـــصة التـــي تساهم في إعطاء القيادة النظرة الصحيحة وعدم التأثر بالضغوط الخارجية.

٧- إعطاء مجلس الشورى صلاحيات اكبر لخلق نوع من التوازن في النظام الـــسياسي السعودي وعدم تمركزها في يد مجلس الوزراء.

٨- العمل على تحديد اختصاصات سلطات الدولة المتمثلة في مجلس الوزراء ومجلـــس الشورى والانتهاء من إشكالية عدم الوضوح في مسؤوليات هـــذه الـــسلطات وذلـــك بإصدار قانون يكفل لكل مجلس حقوقه وواجباته واختصاصات عمله.

٩- إشراك المواطن في العملية السياسية بشكل مباشر عن طريق الانتخابات التـــشريعية وعضوية مجلس الشورى، يساهم في التواصل بين القيادة والشعب ويـــدعم النظـــام السياسي.

١٠- إنشاء اللجان العلمية كوسيلة للتواصل بين أعضاء مجلس الشورى و أفراد المجتمع و إخراج أعضاء المجلس من العزلة عن هموم وقضايا الوطن والمواطن.

١١- إصدار القوانين والأنظمة التي تعطي الشعب حق المشاركة السياسية بما لا يتنافى مع دستور الدولة ودينها.

١٢- تفعيل الدور الرقابي للمجلس على أجهزة الدولة و إعطاء المجلس صلاحيات للمناقشة ومحاسبة المسؤولين والذي يسهم في خلق الرقابة الذاتية للأجهزة الحكومية.

١٣- تبني أعضاء المجلس للقضايا الحساسة التي تهم المواطن وتؤثر في عمليـــة صـــنع القرار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع:

أولا: المصادر الأولية:

- وزارة الإعلام، (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، **مجلس الشورى**، سلطنة عمان.
- قانون مجلس الشورى المصري
- الدستور الإيراني
- النظام الأساسي للحكم، (١٩٩٢)، المملكة العربية السعودية
- نظام مجلس الشورى السعودي. (١٩٩٢).
- اللائحة الداخلية لمجلس الشورى السعودي، (١٩٩٢)،
- مجموعة الأنظمة المتعلقة باختصاصات هيئة الرقابة والتحقيق. (٢٠٠١)، المملكة العربية السعودية
- نظام ديوان المراقبة العامة، المملكة العربية السعودية

ثانيا: المراجع باللغة العربية:

الرسائل الجامعية:

- الشامسي ، ناصر بن سيف بن ناصر ، (١٩٩٥) . **وسائل الرقابة السياسية التي يباشرها مجلس الشورى على أعمال الإدارة العامة في سلطنة عمان: دراسة مقارنة مع المملكة الأردنية الهاشمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، المملكة الاردنية الهاشمية
- قدوره ، زهير أحمد عبد الغني ، (١٩٩٥) . **الشورى في الإسلام والأنظمة السياسية المعاصرة: دراسة تطبيقية في دولة قطر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية
- الجامي، علي محمد، (٢٠٠٠) . **سلطة ولي الأمر في التجريم التعزيري وضوابطها في الفقه الإسلامي**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية

الكتب:

- فرحات، محمد محمد، (١٩٩١) . **المبادئ العامة والنظام السياسي الإسلامي**، القاهرة : دار النهضة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دحلان، السيد أحمد ، (١٩٨١) . **دراسة في السياسة الداخلية للملكة العربية السعودية** ، ط١، جده : دار الشروق
- الصالح، محمد أحمد، (١٩٩٩) . **الشورى في الكتاب والسنة**، الرياض ، د. ن
- أبو فارس، محمد عبد القادر، (١٩٨٨). **حكم الشورى في الإسلام ونتيجتها**، عمان : دار الفرقان،
- الغامدي، علي ، (٢٠٠١) . **فقه الشورى** ، ط١، الرياض : دار طيبة
- المزروعي ، محمد سالم ، (٢٠٠٤) . **التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع التسعينات**، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي
- هلال، علي الدين، (٢٠٠٢). **تطور النظام السياسي في مصر: ١٨٠٣-١٩٩٩**، ط٤، القاهرة
- مسعد ، نيفين عبد المنعم (٢٠٠١) . **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية**، ط١، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية
- الجوجو ، عبد الله حسن ، (١٩٩٦) . **الأنظمة السياسية المعاصرة:** دراسة مقارنة، ط١، ليبيا، الجامعة المفتوحة
- الجهني ، عيد مسعود،(٢٠٠١)، **النظام السياسي والإداري في المملكة العربية السعودية**، ط١، الرياض- القاهرة ، مركز الخليج العربي للطاقة والدراسات الاستراتيجية
- بن باز، احمد عبدالله، (٢٠٠٠)، **النظام السياسي والدستوري للمملكة العربية السعودية**، ط٣، الرياض، دار الخريجي
- ساعاتي، أمين، (١٩٩٧)، **الشورى في المملكة العربية السعودية**، القاهرة، دار الفكر العربي
- بن عبدالعزيز، فيصل بن مشعل، (٢٠٠٢)، **التطور السياسي في المملكة العربية السعودية وتقييم لمجلس الشورى**، ط١، الرياض، مكتبة العبيكان
- الجهني، عيد مسعود، **الشورى وفن الحكم في المملكة العربية السعودية**
- الشمري، غسان إبراهيم ، (٢٠٠٠)، **انبعاث أمة استقرار السعودية وتطورها**، ط١، اربد، الأردن : مؤسسة حماده للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع
- الزهراني، عبدالرحمن بن علي، (٢٠٠٢)، **مسيرة الشورى في المملكة العربية السعودية**، ط٣ ، الرياض : مجلس الشورى، إدارة العلاقات العامة والإعلام
- الإدارة العامة للإدارة والإعلام، **مجلس الشورى لمحة تاريخية**، مجلس الشورى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إدارة المعلومات ، (٢٠٠٣)، **الشورى في الإسلام ممارسة نيابية تجربة المملكة العربية السعودية**، ط٣، الرياض، مجلس الشورى
- الدسوقي، منى حسين، (١٩٩٩)، **الشيخ مصطفى الغلاييني ومفاهيمه الإصلاحية**، ط١، بيروت، المكتبة العصرية
- سفر، محمود محمد، (٢٠٠٥)، **الإصلاح رهان حضاري**، ط١، بيروت: دار النفائس
- محفوظ، محمد، (٢٠٠٥)، **الحرية والإصلاح في العالم العربي**، ط١، بيروت : الدار العربية للعلوم
- محفوظ، محمد، (٢٠٠٤)، **الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية**، ط١، الدار البيضاء وبيروت: المركز الثقافي العربي
- محفوظ، محمد، (٢٠٠٤)، **الحوار والوحدة الوطنية في المملكة العربية السعودية**، بيروت : دار الساقي
- مركز الخليج للأبحاث، (٢٠٠٣)، **الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية**، دبي، الإمارات العربية المتحدة
- رعد، نزيه، (١٩٩٩) . **القانون الدستوري العام**، طرابلس : المؤسسة الحديثة للكتاب
- طربوش، قائد محمد، (١٩٩٥) . **السلطة التشريعية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري**، ط١، بيروت : المؤسسة الجامعية
- ثابت، عادل، (٢٠٠١) . **النظم السياسية** ، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر
- عبد الله، عبد الغني بسيوني، (١٩٩٣) . **النظم السياسية والقانون الدستوري**، لبنان: الدار الجامعية
- بن سبعان، صالح عبد الرحمن، (٢٠٠٣) . **مغامرة التنمية والتحديث مقدمات لرؤى إستراتيجية حول قضايانا**، ط١، الرياض
- الجهني، عيد مسعود، **الشورى وفن الحكم في المملكة العربية السعودية**
- بركات، نظام، وآخرون، (٢٠٠٣)، **مبادئ علم السياسة**، ط٣، الرياض : مكتبة العبيكان
- الصفار، حسن موسى، (٢٠٠٥)، **الاستقرار السياسي والاجتماعي**، ط١، بيروت لبنان: الدار العربية للعلوم
- عارف، نصر محمد، (١٩٩٢) ، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة** ، سلسلة الرسائل الجامعية (٦)، هيرندن ، فيرجينيا ، الولايات المتحدة الأمريكية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة : دار القارئ العربي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصحف والمجلات:

-عبد الغني ، محمد شحات. (٢٠٠١) ، تجربة الإصلاح في سلطنة عمان المنطلقات والمعوقات ، **شؤون خليجية** ، العدد (٢٥)

- **مجلة البيان** ، (٢٠٠٢) ، تحديث سياسي واقتصادي في سلطنة عمان ، العدد (١٥٣) الأربعاء ٣ شعبان ١٤٢٣هـ ٩ أكتوبر ٢٠٠٢

- الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام،(١٤٢٣)، **مجلة الشورى**، العدد (٣٧)، السنة (٤)

- جمال، احمد محمد ، أكتوبر (١٩٨٤)، الملك عبدالعزيز مؤسس مجلس الشورى، **مجلة الحرس الوطني**، العدد (٢٣)، السنة (٥)

- الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام، **مجلة الشورى**، العدد (٥٩)، السنة (٦)، ١٤٢٥ ٢٠٠٥م

- رسالة الرياض، **مجلة الموقف**، العدد (٨٦) ، مايو ١٩٩٢م

- الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام، (١٤٢٥)، الذكرى الرابعة والسبعين لليوم الوطني، **مجلة الشورى**، العدد (٥٩)، السنة (٦)

- الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام ،(١٤٢٦)، الذكرى الخامسة والسبعين لتوحيد المملكة ، **مجلة الشورى**، العدد (٧١)، السنة (٧)

- الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام ،(١٤٢٧)، مسيرة الشورى والإصلاح تاريخ ثري ومستقبل طموح، **مجلة الشورى**، العدد (٧٦)، السنة (٧)

- الزهراني، سعيد بن عايض، (٢٠٠٦)، الإصلاح من الداخل آمال وتطلعات ، **مجلة بيادر**، العدد (٤٥)

- ضاحي، طلال محمود ، (٢٠٠٦)، إرادة الإصلاح السياسي بين الطموح والتحدي ، **مجلة الشورى**، العدد (٧٦)، السنة (٧)

- النجار، غانم، يونيو (٢٠٠١)، واقع ومستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد (٢٤)

- المانع، صالح عبد الرحمن، (٢٠٠٦) ، مسيرة الإصلاح والتحديث ، **مجلة الشورى** ، العدد (٧٦)، السنة (٧)

- فاضل، صدقة يحيى، (٢٠٠٦)، غد أفضل.. ممكن ومتوقع، **مجلة الشورى**، العدد (٧٦)، السنة (٧)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- جمعة، أحمد، (٢٠٠٦)، مسيرة الإصلاح في المملكة العربية السعودية، **مجلة الشورى**، العدد (٧٦) السنة (٧)
- مجلس الشورى، (٢٠٠٦)، مسيرة الشورى والإصلاح تاريخ ثري ومستقبل طموح، **مجلة الشورى**، العدد (٧٦)، السنة (٧)
- صحيفة العرب اليوم ، دبي ، العدد (٣٠٠٦) ، السنة (٩) ، (٢٠٠٥)
- لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشورى السعودي ، (٢٠٠٣) ، خطوه سعودية على طريق التحديث السياسي ، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (٩٠٨٨)
- الشايب، جعفر محمد، (٢٠٠٦) ، قراءة في تجربة انتخابات المجالس البلدية ، **مجلة الشورى**، العدد (٧٦)، السنة (٧)
- الدعجاني ، سهم ، (٢٠٠٥) الحوار الوطني والإعلام أيهما خدم الآخر، **المجلة العربية** ، العدد (٣٤٥)، السنة (٣٠)
- بن معمر ، فيصل بن عبد الرحمن، (٢٠٠٦) ، الملك عبد الله ودوره في نشر قيم الحوار وثقافته في المجتمع ، **مجلة الشورى**، العدد (٧٦)، السنة (٧)
- نبان ، طلال صالح، ديسمبر ١٩٩٧، تنازع السلطات في الأنظمة العربية في ضوء النظرية الليبرالية في الحكومات وتطبيقاتها المعاصرة ، **مجلة البحوث والدراسات العربية** ، العدد (٢٨)
- التواتي، علي، ما لم ينجزه المجلس، ندوة، جريدة عكاظ الأسبوعية، العدد (١٤٤٦١)، تاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٦
- توفيق ، فؤاد، ما لم ينجزه المجلس، ندوة، جريدة عكاظ الأسبوعية، العدد (١٤٤٦١)، تاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٦
- السهلي، محمد، تحول مجلس الشورى إلى سلطة تشريعية مستقلة.. الواقع والتصور، جريدة الرياض، العدد (١٣٧٨٠)، ١٧ مارس ٢٠٠٦
- المتحمي، سعود، (٢٠٠٦)، لقاء، **مجلة الشورى** ، العدد (٧٦) ، السنة (٧)
- الحميد، عبد الواحد، (٢٠٠٤)، تطوير مجلس الشورى، **مجلة الشورى**، العدد (٥٢) ، السنة (٥)
- العيسى، احمد محمد، مجلس الشورى وقضايا الوطن وهموم المواطن، جريدة الرياض، العدد (١٣٧٤٢)، ٧ فبراير ٢٠٠٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- جمجوم، غازي، ما لم ينجزه المجلس، ندوة، جريدة عكاظ الأسبوعية، عدد (١٤٤٦١)، تاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٦
- قاضي، سهيل بن حسن ، الشورى العلامة المضيئة ولكن ، جريدة عكاظ الأسبوعية ، العدد (١٤٤٦١)، تاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٦
- رأي الشورى، (٢٠٠٤)، **مجلة الشورى**، العدد (٥٢) ، السنة (٥)
- الخازم ، محمد عبد الله، (٢٠٠٥) ، مجلس الشورى وجرأة الطرح، **مجلة الشورى**، العدد (٦١) ، السنة (٦)

الندوات:

- الرشيدي، احمد، مايو (١٩٩٦)، المؤسسة التشريعية في العالم العربي، **أعمال المؤتمر الرابع للباحثين الشباب**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية،
- الدخيل،عبدالكريم،(٢٠٠٦)،الإصلاح السياسي في السعودية، **مؤتمر الدوحة الثقافي**، قطر.

المواقع الإلكترونية:

- سلطنة عمان، وزارة الإعلام، مجلس الشورى، كتاب عمان، ٢٠٠٥-٢٠٠٦

http://www.omanet.om/arabic/goverment/gov6.asp.

- تركي ، أحمد السيد ، انتخابات الشورى العُمانية : استيعاب تدريجي للنخب الجديدة ، مقال منشور في موقع إسلام أون لاين على شبكة الإنترنت :

http://islam-online.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-Aug-2000/qpolitic26.asp

- مجلس الشورى، سلطنة عمان **http://www.shura.om/Index_Main.as**
- البرلمان الإيراني: مجلس الشورى الإسلامي، قسم البحوث والدراسات، قناة الجزيرة

www.aljazeera.net/NR/exeres/F20B98D4-B5C5-4E5B-B34F-718A7DD9E0D5.htm.

-http://www.shura.gov.sa/ArabicSite/shurainksa/index.htm

-http://www.shura.gov.sa/arabicsite/shabah/index.htm

-www.raya.com

-www.news.bbc.com.uk

-www.awfarab.org

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المراجع الأجنبية:

- Esposito, John L., (2001), Islam And Democracy**, Humanities**, Vol. 22 Issue 6,

- Tamimi, Azzam S., (1997), **Democracy in Islamic Political Thought**, Belfast Islamic Centre: **http://salam.muslimsonline.com/bicnews/Articles/democracy.htm**

- Al-Ahsan, Abdullah., (1994), **The History of Al-Khilafah Ar-Rashidah,** IQRA International Educatio,

- Rabi, Uzi, (2002), Majlis Al-Shura and Majlis Al-Dawla: Weaving old practices and New Realities in the Process of State Formation in Oman. **Middle Eastern Studies;** Oct2002, Vol. 38 Issue 4,

- Noha El-Mikawy, (2002), **Institutional Reform & Economic Development in Egypt**, Cairo: American University in Cairo Press,

- John O. Voll and John L. Esposito, (1994) Islam's Democratic Essence, the Middle East Quarterly, Volume I, Number 3: **http://www.meforum.org/article/151**

- Niblock, Tim., (2006), **Saudi Arabia: Power, Legitimacy and Survival,** London: Routledge Publishing,

- Hoveyda, Fereydoun, (2005), Saudi Arabia: Islamic Threat, Political Reform**,** and the Global War on Terror**, American Foreign Policy Interests**; Vol. 27 Issue 4,

- Cordesman**,** Anthony H., (2003), **Saudi Arabia Enters the Twenty-First Century: The Political, Foreign Policy, Economic, and Energy**, Westport: Praeger, Greenwood,

- Najem, Tome Pierre and Hetherington, Martin., (2003), **Good Governance in the Middle East Oil Monarchies**, London: Routledge Publishing,

-Verney, Douglas V, (2003), **The Analysis of Political Systems**, Glencore : Free Press.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

THE POLITICAL REFORM IN SAUDI ARABIA: SHURA COUNCIL (CASE STUDY)

By
Alauddin Abdullah S. Khudair

Supervisor
Dr. Sa'ad Abu Dayeh, Prof

ABSTRACT

The purpose of this study was to present a methodological and academic analysis of the political reform process in the Kingdom of Saudi Arabia by shedding light on the Shura Council for being an apparatus that offers consultation and proposes the bills, regulations and resolutions, approved and endorsed by the President of the Council of Ministers in addition to the powers granted to it under the Regulation.

The study tries also to clarify the function of the Shura Council and the aim behind its formation and to present proposals on how the Shura Council functions and organize its own committees, compare the Shura Council with the legislative authority in the parliamentarian regimes and give a future outlook for the Shura Council as a legislative authority in the Kingdom of Saudi Arabia by granting it the powers commensurate with the nature of the political system in the Kingdom of Saudi Arabia.

The study was based on the assumption that the steps taken by the Kingdom of Saudi Arabia in the field of political reform contributes partly to activating and highlighting the role of Saudi citizens in the political reform and that giving the Shura Council its legislative role and granting it more powers is

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

an important step towards the reform process. And where no need to western democracy.

The study was concluded by the fact that the Kingdom has taken remarkable steps in the political reform domain, which manifested the citizen's role and gave the Shura Council (legislative authority) wide powers considered of the most important steps taken in the reform aspect in addition to the importance of permitting the citizen to take part in the decision making process through the Shura Council's membership that is achieved through election. Moreover, the legislative elections of the Shura Council are the most significant popular participation methods, expected to be applied in the Kingdom.

The study recommended that it is necessary to continue the comprehensive political reform process and to benefit from the Arabic and Islamic experiments and to continue the national dialogue sessions, which are considered the healthy environment for circulating ideas and trends in the society and to try to enlighten the people with the importance of the legislative authority that creates balance in the political system and that it is necessary that all society segments, especially scholars, intellectuals and the well-informed support the political leadership and not to ignore women in the reform process.

As for the Shura Council, the study recommended that it is necessary to give this Council the powers of legislative authority, reconsider the method of its formation from appointment to election, which would guarantee the participation of citizens in the political life and issue the laws pertaining thereto, to activate its control role over governmental apparatuses and to grant it the powers of accountability and finally to define the powers of the Council of Ministers and the Shura Council and to solve the problem of obscurity in the function of each of them.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com